
ON LINE
الإعــلام البديل
ياســر بكـر
TIME
MATCH
Egypte
Ruby
FOCUS
STORM
الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
الأهرام
النهار
Case Against
mer Vacation

ON LINE
الإعلام البديل

ياسر بكر

الإعـلام البديل .. ON LINE

(الطبعة الأولى)

رقم الإيداع بدار الكتب :

٢٠١٠ / ١٩٩٣٩

الترقيم الدولى :

١ ـ ٦ ٠ ٩ ٩ ـ ٧ ١ ـ ٧ ٧ ٩

النسخة الرقمية من الكتاب على الرابط :

http://hekiattafihahgedan.blogspot.com

المراجعة القانونية

المستشار مجدى عكاشة

المحامى بالنقض
والإدارية العليا

الإهــــــداء

إلى أمى

.. وخالى الأستاذ محمد عبد الله

كما ربيانى صغيرا .

وإلى رفيقة دربى

زوجتى د . عفاف جمعة

.. وإلى رجال من فلاحى قريتى تلوانة

لم أعد أذكر أسماءهم أو ملامح وجوههم

علَّمونى الكثير .

ياسر بكر

مقدمة

فى البدء كانت الكلمة..

نطقها الإنسان كحدث صوتى بشكل عشوائى ؛ ثم بدأ يضبط نبراتها مقلداً أصوات الحيوانات و الطيور و غيرها من عوامل الطبيعة مثل صرير الرياح وخرير الماء وحفيف الأشجار .

ثم اتفقت الجماعة الإنسانية على دلالات هذه الأصوات من أعلام وأشياء وأفعال بعينها ؛ ثم أضافت إليها الحروف لضبط مواقع الأفراد وزمن الأفعال وحركة الأشياء؛ فكانت اللغات المختلفة وعاء للفكر الإنسانى وتسيير حركة الحياة وتبادل الخبرات الإنسانية، وفى تطور دورة الحضارة وازدياد الخبرات الإنسانية ظهرت الحاجة الملحة إلى حفظ هذه الخبرات وتأمين نقلها للأبناء والأحفاد ؛ ولأن الحاجة أم الاختراع كان اكتشاف الكتابة ، التى هى نقوش شفرية لصوتيات اللغة المنطوقة. وصار الإنسان يتفنن فى إبداع الطرق والأساليب التى توطد و تثرى هذه العلاقة ، لأنه المخلوق الوحيد فى هذا الكون الذى بمقدوره التعامل مع الكلمة و المعنى ، فبدأ يفكر فى شيء يدوِّن به كلمته فكانت الأدوات البدائية من قطع الأحجار والمعادن و غصون الأشجار و ريش الطيور، ومن ثم نشأت علاقته مع الأشياء التى يدوِّن عليها كتاباته ، كجلد الحيوان ، الخشب ، وقطع

الأحجار وجدران المعابد ، ثم كان اختراع الورق ، وبدأت علاقة الإنسان بالورق وأهميته ليسجل عليها كتاباته ، من مجرد ورقة إلى منشور ، إلى كتيب إلى كتاب، وراح يطوِّر صناعته على اختلاف أنواعها ، ومع اختراع الطباعة ولدت الصحافة المكتوبة ، وبمرور الوقت ظهرت أنواع الصحافة الأخرى من مسموعة ومرئية ، جنباً إلى جنب مع الصحافة المطبوعة ومنذ ذلك اليوم والإنسان يواكب التطور العلمى ويستفيد منه فى تطوير سبل إيصال الكلمة .

وبمرور الزمن خصوصاً فى البلدان التى تنعم بالحرية والديمقراطية وتفسح السلطة السياسية فيها المجال لحرية التعبير؛ أصبحت الصحافة سلطة بذاتها . تحكم وبقوة ؛ وتقوم بدورها فى تقصى الحقيقة والبحث عنها وتقديمها وفقاً لمعايير مهنية صارمة وتمارس مسئولياتها فى إمداد المواطنين بالمعلومات التى تساعدهم فى تقدير المصالح العامة وتقدير مواقفهم الذاتية ، مما يحدث فى المجال العام، ومن ثم اتخاذ اختياراتهم نحو القضايا بصورة تقوم على المعرفة إلى أقصى حد ممكن . وطرح تصوراتهم للمستقبل ثم السعى إلى تحقيق هذه التصورات .

على عكس ما يحدث فى البلدان المتخلفة سياسيا وثقافيا فالسلطة وحدها هى التى تطرح " تصوراتها الخاصة " وتسعى إلى تنفيذها؛ وهذه التصورات فى أغلب الأحيان تصدر عن مصلحة القائمين عليها . ولا تسمح للصحافة إلا أن تكون تابعة للسلطة الحاكمة

والأداة التى تروِّج لها من خلال الإخفاء أو التمويه أو حجب الأحداث والمعلومات أو تقديمها بصورة انتقائية أو وفقاً لتفسير وحيد أو مطلق بما يفقدها المصداقية ، ويحوِّلها إلى أداة تضليل للرأى العام وخداع القارىء . ويجعلها إحدى وسائل الاستبداد والطغيان ، ففى البلدان التى يحكمها نظام ديكتاتورى من السهل شراء الذمم ومن ضمنها الذمة الصحفية ، وبالتالى لا يمكن لهذه الصحافة أن تحكم بأى شكل من الأشكال .

.. وفى ظل التحدى الذى جلبته شبكة الإنترنت ؛ ظهرت الصحافة الإلكترونية وفرضت نفسها على الساحة الإعلامية بحضور مهنى ثقيل ومتزايد يعتمد الحقيقة والمعلومة والرقم الموثق، ويؤمن بحرية الرأى والتعبير ، ويؤكد حق المواطن فى الحصول على المعلومات من مصادرها، وحريته فى تداولها بكل الأساليب، دون إخفاء أو حجب أو تزويق أو تلوين ؛ مما جعلها تحكم بشكل من الأشكال إلى جانب السلطة السياسية، وهى فى هذا السياق تسمى بالسلطة الرابعة بعد السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية بل أصبحت سلطة عابرة لكل هذه السلطات بسطوتها وإبهارها وقدرتها على التغيير، ولما تتمتع به من مرونة وقدرة على التواؤم مع ما يُلقى على عاتقها من مهام .

• فهل يمكن القول إن الصحافة الإلكترونية هى بديل الصحافة المطبوعة؟

• أم أنها بداية النهاية للصحافة المطبوعة ودخولها متحف التاريخ؟

• أم أنها مرحلة متطورة من مراحل تطور الصحافة المطبوعة على قاعدة التكامل لا على قاعدة الإلغاء؟

أسئلة نبحث لها عن إجابات فى هذا الكتاب من خلال أربعة محاور:

ـ حرية الصحافة بين المنح والمنع

ـ المؤسسات الصحفية من التأميم الى الانهيار والدمج خاصة وأن هذه المؤسسات مدينة للبنوك والتأمينات والضرائب بحوالى ستة مليارات جنيه . كما أن هذه المؤسسات تعيش عالة على الدعم الحكومى الذى لن يستمر طويلاً فى ظل إصداراتها الخاسرة .

ـ دور نقابة الصحفيين كمظلة حماية لأعضائها .

ـ استشراف مستقبل الصحافة المطبوعة فى ظل التحدى الذى جلبته الصحافة الإلكترونية.

***

وقد حرصت على تحرى الحقيقة عن كل واقعة ذكرتها وتدقيق كل معلومة من أكثر من مصدر من مصادرها ؛ ودعمها بالصورة والمستند؛ كما حرصت على ألا ألصق بأحد ما لم يفعله أو أغسل أحداً من أوزاره؛ وقد غضضت الطرف عن حقائق ووقائع أعلمها يقينا؛ بل إننى كنت شاهداً على بعضها لأن مستندها غير متوافر لدىَّ .

.. وفي النهاية يبقى هذا الكتاب ضرورة لا غنى عنها لكل باحث عن الحقيقة فيما يتعلق بما آل إليه حال « الصحافة الورقية » في النصف الأخير من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، وينتوي شد الرحال إلى المستقبل عبر « الصحافة الالكترونية ».

والله الموفق والمستعان .

ياسر بكر

الفصل الأول :

الصحافة القومية
من التأميم الى الانهيار

تم تأميم الصحافة فى ٢٥ مايو ١٩٦٠ بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والذى سمى فى ذلك الوقت " قانون تنظيم الصحافة" وهو أول قانون صحافة يصدر في مصر بعد ثورة ١٩٥٢، وصدر بهدف "تحرير الصحافة من سيطرة الرأسمالية"، ووفقا للمادة ٣ من هذا القانون، نقلت ملكية جميع الصحف الهامة في ذلك الوقت إلى الحكومة في إطار "الاتحاد االقومى" . الذى تحول الى " الإتحاد الاشتراكى " الذى شدد الرقابة الحكومية على الصحف، وحول الصحافة إلى قناة لترويج أفكار النظام الحاكم .

وبعد إنشاء المنابر والتحول الى التعددية الحزبية أصبحت الدولة تملكها ملكية خاصة و يمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى.

ومنذ ذلك التاريخ و المؤسسات الصحفية القومية تؤدى دورها على قاعدة مقولة فولتير :

" إنك لا يمكن أن تفكر إلا برضاء الملك " .

وقد أحسن الكاتب الفرنسى بو مارشيه التعبير عن ذلك فى مسرحيته زواج فيجارو بقوله :

" لقد قيل لى إنه وضع خاص عن حرية الصحافة؛ فعلى شرط

ألا أتكلم فى كتاباتى لا عن الطباعة ولا عن الديانة ولا عن السياسة ولا عن الأخلاق ولا عن ذوى المناصب ولا عن الهيئات الرسمية ولا عن الأوبرا ولا عن أى شخص له مكانة ما ؛ وبخلاف ذلك تستطيع طبع كل شئ بعد تفتيش رقيبين أو ثلاثة ".

مما جعل الحديث عن الإلحاق والاستتباع والخضوع للسلطة وحرية الصحافة وكأنه حديث الساعة عن أوضاع الصحافة (القومية) التى تواجه العديد من التحديات التى تتعلق بجوهر أدائها كمهنة وتتمثل هذه التحديات فى :

• ترسانة القوانين و التشريعات الإعلامية التى تحمى الصفوة الإعلامية والسياسية والاقتصادية ولا تراعى الحقوق المهنية للصحفيين ولا الحقوق الاتصالية والمعرفية للأفراد والجماعات .

• قيود السيطرة الحكومية بما تحمله من قيود التوجيه والرقابة الذاتية واحتكار الدولة للمعلومات .

• ترهل الهيكل الوظيفى وتدهور علاقات العمل .

• ضآلة ومحدودية التوزيع؛ ومع ذلك يصر كل رئيس تحرير على الترويج الكاذب لمقولة (أوسع الصحف انتشارا) خاصة أنه لا توجد فى مصر جهة محايدة تضع على عاتقها مسئولية إصدار

إحصائيات دقيقة لتوزيع الصحف يمكن الوثوق بها؛ لكن موقع «سويس إنفو» نقل عن مصدر مطلع قوله :

«إن رئيسى تحرير الأهرام والأخبار طالبا فى أحد اجتماعات المجلس الأعلى للصحافة برفع ثمن العدد.. فرفض صفوت الشريف رئيس المجلس الأعلى للصحافة وقال لهم: «على إيه الزيادة!! أخبار اليوم بتوزع ١٩٣ ألفاً بعدما كانت توزع مليونا وربع المليون، والأهرام توزع أقل من ٤٠٠ ألف من العدد الأسبوعى بعدما كانت توزع مليونا ونصف المليون، أما اليومى فتوزيعه أقل من ذلك بكثير، ولسه بتطالبوا برفع الثمن».

• زوال الحدود الفاصلة بين الإعلان والتحرير فى كثير من الصحف، مما حوَّلها إلى صحافة دعاية وإعلان فى ظل رغبتها فى زيادة تمويلها وضغوط المعلنين، بنشر الإعلانات مخلوطة بالمواد التحريرية الإعلامية، مستغلة فساد ذمم وضمائر عدد من الصحفيين الذين فى مقابل المكسب المالى من العمولات، لا يخجلون من وضع أسمائهم على هذه الموضوعات الملتبسة إعلانيا و إعلاميا والمموهة بالإخراج الفنى، الذى لا يفرّق كثيراً بين التحرير والإعلان، ودون إشارة صريحة إلى كونها صفحات إعلانية أو تسجيلية مدفوعة الأجر؛ بما يعد مخالفة لآداب المهنة وقواعد وأخلاقيات العمل الصحفى و ينطوى على إدخال الغش والتدليس على القارئ وخداعه.

.. وعن ضغوط المعلنين على الصحافة قال حمدى رزق رئيس تحرير «المصور» رداً على سؤال لمحرر موقع اليوم السابع نصاً وبالحرف الواحد :

(ــ المحرر : فى رأيك هل تخلصت الصحافة المصرية من ضغوط المعلنين؟

ــ حمدى رزق : إذا كان أمام رئيس التحرير صفحة إعلانات وصفحة تحقيق رائعة فسيختار الإعلان ليضمن أن المحررين سيحصلون على رواتبهم فى الصباح، و إن كان رئيس التحرير مطالبا بأن يُحدث التوازن بين المادة الخبرية والمادة الإعلانية ومفيش جورنال يخرج إلى السوق إلا وعليه ضغوط، ولو خرجت مطبوعة دون انحيازات فلن تبيع، والصحافة فى مجملها مجموعة انحيازات من بداية اختيار فكرة موضوع المناقشة، ثم تنفيذ الموضوع بطريقة معينة من خلال مصادر معينة دون الأخرى، الانحياز الثالث عند اختيار عنوان معين، والرابع هو موضوع مقدمة معينة، وفى النهاية الانحيازات موجودة باستمرار، وفكرة الاستقلال غير موجودة بالمرة لأن الملائكة لا تحرر الصحافة، وليس كل من يحررون الصحافة شياطين، ولا توجد استقلالية فى القرار التحريرى، ومن يدَّعى ذلك فهو ملاك ولا توجد ملائكة فى الصحافة).

• تدنى الكفاءة المهنية لكوادر الصحافة القومية، وتخلى المؤسسات

عن دورها فى التدريب وتركه للمبادرات الشخصية للأفراد، ومحاولات محدودة من لجنة تطوير المهنة بنقابة الصحفيين بدأها الزميل أحمد النجار، وانطلقت بها الزميلة عبير سعدى بشكل شبة علمى ومنظم ودءوب، وإن كانت كلتا المحاولتين تحوطهما شبهة التمويل الأجنبي الذي يدفع الأموال لأغراض غير بريئة !!.

• التسيب فى تطبيق القواعد المهنية إلى الحد الذى جعلها تخفق فى تغطية الأخبار والتطورات السياسية والمجتمعية ولم يحدث أن حققت المؤسسات الصحفية العملاقة فى مصر سبقاً فى تغطية أشد الأحداث الداخلية والخارجية خطورة؛ بل نادراً ما تلجأ إلى التغطية من الموقع مقابل السيادة شبه التامة للتغطية المكتبية .

.. والدليل على ذلك :

١ ـ أن اقتباس وكالات الأنباء العالمية من الصحافة المصرية يكاد يكون معدوماً . بل على العكس فإن الصحافة المصرية كثيراً ما تعيش عالة على وكالات الأنباء العالمية وكثيراً ما تلجأ فى تغطية أخبار بلدان عربية مجاورة إلى النقل عن وكالات الأنباء العالمية و الاقتباس من الصحافة الغربية .

٢ ـ أن الحكومة المصرية تعاقدت مع مجموعة «بيل بوتينجر»،

كبرى الوكالات المتخصصة فى العلاقات العامة والدعاية فى بريطانيا، لتحسين صورتها على الساحة الدولية، والترويج للعديد من الخطوات الإيجابية التى اتخذتها خلال السنوات القليلة الماضية، لدفع التحول الاقتصادى والسياسى ولم يتم إيصالها على النحو الأمثل إلى الجمهور الدولى . و«بيل بوتينجر»، هى الفرع المختص بالدعاية والعلاقات العامة فى مجموعة «تشيم» للاتصالات، التى يرأسها اللورد تيم بيل أحد المستشارين السابقين لرئيسة الوزراء البريطانية الأسبق مارجريت تاتشر.

وقال أبيل هادن أحد كبار المسئولين فى المجموعة : « **تم توقيع العقد فى يونيو ٢٠١٠ مع وزارة الإعلام المصرية للمساعدة على أن تُفهم رسائل الحكومة المصرية بشكل أفضل على الساحة الدولية.»**

ولم يُفصح هادن عن قيمة العقد، ولكنه قال إنه سيسرى لمدة عام، وإن الأنشطة المتفق عليها فى إطاره تشمل «التنشيط السياحى والبرامج الخاصة بالتبادل التعليمى بين الدول، وإقامة المعارض بجانب ما وصفه بـ «مجموعة من الوسائل التى تستخدمها الحكومات فى مختلف أنحاء العالم» لتحسين صورتها،وكشف المسئول فى «بيل بوتينجر» النقاب عن أن فرعا آخر للمجموعة الأم «تشيم»، شارك قبل أعوام فى «**خلية أزمة إعلامية**» تعاونت مع الحكومة المصرية عقب الهجوم الدموى الذى وقع فى الأقصر عام ١٩٩٧،

و قتل فيه ٦٢ شخصا، بينهم ٥٩ سائحا أجنبيا.

مما دفع الصحف إلى تغطية عجزها المهنى برطانة لغوية جوفاء، تتسم بكثير من التطرف والعنف الرمزى والإسفاف السياسى، الذى ظهر واضحاً فى المعالجات الصحفية التى تناولت :

ـ أداء جماعة الإخوان المسلمين

ـ وفى الكتابات الصحفية عن دعوة د . محمد البرادعى للتغيير وتعديل بعض مواد الدستور والتى نحَّت تلك الكتابات منحى التجريح الشخصى للرجل، والذى وصل إلى طبق طعامه، دون أن تستطيع تلك الصحف الكشف عن الجانب الغامض في شخصية الرجل، فقد كتب عبد الله كمال بعنوان (طاجن عكاوى !) :

«خلال رمضان، تناول الدكتور البرادعى طعامه عند أبو رامى (بتاع الكباب) فى المدبح.. وهذه خطوة تاريخية نقلته بالتأكيد إلى أجواء رائعة من تراث وفولكلور الأحياء الشعبية المصرية.. حتى لو كان كيلو الكباب عند أبو رامى (بشيء وشويات.) .. أليست مشويات ؟

هذه الزيارة الخالدة لمطعم كبابجى مشهور، لابد ألا تنسى جمعية التغيير أن تنظم له عملية تناول الغداء عند مطعم العهد

الجديد، لكى يرم عظمه بطاجن عكاوى مع فتة كوارع، ويكون لطيفًا لو أنه تعشى فولا عند «الجحش» فى السيدة زينب، على أن نرتب له تناول الكبدة المشوحة على الطريقة الإمبابية الخاصة فى مطعم البرنس على أن نوصى له بمزيد من مبشور جوزة الطيب..، ولا ينصح فى هذا السياق بالذهاب إلى محل حمادة النتن أو فتحى الوسخ .. هذه لن تكون وقتها سياحة تعليمية للدكتور البرادعى بل سوف تؤدى به إلى أقرب مستشفي.. ولابد من حماية سلامته. ».

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعدته صحيفة مسائية إلى اغتيال سمعة أفراد من أسرته.

ـ وفى التناول الصحفى لقضية مقتل الشاب خالد سعيد على أيدى فردين من جهاز الشرطة، والذى حمل هذا التناول تجريحاً للضحية، وإهانة للمتعاطفين معه، مما حدا بهؤلاء المتعاطفين إلى تنظيم وقفة احتجاجية (يوم الثلاثاء ٢٩ ـ ٦ ـ ٢٠١٠) أمام جريدة الجمهورية بشارع رمسيس احتجاجاً على وصف الجريدة للشاب خالد بـ «شهيد البانجو»، ونشر معلومات غير صحيحة عنه .

• كما ظهر الابتذال واضحاً بجلاء فى انحدار مستوى التحرير الصحفى إلى درك الركاكة فى مقال عن : (حجم التضحيات التى يقوم بها الرئيس مبارك، ضمن مقتضيات الواجب الوظيفى، وقال كاتب المقال الأستاذ ممتاز القط ضمن ما قال إنه محروم من **(طشّة**

الملوخية)؛ ومقالٍ ثانٍ للأستاذ محمد على إبراهيم عن : **(صاج وحديد طائرة الرئيس الذى يستمد قيمته من وجود الرئيس على متنها)** ومقال آثان له أيضا عن : **(حب اللحوم والمشويات والشاى)**، .. كان انبهار كاتب المقال واضحاً بالموائد التى يحضرها خارج الوطن ذهابا وإيابا على متن الطائرة الرئاسية، حتى أنه : **(أثنى على زميل له لأنه من قدامى الخبراء فى الولائم الرئاسية!.)**.

الأنكى من كل ذلك هو تغيير جريدة الأهرام لصورة السيد رئيس الجمهورية فى البيت الأبيض أثناء عبوره صالة البيت الأبيض مع الرؤساء أوباما و الملك عبد الله ومحمود عباس ونتنياهو والتى التقطها له المصور تشاك كيندى ونشرت على موقع البيت الأبيض بتاريخ ١ – ٩ – ٢٠١٠ . وقد أعادت الأهرام نشر الصورة بعد التلاعب فى تفاصيلها ببرنامج معالجة الصور (Photo shope) فى العدد٤٥٢٠٧ بتاريخ ١٤ -٩ – ٢٠١٠ على نصف الصفحة السادسة ضمن تحليل كتبه كل من :

د . عبد المنعم سعيد و د . محمد عبد السلام .. وهو الأمر الذى انتقدته (CNN) و صحف التليجراف و الجارديان و واشنطن بوست ؛ ووصفته شخصيات معارضة مصرية بـ «**غير اللائق**»، لما قامت به الصحيفة من تحريف للحقيقة.

وحاولت «الأهرام» على لسان رئيس تحريرها تبرير قيامها بنشر

صورة «مفبركة» للرئيس حسنى مبارك، تظهره وهو يقود الزعماء المشاركين فى الجولة الأولى لمفاوضات السلام المباشرة، والتى عُقدت بالعاصمة الأمريكية واشنطن سبتمبر ٢٠١٠، بالقول:

« إن الصورة «تعبيرية» حتى يفهم من لا يفهمون .. وحتى لا يضللوا غيرهم ويتكلموا ويقولوا إنهم اكتشفوا الخديعة أو الوهم أو أننا نزوِّر أو نجمِّل ؛ فهم الذين يزوِّرون ويكذبون ويصدقون أنفسهم ثم يتهموننا (!!) » .

ولم يخرج تبرير رئيس مجلس إدارة الأهرام عن نفس السياق ولكنه أضاف : « **يجب أن نصرَّ طول الوقت على الاستمرار فى اتباع أقصى معايير مهنية صرامة** » .

***

وهو كلام مرسل ينطوى على خلط بين الصورة والرسم التعبيرى أو التوضيحى المصاحب للقصص والموضوعات (Illustration)؛ فقوالب العمل الصحفى لها أنماطها المحددة ومعاييرها التى تحكمها فمعيار الخبر فى المقام الأول هو : (هل وقع الحدث أم لم يحدث؟)، والصورة تنقل الحدث كما سجلته عدسة المصور دون تدخل. فالصورة هى الحقيقة، وعدسة المصور شاهد حق على الحدث. كما أنه لا يجوز بأى حال من الأحوال استخدام التكنولوجيا الرقمية

كأداة للوهم وتضليل المتلقى للخبر من خلال الخلط بين الحقيقة وما هوغير حقيقى، بما يؤدى إلى انهيار مصداقية الصحافة . . وتغير رؤية الناس للأحداث ويسهم في تزوير التاريخ ، وتزييف الوعى.

وهو ما ذهب إليه الأستاذ مكرم محمد أحمد فى مقاله بعنوان : «خطأ الأهرام» :

«على أية حال فإن ما حدث هو خطأ مهنى أو بالأحرى اجتهاد مهنى خاطئ؛ لا جدال » .

إلا أن حديث مكرم محد أحمد عن الاجتهاد المهنى يجعل من مقاله سقطة أخرى تُضاف إلى رصيد الأهرام، فصحيح الاجتهاد أن يكون المجتهد عالماً بالقواعد المهنية وملتزماً بالأصول وعلى دراية بالفروع؛ فإذا افترضنا جدلاً أن ما فعلته الأهرام اجتهاد ــ وهو فرض لا نسلّم به أبداً ــ فهو اجتهاد فاسد استند إلى معرفة ضريرة افتقدت المستوى العلمى مثل (اجتهاد اللئام فى حلاقة رءوس الأيتام)، ورءوس الأيتام هى المؤسسات الصحفية القومية التى وكأنها لا مالك لها ولا رقيب عليها؛ كل تلك الممارسات تشي بقرب النهاية ، وأن النظام القائم مثل رجل أصابته رصاصة في رأسه، ومع ذلك يحاول السير متعثراً لعدة خطوات، وأن صحافتة في مأزق حقيقي.

***

وقد بث موقع واشنطن بوست فى ٢٥ – ٩ - ٢٠١٠ تقرير بعنوان:

«Photoshop gone wrong: Famous examples of doctored images»

«An Egyptian newspaper is the latest offender in a long history of embarrassing scandals involving altered photographs»

« فوتوشوب فى الاتجاه الخطأ : الأمثلة المشهورة للتلاعب فى الصور»

صحيفة مصرية هى أحدث المخطئين فى تاريخ طويل من الفضائح المحرجة التى تنطوى على التلاعب بالصور

***

وقد سبق أن نشرت مجلة «TIME » مجموعة صور عن طفولة أوباما وشبابه فكتب المصور دون نكلوف مقالاً أكد فيه أن هذه الصور مشتبه فى التلاعب بها وفبركتها وقد نشرت المجلة المقال فى ٢٥ إبريل ٢٠٠٩ بعنوان :« The Three Stooges go to

Washington "Barack Obama: The Pictures Speak A
«Thousand Lies

وترجمته : **«الثلاثة المضحكون يذهبون إلى واشنطن ؛ باراك أوباما : صور تحكى ألف كذبة».**

وقد تفضلت الزميلة الأستاذة هالة العيسوى نائب رئيس تحرير الأخبار بإعطائى صورة من المقال والصور، وهو عبارة عن تحليل بصرى بالعين المجردة للصور المنشورة، المصور الفوتوغرافى الذى قام بتحليل الصور تناولها من زاوية الضوء والظل والمسافات وزوايا الانحناء ومقارنة الأحجام والأبعاد ..كما اعتمد على بعض المعلومات التاريخية.

***

• هجوم صحفيى الحكومة وبلا خجلٍ على زملائهم فى الصحف الحزبية والصحف الخاصة، فعلى سبيل المثال ما نشر فى صحيفتين يوميتين مملوكتين للشعب :

ـ فى باب «مختصر ومفيد» بجريدة الجمهورية بتاريخى ٣٠ سبتمبر و ١ أكتوبر ٢٠٠٧ كتب محرر الباب (محمد على إبراهيم ـ رئيس التحرير)، الذى ينشر باسم «مصري» مهاجما أحد رؤساء

التحرير واصفا إياه بالشاذ .

ـ وكتب عبد الله كمال، رئيس تحرير روز اليوسف، فى مقاله يوم ١١ نوفمبر ٢٠٠٨ مهاجماً الإعلامية جميلة إسماعيل (زوجة الصحفى أيمن نور السجين بحكم قضائي) :

«إن المفترض فى أى كشف بيطرى أن يتم فحص لسان أى كلب .. وبالمرة نريد أن نعرف طول لسان كل كلب.. وهل السيدة جميلة إسماعيل (زوجة أيمن نور) تحرص على اقتناء نوع معين من الكلاب، أم أنها تفضل هذا النوع بعينه..

وهل هناك مدرب لهما أم أنهما يعيشان على الفطرة.. وبها .. ومن ثم، ما دورهما فى أحداث حزب الغد؟» .

وهو ما يتنافى مع آداب فن التحرير الصحفى التى أوجزها الدكتور عبد اللطيف حمزة فى كتابه «المدخل إلى فن التحرير الصحفى» :

(إن الأوروبيين يصفون الصحافة بأنها «الأدب العاجل» وبأنها «أدب غير خالد» ذلك بأنها أدب وقتى، والمحرر الصحفى لا ينفق فيها من الجهد ما ينفقه الأديب .

وإن التشهير والتشنيع والفضيحة والمبالغة بطريق النشر

دليل على انحطاط مستوى الشعب والجريدة معاً، لكونه يتناقض مع معيار النزاهة وهو أن ينزِّه الكاتب نفسه عن ألفاظ الفحش والبذاءة).

***

وعلى الجانب الإدارى ليست الأمور أفضل كثيراً من جانبها المهنى، فالخلل واضح فى هياكلها الاقتصادية والمالية فى ظل السلطات المطلقة للقائمين عليها، فمع تخلى المالك القانونى (مجلس الشورى) عن مسئولياته قِبَل هذه المؤسسات و الاكتفاء بتعيين رئيس لها؛ مما حوَّل رئيس مجلس الإدارة إلى «مالك فعلى» أو فى أحسن الأحوال قائم «بدور هذا المالك»، فأصبحت سلطاته بلا حدود، ولا معقب عليها، مما خلق وضعا كرَّس للإدارة الفردية مع افتقار لآليات الرقابة العملية من داخل المؤسسة ذاتها أو جهات محايدة خارجها؛ و تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات تبدو وكأنها مجرد أوراق لا يلتفت إليها ولا تستأهل ثمن أوراق و مداد كتابتها و تظل حبيسة الأدراج .

كما تعانى أغلب هذه المؤسسات من انهيار مالى فى ظل اختيار قيادات هذه المؤسسات من منطلق معايير سياسية وليس بمعايير الكفاءة أو المهنية، ومنحهم سلطات ومزايا مالية مطلقة. دون النظر

إلى الصالح العام لهذه المؤسسات والعاملين بها؛ ودون محاسبة، ففى حالات كثيرة لا يهتم رئيس المؤسسة بزيادة حجم مديونية المؤسسة والعجز المستمر فى ميزانيتها، ولا يلقى بالاً للخطر على مصير ومستقبل العاملين فيها من الصحفيين والعمال والإداريين والفنيين، فى ظل الفشل فى تدبير مرتبات العاملين وعدم سداد حقوق الدولة ومستحقات التأمينات الاجتماعية وصندوق تكافل نقابة الصحفيين ...

وفى حالات كثيرة لا يهتم رئيس المؤسسة بالحضور بانتظام إلى موقع عمله ويقضى وقته كله فى السفر إلى الخارج دون حاجة فعلية أو مهنية، وبما يشلّ المؤسسة كلها، نظرا لإصراره على الاحتفاظ بحق إصدار حتى أتفه القرارات... و يلخص العاملون فى هذه المؤسسات هذا الوضع فى مقولات معبرة أصدق تعبير عن واقع الحال : «**رئيس مجلس إدارة بسلطات مجلس الإدارة**» و«**العزب**» و«**التكايا**» و«**المقاطعات الخاصة**» .

.. و قد ظهرت مؤشرات تنذر بالنهاية تتلخص فيما يلى :

---

١ ـ تآكل أصول المؤسسات وبيع بعض الأصول المملوكة لـــ (دار المعارف ـ أخبار اليوم – التعاون – دار الهلال) ـ . وتأجير بعضها لسداد مديونيات قديمة وتدبير سيولة للمصروفات .

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الشورى
بعد التحية
مقدمه لسيادتكم أعضاء مجلس إدارة صندوق العاملين الخاص بمؤسسة دار الهلال الصحفية والمشهر تحت رقم ٦٣٧ بموجب القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٩٧ بالهيئة المصرية للرقابة علي التأمين

نتشرف بعرض الآتي :-
حيث أن قرار تأسيس الصندوق بني علي أساس من ٥ % الحد الأدنى إلي ١٥ % الحد الأقصى من مرتبات العاملين المشتركين بالإضافة إلي نسبة ٥ % من أجر الاشتراك الشهري تلتزم به المؤسسة شهريا بسداده .
وحيث أن الأمر وصل بالصندوق إلي أن بلغت مديونية الصندوق كالآتي :-

٢٠٧٢١٨١,٠٠ جنيها حصة المؤسسة حتي ٢٠٠٥/٣/٣١ [مليونان وأثنين وسبعون ألف ومائة واحد وثمانون جنيها]
٢١٨٦٨١,٠٠ جنيها حصة العاملين حتى ٢٠٠٥/٣/٣١ [مائتان وثمانية عشرة وستمائة واحد وثمانون جنيها]
فيكون المستحق للصندوق مبلغ ٢٢٩٠٨٦٢ جنيها [مليونان ومائتان وتسعون ألفا وثمانمائة أثنين وستون جنيها لا غير] .
وحيث أن الأمر وصل إلي أن تكرر من الهيئة ومن إدارة الصندوق مطالبة إدارة المؤسسة بهذه المديونية إلا أن إدارة المؤسسة تعطي وعودا لكل من الهيئة وإدارة الصندوق ولكن جميعها تذهب أدراج الرياح ولا تنفيذ .
وحيث أن ذلك أدي إلي بداية الأمر صرف ٥٠ % من مزايا الصندوق للمحالين للمعاش إلا أن باقي المستحقين لا يوجد لهم أموالا لصرف مزاياهم بهذه الصورة ، ا؟لأمر الذي أدي بالهيئة المصرية للرقابة علي التأمين بالتهديد بوقف الصندوق .
برجاء التكرم من سيادتكم ولكم عظيم الشكر من جموع العاملين بمؤسسة دار الهلال بحل جذري لهذا الوضع حيث أن الأمر سوف يتفاقم ويؤدي إلي حل الصندوق الذي تم إنشاؤه منذ عام ١٩٩٧ وحتى تاريخه .
وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام .

أعضاء مجلس الإدارة
أ/ عادل عواد
أ/ حنفي عيسي
أ/ طلعت المنسي
أ/ السيد المنياوي
أ/ رمضان جمعه
أ/ ماجد نجم
مهندس / ماهر سلام

رئيس مجلس إدارة الصندوق
د/ أيمن منير عبد الوهاب

شكوى بعض أعضاء مجلس إدارة صندوق العاملين بدار الهلال

٢ ـ مفاجأة واقعة إشهار إفلاس مؤسسة دار التعاون لعدم قدرتها على سداد مبلغ مالى لأحد الدائنين من تجار الورق؛ فجّر هذه المشكلة ونقلها إلى العلانية وضرورة المواجهة .

٣ـ اعتصام اللجنة النقابية بدار الهلال (الأربعاء ٢٠ إبريل ٢٠٠٥) ولمدة خمسة أيام برئاسة طلعت المنسى ؛ احتجاجاً على ممارسات رئيس مجلس الإدارة مكرم محمد أحمد؛ وفى الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الأحد ٢٤ إبريل ٢٠٠٥ دخل مكرم إلى مقر الاعتصام بقاعة الاجتماعات وأثناء مناقشة ما تم خصمه من أقساط من مرتبات العاملين لحساب صندوق التكافل بالمؤسسة ولم يتم توريده إلى حساب الصندوق؛ إضافة لعدم سداد حصة المؤسسة فى دعم الصندوق (٢ مليون و ٢٩٠ ألفا و ٨٦٢ جنيها) ؛ تجاوز مكرم حدود اللياقة فى التخاطب مع المعتصمين وأتى فعلاً ساقطاً لا يليق؛ وبادله المعتصمون فعلاً بفعل؛ وبذاءة ببذاءة، وانتهى الموقف بخروجه من المؤسسة وسط وصف العاملين له بنعوت، وصفات يعاقب عليها القانون فى مشهد شهد شارع المبتديان الجزء الأخير منه .

٤ ـ تزايد عدد الدعاوى المرفوعة من العاملين المحالين للمعاش بمؤسسة دار الهلال ضد هيئة التأمينات الاجتماعية ودار الهلال للحصول على كامل المعاش المستحق لهم عن سنوات خدمتهم

والمنقوص بمقدار خمس علاوات دورية بعد أن عجزت المؤسسة عن سداد ٧٣ مليون جنيه للتأمينات الاجتماعية، ومع تراكم الأقساط واحتساب غرامات التأخير فى السداد بلغت المديونية ٢٠٠ مليون جنيه .

وكذلك تزايد عدد الدعاوى المرفوعة من العاملين ضد المؤسسة لضم مدة الخدمة العسكرية إلى سنوات الخدمة، وما يترتب على ذلك من آثار، وهو إجراء روتينى مكفول بقوة القانون لا يستأهل اللجوء إلى التقاضى .

٥ ـ قيام « والت ديزنى » بإنهاء عقد طبع النسخة العربية من مجلة ميكى بعد عجز دار الهلال عن سداد المستحقات المالية المنصوص عليها فى العقد .

٦ ـ اعتصام حوالى ٢٠٠ صحافى بمؤسسة دار التحرير (فى أكتوبر ٢٠٠٦)؛ .. وقد سبق الاعتصام بعض المناوشات عندما أعلن محمد أبوالحديد رئيس مجلس الإدارة أن المؤسسة منيت بخسائر مالية بلغت ٧٦,٦ مليون جنيه مصرى ، ومع ذلك قرر تمديد العمل لرؤساء تحرير بعض الإصدارات الصحافية دون العرض على أعضاء مجلس إدارة المؤسسة ، كما قرر صرف مكافأة لنفسه بلغت ١٠٠ ألف جنيه، و٢٠ ألف جنيه لكل عضو بمجلس الإدارة البالغ عددهم ١٢ عضوا، و بذلك يكون إجمالى المكافآت ٣٤٠ ألف جنيه

فى مؤسسة خاسرة .

ـ وقد تقدم جمال عبد الرحيم ـ عضو مجلس الإدارة المنتخب ببلاغ للنائب العام عن الخسائر التى تحققت فى ميزانية ٢٠٠٦ وقدرها ٧٦,٦ مليون جنيه ؛ وأكد عبد الرحيم أن هذا البلاغ ما هو إلا بداية لسلسلة بلاغات سوف يتقدم بها فى الفترة المقبلة للنائب العام عن ميزانية ٢٠٠٧ والتى أظهرت خسائر قدرها ٧٠ مليون جنيه، وسيتقدم ببلاغ ثالث عن ميزانية ٢٠٠٨ والتى أظهرت خسائر مبدئية قدرها ٨٥ مليون جنيه.

٧ ـ دمج مؤسسة التعاون فى مؤسستى الأهرام وأخبار اليوم ودمج مؤسسة دار الشعب فى مؤسسة دار التحرير، بما يعنى اقتصار التعامل مع أعراض المشكلة وليس أسبابها .

٨ ـ تقديم بلاغ جماعى من ١١ صحفيًا بمجلة «أكتوبر» إلى النائب العام ضد مجدى الدقاق رئيس تحرير المجلة، بتهمة التطاول على الذات الإلهية و الدين الإسلامى والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، و توجيه تهديدات لهم بالقتل. وزعم الصحفيون فى البلاغ الذى حمل رقم ٢٠١٠/٢٨١٤ـ إن الدقاق دأب على التطاول على الدين الإسلامى، والذات الإلهية، وسبّ الدين فى تعاملاته اليومية، والسخرية من أداء فريضتى الحج والصيام، ووصفه للرسول الكريم بأنه «إرهابي»، ناسبين إليه القول عقب خسارة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

تحية طيبة وبعد

صحفيو مجلة أكتوبر الموقعون أدناه يطالبون سيادتكم التدخل العاجل لوقف ممارسات الأستاذ مجدى الدقاق رئيس التحرير الذى يجاهر بالكفر ويروج للانحلال .. ضاربا عرض الحائط بثوابتنا الدينية والاخلاقية .. المصونة بنصوص الشريعة والمحمية بقوة القانون .

ومن بين هذه الممارسات المشينة للاستاذ مجدى الدقاق :

١ – سب الدين فى جميع تعاملاته اليومية .

٢ – إزدراء الذات الالهية .. وله فى هذا الشأن مواقف كثيرة منها ماذكره عقب خسارة مصر لمباراتها الفاصلة مع الجزائر فى التصفيات المؤهلة لكأس العالم والتى أقيمت فى السودان .. حيث قال متهكما : (عمالين تدعو يارب نفوز يارب نفوز .. أهو ربنا بتاعكم طلع جزائرى) .

٣ – التطاول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفه بالارهابى مؤكدا ان المسلمين تعلموا الارهاب من رسولهم .

٤ – السخرية من فريضة الحج معتبرا اياها : (مجرد كلام فارغ) .

٥ – الاستخفاف من فريضة الصيام قائلا : (بالذمه فيه رب يعذب الناس ويمنعهم من الأكل والشرب والنسوان) .. ويتمادى فى استخفافه بتحريض الناس على الأفطار فى رمضان .. ويتمادى أكثر بتعمد شرب الخمر جهارا فى نهار هذا الشهر الفضيل .

٦ – تشجيع أحد مساعديه وهو مسيحى متعصب على عرض أفلام اباحية فى صالة التحرير لساقطات يرتدين الزى الأسلامى من خلال جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به .. قائلا فى مواجهة اعتراضات الزملاء والزميلات على هذا الفعل الغير أخلاقى : (وأيه يعنى دا شئ عادى واللى مش عاجبه مايتفرجش) .

٧ – نشر مقالات تحرض على أشعال نيران الفتنه الطائفية وضرب ثوابت الوحدة الوطنية .

٨ – التأكيد على ان كل هذه الأفعال تأتى على رأس توجهات الدولة .. وان لديه تعليمات عليا بضرب المعترضين بالجزمه.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الأحترام،،،

– عاطف عبد الغنى – ... – ...
– نبيل الخولى – ... – اعتماد عبد العزيز
– يحيى عبد الغنى – ... – ...
– امياء أبو المجد – ... عبد الفتاح
– ...

شكوى صحفيي مجلة « أكتوبر»

مصر أمام الجزائر فى تصفيات المونديال: «عمالين تدعوا يا رب نفوز.. أهو ربنا بتاعكم طلع جزائري»، فضلاً عن إنكار واقعة الإسراء و المعراج. واتهمه الصحفيون بأنه يشجع أحد مساعديه على عرض أفلام إباحية على جهازه الشخصى أثناء جلوسه فى صالة التحرير، بالإضافة إلى اتهامه بنشر مقالات تحرض على إشعال الفتنة الطائفية، وتأكيده على أن هذه الأفعال تأتى على رأس توجهات الدولة، وأن لديه تعليمات عليا على ضرب المعترضين بـ «الجزمة».

وكشف الصحفيون فى البلاغ أنهم تقدموا بمذكرة بإساءات الدقاق إلى رئيس الجمهورية تتضمن كل هذه الوقائع ، وفور علم رئيس التحرير بالأمر استشاط غضبا، وأبدى تحديه لهم، بل وذهب إلى نعته نفسه بـ «الكافر»، وقال لهم : «أيوه أنا كافر، وأعلى ما فى خيلكم اركبوه»، وذلك بحسب ما ورد فى البلاغ من مزاعم.

٩ ـ تصريح رئيس المجلس الأعلى للصحافة : « لا بديل عن دمج المؤسسات الخاسرة ».

***

ورغم الفشل المتكرر والإخفاقات الدائمة لقيادات المؤسسات التى يغطيها الدعم أو الصمت الحكومى وفى ظل غياب قواعد المحاسبة الإدارية، يتوقع الجميع أن هذا الواقع لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة مقبلة إلا على حساب مزيد من الأعباء المالية الحكومية ؛ فجميع إصدارات المؤسسات القومية خاسرة باستثناء الإصدارين اليوميين للأخبار والأهرام . مما ينذر بأن مشهد النهاية بات وشيكاً، وأصبح معه البحث عن مخرج من الأزمة أمراً ملحاً.

الفصل الثانى :

سلطة الصحـــــــافة
وصحـــــافة السلطة !!

تاريخ النضال من أجل حرية الصحافة فى مصر أطول من تاريخ كثير من دول العالم ذاتها.

فقضية حرية الصحافة هى أشهر قضية مؤجلة فى مصر ؛ تؤجلها كل ثورة الى الثورة اللاحقة ؛ فقد أخفقت الثورات المصرية الكبرى فى حلها .. لا ثورة عرابى حاولت ولا ثورة ١٩١٩ استطاعت ولا ثورة ١٩٥٢ حسمت .

فقد ولدت الصحافة المصرية فى نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر و القيد فى يدها .

فمع مقدم الحملة الفرنسية لمصر ؛ أحضر نابليون أول مطبعة؛ وأصدر صحفه ؛ لم يكن ذلك إيذانًا بالانطلاق الفورى " للصحافة المصرية " بالمعنى الحقيقى للكلمة؛ إذ إنَّ أول صحيفة أصدرها الفرنسيون فى مصر فى ذلك الوقت كانت صحيفة بلغتهم وخاصة بهم، وحملت اسم **«لوكورييه دى ليجيبت»**، كما أصدروا أيضًا مجلة **«لاديكاد إجيبسين»**؛ لتكون مخصصة لعلماء الحملة الفرنسية، هذا بالإضافة إلى عشرات المنشورات باللغة العربية التى تخدم أغراضه والتى خاطب بها شيوخ الأزهر وطبقة الأعيان والتجار، ومع إصدارها الأول أصدر قانوناً للمطبوعات يفرض الرقابة المباشرة عليها، و إخضاعها لأوامره. فأصدر فى ١٤ أغسطس

١٧٩٨ أمراً :

" لا يمكن لأحد أن يطبع شيئا دون الحصول على أمر منه . و على المدير أن يقدم له كشفاً يومياً بما طبع وأن يشكو العمال له إن هم أتوا ما يدعو إلى ذلك . "

وإذا كان بونابرت قد أصدر أمراً عاماً فإن مينو قد حدد مهمة الصحافة، ورسم للصحافة العربية - التى كان يزمع إنشاءها – حدوداً وقيوداً؛ ذلك أنه لما تولى حكم مصر بعد رحيل بونابرت ومقتل كليبر؛ وكان قد أشهر إسلامه وأذاعه بين المصريين .. لكنه وجد من بين السكان وغيرهم من يذيع الشائعات عن الفرنسيين فرأى مينو أن يصدر صحيفة عربية تسمى باسم " التنبيه Avertissement " وصدر مرسوم إنشائها فى ٢٦ نوفمبر عام ١٨٠٠

ويقول المرسوم :

" ستطبع فى القاهرة صحيفة عربية الغرض منها نشر أعمال الحكومة الفرنسية فى جميع أنحاء القطر المصرى وتأمين السكان من التسرع فى الحكم ومن القلق الذى قد يحمل البعض بثه فيهم وأخيراً لتحقيق الثقة وتمكين الألفة اللتين تتوطدان أكثر فأكثر بين هذه البلاد وبين الفرنسيين .. ولكيلا تضمن هذه الصحيفة أى شئ يسئ إلى تقاليد الشرق المدنية والدينية سيحاط العلماء الذين

يتكون منهم الديوان علماً بكل ما ستحتوى الصحيفة وسيكون من حقهم إجازة النشر أو رفضه . "

وولدت الصحافة مرة ثانية؛ على يد محمد على والى مصر الذى أسس مطبعة بولاق عام ١٨٢٦ وأصدر أمره سنة ١٨٢٧ بإصدار «**جرنال الخديوي**»، وقد كان فى الواقع يهدف إلى إصدار نشرة خاصة ليطلع على شؤون البلاد وماليتها، ولكنه لم يلبث أن لمس حاجة الشعب للاطلاع على أعمال الحكومة، فأمر بتوسيع نطاق «جرنال الخديوي» الذى تحوَّل إلى صحيفة «الوقائع المصرية» اعتباراً من عام ١٨٢٨، وكانت تُوزّع على من يسدد الاشتراك من موظفى الحكومة، ومعها أصدر هو الآخر قانون الرقابة على المطبوعات ليضع الصحافة طوع بنانه ومعبرة عن أوامره ونواهيه.

وقد أمر محمد على بترتيب " ديوان الجرنال " قاصداً من وضعه أن ترد الأمور الحادثة الناتج منها النفع أو الضرر إلى الديوان المذكور ؛ و أن ينتخب ويتنقح منها ما منه ينتج النفع والإفادة .

وعندما صدر قرار بشأن تنظيم الوقائع من جديد فى عام ١٨٤٢ أوضح القرار أهمية الأخبار بالنسبة للناس حتى يستفيد منها كل إنسان : **" لذا فإن من الأمور الهامة الاطلاع على الحوادث الخارجية"** و لذلك وجب الحصول على الأخبار أولا فأول ونشرها

على الجمهور؛ ولما كان فى بعض الأخبار الأجنبية أشياء لا يليق نشرها فقد تقرر تمييزها وعدم نشر المواد الغير مناسبة ونشر الحوادث الملأى بالعبر والمنتظر فائدة منها . "

هكذا جاءت ولادة الصحافة المصرية فى المرتين مقيدة بقيدين يشدانها إلى السلطة الحاكمة؛ قيد التبعية للحاكم، وقيد فرض الرقابة؛ وهو ميراث ظل يلاحقها حتى اليوم وإن اختلفت الظروف والملابسات والممارسات من حاكم إلى حاكم؛ ومن عصر إلى عصر؛ لكن علاقة الصحافة بالسلطة ظلت معقدة ؛ مثلما ظلت علاقتها بالمجتمع على الناحية الأخرى تتآكل كلما احتكرتها السلطة وضغطت عليها؛ لتفقد مصداقيتها أمامه .

ثم كانت النهضة الشاملة فى عصر «إسماعيل» نتيجة جنيه ثمار البعثات العلمية التى أوفدها «محمد على» ، وأوحى «إسماعيل» المولع بتقليد الأوروبيين إلى « عبد الله أبو السعود» بإصدار صحيفة «وادى النيل» سنة ١٨٦٦، فى نفس العام الذى أُنشأ فيه مجلس شورى النواب لتكون مُدافعة عنه ضد جريدة «الجوائب» التى كانت تصدر بالقسطنطينية، ثم صدرت مجلة «نزهة الأفكار» لـ «إبراهيم المويلحي» سنة ١٨٦٩، لتكون باكورة صحافة مصرية المنهج، ولكن الخديوى «إسماعيل» لم يلبث أن أوقفها، وعاد ليشجع النهضة التى حمل لواءها السوريون واللبنانيون الذين هاجروا إلى مصر هرباً من إدارة السلطان «عبد الحميد»، وقد اتسمت هذه

النهضة بالنشاط الصحفى والمسرحى، وازدهرت بذلك فى مصر الصحف الشعبية التى كان من بينها صحف مصرية خالصة، وأخرى تولتها الأقلام والعقول التى جاءت من الشام مثل «الأهرام»، وإن جمع بينها روح الإصلاح وإعداد البلاد الشرقية لاستقبال النهضة الأوروبية.

..عندما تسلم الخديوى توفيق السلطة من الخديوى «إسماعيل» عام ١٨٧٩ كان الوضع متوتراً وواجهت الصحافة المصرية نكسة تمثلت فى رفضه للإصلاحات الدستورية، رغم أنه كان من مؤيديها؛ فالأزمة المالية ازدادت و ازداد معها التدخل الأجنبى وانقسم الجيش، ونمت الحركة الوطنية لتصل إلى ثورة عرابى، ثم إلى الاحتلال الإنجليزى، وكان ضعف الخديوى توفيق بداية سلسلة من الأحداث: بدأت بتعيين مصطفى رياض باشا رئيساً للنظار والذى قام بنفى جمال الدين الأفغانى، وحل مجلس النواب، وأعاد نظام الرقابة الفرنسية الإنجليزية على الميزانية المصرية، وأصدر قانون المطبوعات عام ١٨٨١، الذى له مهدت الصحف الرجعية رغم أنه كان بمثابة طعنة موجهة إلى الصحافة، حيث أدى إلى زيادة أعبائها المالية، مما اضطر الكثير منها إلى الانزواء. فقبل هذا القانون لم تكن مصر تملك تشريعاً خاصاً بها، باعتبارها جزءا من السلطنة العثمانية وكانت خاضعة للقوانين السائدة فيها.

ومع ذلك لم تلغ الالتزامات المنصوص عليها فى القانون العثمانى

لفتح مطبعة أو نشر الجريدة و ظل خاضعاً لإذن إدارى مسبق، وإلى كفالة مرتفعة تتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ جنيه مصرى .

ومع ظهور الحركة العرابية حاولت الاستعانة بالصحف لدعوة الناس إلى نصرتها، حتى أن الخديوى «توفيق» لم يجد أمامه من وسيلة لمواجهتها سوى إصدار صحف تدافع عنه وتواجه الحركة العرابية، فأوحى بإصدار صحيفة «البرهان» التى تولى تحريرها الشيخ «حمزة فتح الله» سنة ١٨٨١، والذى أصدر بعد ذلك صحيفة «الاعتدال».

يقول أحمد عرابى فى مذكراته المخطوطة ص ٤٠٦ * :

" قد بلغ إستهانة الحكومة وإهانتها للصحافة أن كتبت الوقائع المصرية الرسمية فى أول نوفمبر ١٨٨١ ما يلى :

" أن الصحف عموما ليست شيئاً رئيسياً فى البلاد بل هى أمور تكميلية مما يسمح للحكومة بالموافقة على وجودها أو تمنع نشرها ؛ كذلك فان للسلطة الحاكمة سلطة الحرية فى أن تضع من النظم وأن تتخذ من الإجراءات ما تراه مناسباً لمصلحتها دون اعتبار لأى جهة . "

*** كامل زهيرى – الصحافة بين المنح و المنع – دار الموقف العربى - ١٩٨٠**

العرابيون والصحافة :

وفي ٤ فبراير ١٨٨٢ خلف محمود سامى البارودى «مصطفى رياض باشا» فى ١٨٨١، وكان من الواضح أن الصحافة قد أسهمت في تأييد وجهات نظر العسكريين بصفة عامة . وكان رجال الثورة يعرفون أن

الاتجاهات السياسية في تلك الفترة قد تركزت حول الصحف السياسية التي لم تعد مجرد أبواق تتحدث ، بل أصبحت هي العقول المفكرة لهذه الاتجاهات ، لذا لم يكن غريباً أن تتوقع الصحف أن تعمد الحكومة الثورية إلى النظر في إلغاء قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ و تشكيل لجنة لوضع قانون جديد، وأكدت الأهرام بعد اسبوع واحد من تولي الوزارة الجديدة أن الحكومة مصممة على سن قانون يسمح للصحف بالتمتع بالحرية كما هو الحال في البلاد المتمدنة مع إلغاء جميع الإنذارات والإخطارات التي سبق إصدارها ، وأوضحت الصحيفة أن ذلك لو تم فإنه سيكسب الوزارة تأييد جميع الصحف التي تقف خلفها لخدمة الوطن .

وأوحت صحيفة الأهرام في أحد أخبارها بأن رئيس الوزراء قد شرع فعلاً في النظر في إصدار قانون جديد للمطبوعات، بل

وتحدثت الصحيفة عن كيفية تشكيل اللجنة الجديدة التي تعد مشروع القانون وأن اللجنة ستجمع بين بعض كبار موظفي الدولة (٦ أعضاء) وبعض أصحاب الصحف من ذوي الخبرة (٥ أعضاء)، وأشادت الصحيفة بمثل تلك اللجنة التي تدرك أهمية المشروع الذي سيعرض على مجلس النواب قبل إقراره، ومن المعروف أن قانون ١٨٨١ صدر في غيبة البرلمان ولم يعرض على مجلس النواب الذي انتخب بعد ذلك لإقراره.

ولكن حكومة البارودي كانت تفكر بطريقة أخرى تخالف ما ذهبت إليه الصحف، إذ سرعان ما صدر إخطار رسمي إلى جميع أصحاب الصحف العربية يوضح مهمة الصحافة في خدمة عامة الأهالي وخاصتهم ونشر الآداب والمبادئ العلمية ثم نقل ما يفيد عن الأمم الأخرى، ويحذر الإخطار الصحفيين بضرورة التزام آداب الحديث وعدم الاساءة إلى الأشخاص أو الدول الأخرى سواء بصفة عامة او دولة بعينها " وإذ ناقضتم فكراً، أو دافعتم عن حق فليكن ذلك بغاية الآدب – بدون استعمال لأي تشنيع .. وعليكم ملاحظة حركة الخواطر العمومية بكل دقة ، وإياكم أن تسيروا سيراً يعدل بها عن جادة الاعتدال " وينذر الإخطار كل من يخالف تلك التعليمات بتعريض نفسه لأحكام القانون القائم . وهكذا أكدت وزارة الثورة - دون مواربة – سيرها على ما يقضي به قانون المطبوعات الذي عانت منه صحفها هي من قبل. لذا تراجعت جريدة الأهرام عن آرائها التي نشرتها

مرحبة باتجاه الحكومة لوضع قانون جديد ، وأعلنت الصحيفة أن الوقت لا يسمح بوضع القانون المقترح بسرعة حتى يوافق عليه مجلس النواب قبل فض دورة انعقاده ، ورجحت الصحيفة أن تباشر اللجنة المقترحة بحث المشروع في الدورة التالية.

وقامت سياسة وزارة الثورة بإزاء الصحافة على ثلاثة اتجاهات هي:

- الضغط على الصحف الأفرنجية الصادرة في مصر .

- والضغط على الصحف التي يصدرها صحفيون من أصل شامي (سوريون) .

- الاهتمام بالصحف التي تؤيد الثورة.

مما أدى إلى اختفاء «الأحوال» ثم «الأهرام» وإلى تعليق المحروسة» لمدة ٣ أشهر، وفى المقابل زاد عدد الجرائد الموالية للحكومة.

وشهد عام ١٨٨٢ بداية الاحتلال البريطانى، فوجد البريطانيون فى قانون ١٨٨١ سلطة هائلة تمكنهم من وضع حد لوجود أية جريدة تظهر نوعاً من المعارضة .

الصحافة المصرية
بين عرابى وكرومر :

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادى من تاريخ مصر صراعاً دولياً حول فرض السيطرة عليها بين تيارات متعددة بل ومتضاربة فى كثير من الأحيان؛ فقد كان هناك النفوذ العثمانى الذى بدأ تياره فى الانحسار، وإن بقى يستمد قوته من طبيعة العلاقة بين مصر والدولة العثمانية، اعتماداً على أن السلطان العثمانى هو صاحب الولاية الشرعية على مصر، وكانت هناك الوطنية المصرية التى بلغت ذروتها خلال الثورة العرابية، والتيارات الأوروبية التى كان لها اتجاهان رئيسيان تتزعم الأول بريطانيا والثانى فرنسا، وسعت جميع العناصر إلى إصدار صحف تعبّر عن آرائها وتدافع عن مصالحها تجاه القضايا والأحداث، حتى أصبحت الصحف هى أول نشاط جماهيرى منظّم لهذه العناصر، وتطور الأمر بعد ذلك لتقوم الأحزاب المصرية منطلقة من صحافتها، أى أن التكوين الرسمى والقانونى للأحزاب المصرية قد سبقه قيام صحافة حزبية، لهذا فقد وجد فى مصر قبل قيام الأحزاب صحف وطنية تصدّت للاحتلال البريطانى وعارضته، كما كانت هناك صحف مؤيدة للاحتلال، أعانتها السلطات البريطانية على التصدى للتيارات الوطنية التى حملت لواءها الصحف الأخرى. كما ظهرت الصحف ذات الميول الفرنسية، والتى كانت تتفق وتختلف مع الصحف الوطنية بالقدر

الذى يخدم معارضتها للسياسة البريطانية فى المنطقة خدمةً لمصالح فرنسا، كما كانت هناك تيارات صحفية مؤيدة للسلطان العثمانى.

وليس معنى ذلك أن جميع الصحف المصرية فى ذلك الوقت كانت تدخل ضمن هذه التقسيمات، فقد كانت هناك أيضاً صحف ليس لها لون محدّد وتتقلب بين أكثر من اتجاه حتى بهت لونها وصعب تمييزه، أو أنها استطاعت فى كثير من الأحيان أن تخفى حقيقة اتجاهاتها مستترة بستار الحياد والموضوعية، كما أن ذلك أيضاً لا يعنى أن كل صحيفة التزمت بخط معين لم تحد عنه، واستمرت ثابتة على موقف واحد، فقد غيّرت بعض الصحف من مبادئها التى أعلنتها، وربما كان أبرز مثال على ذلك هو جريدة «المؤيد»، فقد كان صاحبها الشيخ «على يوسف» من ألدِّ أعداء الاحتلال البريطانى، ومن أصدق المخلصين للخديوى، ثم ما لبث أن انقلب على صاحبه وأصبح من المؤيدين للاحتلال. وعلى نقيض ذلك كان مصطفى كامل الذى أصدر صحيفة « اللواء » عام ١٩٠٠ والتى حصرت نفسها في الثورة على الاحتلال، ولم تنتظر إلى تغيير شئ من النظم السياسية والاجتماعية فلم يكن في نية مصطفى كامل ولو قبسا ضعيفا من الثورة على مساوئ الخديوية .

وإن كان قد جمع بين الصحيفتين « المؤيد» و « اللواء» التمويل من حصيلة أثمان الوساطة فى منح الرتب و النياشين .

التمويل من أثمان
الرتب والنياشين :

.. ولأن بخل عباس حلمي الثاني جعله لا يسخو من ماله على كبراء أعوانه، والمشروعات الصحفية الواسعة فقد كان المعول في سداد نفقاتها على أثمان الرتب والنياشين التي تتراوح أسعارها من رتبة الميرمران بألف جنيه إلى رتبة البكوية من الدرجة الثانية بثلثمائة أو أربعمائة جنيه وكان لصغار الصحفيين نصيب من «ديوان المعية السنية» ومن هبات ديوان الأوقاف.

وقد جاء في الجزء الثالث من مذكرات أحمد شفيق باشا وهو أحد رؤساء الحاشية الخديوية :

« إن الرتب أصبحت كالسلع السهلة ، وكان لهذه التجارة وسطاء منهم الشيخ علي يوسف، وحسين بك زكي، وأحمد بك العريس، وإبراهيم بك المويلحي، وهو مقيم بالآستانة يأتي كل شتاء لأخذ بضاعته من مصر، وأحمد شوقي بك الشاعر، ومصطفى كامل الذي كان ينفق ما يأخذه في الدعاية لقضية مصر».*

---

* عباس محمود العقاد ـ رجال عرفتهم ـ نهضة مصر الطباعة والنشر

ولكن إيمان مصطفى كامل بشرف هذه الرتب والألقاب ربما كان أدعى إلى النقد من وساطته في توزيعها فقد بلغ إيمانه بها أنه لم يصدر «اللواء» يوم جاءه خبر الإنعام بالباشوية من دار الخلافة إلا بعد تغيير «الكليشيه» الذي كان اسمه فيه متبوعاً بلقب الباشوية، وهو ما تسبب في تأخر صدور « اللواء» ٢٤ ساعة !!.

ولم تخف دخائل هذه الأحوال على الصحفيين المشتغلين بالسياسة الوطنية، ولكنها لم تنقص من قدر الزعيم الشاب، ولم تشكك أحداً في إخلاصه لدعوته، وغيرته لقضية بلاده لنزاهة أخطائه جميعاً من شائبة الغرض الملتوي والنفاق الذميم .. وربما لتوافر غطاء من الدعاية الفرنسية المهارة التي كان مصطفى كامل أحد أدواتها !!.

ولاقتناع البعض أنه كان يقوم بهذه الوساطة لأنه كان ينفق منافعهاعلى خدمة الدعوة الوطنية لحاجته إلى المال، بينما كان البعض يرى أن البناء على خطأ لا يقيم صواباً.. وهو ما أثبتت الأيام صحته بعد قيام « الاتفاق الودي» بين انجلترا وفرنسا !! .

المصرى والعثمانى :

كان مصطفى كامل يمزج كثيراً بين المصرية والعثمانية حتى في أحاديثه الخاصة .. كما قال في جوابه لسؤال الجنرال بارنج ، شقيق اللورد كرومر: هل أنت مصري أم عثماني ؟؛ فكان جوابه مصري

عثماني وعجب الجنرال بارنج وسأله : كيف تجمع الجنسيتين ؟

قال مصطفى كامل : ليس في ذلك جنسيتين بل في الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العثمانية، والتابع لا يختلف عن المتبوع في شئ من أحكامه !! .

التوسل إلى تمثال :

إلا أن الأكثر غرابة هو موقف مصطفى كامل؛ المتوسل أمام تمثال فرنسا فى حركة شبه مسرحية يناجيها ويناديها :

يا فرنســا يا من رفعت البلايا

عن شعوب تهزها ذكــراك

إنقذى مصر إن مصـر بــسوء

وارفعي النيل من مهاوى الهلاك

رغم ما أنه لم يكن في أدب فرنسا، ولا تاريخ ثورتها ما يدعو للثقة بنجدتها واستعدادها لإنقاذ مصر أو سواها .

***

ولكن الذى ضاعف من خطورة الصحافة فى هذه الفترة، أنها كانت تتمتع بقدر واسع من الحرية وسعة الانتشار، ويرى بعض الباحثين أن الحرية التى تمتعت بها الصحافة المصرية خلال هذه الفترة كانت ظاهرية منحها لها حاكم مصر الفعلى فى ذلك الوقت اللورد «كرومر»، الذى كان يدعم «المقطم» ويأمر بتزويدها بجميع الأخبار والأسرار.

وهذا لا يعنى أن الحاكم البريطانى «كرومر» كان لا يتدخل فى شؤون الصحافة، إنما كان يلجأ من وقت لآخر لمحاربة الصحف المعارضة، فمكاتب البريد كانت تتأخر قصداً عن توزيع الجرائد المعارضة على المشتركين، وكان يشترى ولاء الجرائد بالأموال، وأحياناً بإعطائها معلومات يخصها بها دون غيرها، الأمر الذى زرع بذور الشقاق بين الصحافة التى انقسمت إلى مؤيدة ومعارضة، بينما صبر على الصحافة المعارضة وأفسح لها صدره باعتبارها صحافة عزلاء فقيرة ليس هناك من خطر فعلى منها .

وعندما استقرت الأمور لحكومة الاحتلال سنة ١٨٩٤ تغاضت عن تطبيق قانون ١٨٨١، وعرفت الصحافة فترة من الحرية المؤقتة، لكن التجاوزات الصحفية لم تتأخر فى الظهور.

وفى سنة ١٩٠٤ تم إدخال تعديلات على بعض مواد القانون الجزائى (قانون العقوبات) ، الذى أخذ بعين الاعتبار الاحتجاجات

التى ارتفعت فى كل الأماكن ضد تجاوزات الصحافة، فأضافت إلى القانون الجزائى مواد تميل إلى كبح هذه التجاوزات بقسوة عن طريق فرض عقوبات قاسية على الصحفيين الذين كانوا يعيشون على الابتزاز والتحايل.

ورغم هذه العقوبات، فإن التجاوزات الصحفية استمرت فى الظهور، مما حدا بالحكومة سنة ١٩٠٩ إلى تطبيق قانون ١٨٨١ بشدة، خاصةً بعدما تشكلت سنة ١٩٠٧ عدة أحزاب سياسية: الحزب الوطنى، حزب الأمة.. مما يعنى أن الشعور الوطنى بدأ يستيقظ والشعب بدأ يهتم بالسياسة عن كثب.

وكى يتسنى للحكومة معاقبة الصحفيين المعارضين، قررت إحالة قضايا الصحافة إلى محكمة الجنايات، فخلال نفس السنة طبق القانون على جريدة «اللواء» الناطقة باسم الحزب الوطنى، حيث حُكم على رئيس التحرير بالسجن لمدة ٣ أشهر، وبسبب قرار المحكمة هذا، تعالت الأصوات المحتجة، لكن عبثاً.

فى عام ١٩٠٩ قامت الحكومة فى خطوة لتكميم الحريات ببحث قانون المطبوعات الذى صدر إبان الثورة العرابية، والذى أطلق عليه قانون تكميم الأفواه واغتيال حرية الرأى، وقد أيده المعتمد البريطانى والخديوى عباس حلمى الثانى لفرض قيود على حرية الصحافة، ووافق عليه مجلس الشورى بالأغلبية.

فى المقابل تحرك أحمد لطفى السيد رئيس تحرير الصحيفة المعروفة باسم «الجريدة»، ومعه نفر كبير من الصحفيين فى محاولة لإجراء بعض التعديلات على القانون.

وفى صيف عام ١٩٠٩ سافر لطفى السيد (أبو الليبرالية المصرية بكل طيشها ومفاسدها) إلى بريطانيا لمقابلة وزير الخارجية سير إدوارد جراى ليشكو له تصرف الإنجليز فى حرية الصحافة لكن وزير الخارجية اعتذر عن المقابلة بسبب مناورة بحرية، وأحاله إلى وكيل وزارة الخارجية مستر ماليت، فقدم له مذكرة يشير فيها إلى تدخل الإنجليز فى العمل الصحفى وهو ما يتعارض مع حرية الصحافة، ووعده ماليت خيرا، لكن هذا الخير لم يأتِ !!!

هكذا عامل الإنجليز أحد وكلائهم في مصر بالإهمال الواجب عند يتجاوز العميل من فئة Combrader حدوده ولو على سبيل الادعاء .

مظاهرات حرية الصحافة :

واندلعت مظاهرات حرية الصحافة التى قادها الصحفى أحمد حلمى، وشارك فيها عشرات الآلاف من الصحفيين والمواطنين المصريين من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، تلك المظاهرات

التى لم تقتصر على الصحفيين فقط، بل شارك فيها ما يقرب من ٢٥ ألفا من المواطنين المصريين، الذين لم يكن إجمالى تعدادهم فى ذلك الحين أكثر من ٥ ملايين نسمة، الأمر الذى يعنى أن المصريين أدركوا منذ قرن كامل من الزمان أن حرية الصحافة ليست مسألة تخص الصحفيين فقط .. بل إنها قضية أساسية تتعلق بحقوق المجتمع بأسره، ولذلك كانت هذه الحركة شعبية قادها صحفيون على رأسهم أحمد حلمى الذى كان يرأس تحرير جريدة «القطر المصرى»، والذى حوكم بتهمتى الطعن على «**مسند الخديوية وفى حقوق الحضرة الفخيمة**» و «**العيب فى حق ذات ولى الأمر** » ، وعوقب بإعدام العدد رقم ٣٧ من جريدته و السجن لمدة عشرة أشهر.

ومع إعلان الحرب العالمية الأولى، وُضعت مصر تحت الانتداب البريطانى، وطُبقت الرقابة بقسوة. وبنهاية الحرب وتوقيع الهدنة وإعلان مبادئ «ولسون» و نهوض الشعور الوطنى، أخذت أهمية الصحافة تزداد.

أما من الناحية الفنية، فقد تطورت الصحافة المصرية بعد الحرب العالمية الأولى تطوراً هائلاً، حتى أصبحت الجرائد المصرية تضاهى مثيلاتها من الصحف العالمية فى جمال الإخراج وحسن التبويب وقوة رصانة التحرير. كما تمركزت فى أيدى أفراد قليلين أو فى أيدى شركات قوية، بعد أن كانت كثيرة العدد مبعثرة الاتجاهات فقيرة التوزيع والموارد.

فإذا ما قارنَّا عدد الصحف التى كانت تصدر فى مصر فى السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر وما تلاها من السنين التى سبقت الحرب الأولى، نجد أن الفارق كبير جداً من حيث عدد الصحف، فبينما كان عدد الصحف التى صدرت فى مصر خلال تلك الفترة يبلغ ١٦٠ جريدة ومجلة سنوياً، أصبح مجموعها بعد الحرب لا يصل ثلث هذا العدد.

وما أفاد الصحف وجعلها تزداد قوةً وتوزيعاً استخدامها لآلات الطباعة الحديثة التى مكَّنتها من سرعة طباعتها وتحسين إخراجها وإظهارها بشكل لائق و جذاب.

سعد زغلول
وحرية الصحافة:

جرت الانتخابات لعضوية مجلس النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ فأسفرت عن فوز الوفديين بـ ١٨٨ دائرة من ٢١٥، وهو نجاح ساحق بلا شك أثبت تعلق الشعب وإيمانه بمبادئ الوفد. قدم يحيي إبراهيم استقالة وزارته فقبلت في ٢٧ يناير ودعا الملك في اليوم التالي سعد زغلول زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة، كما تقضي بذلك المبادئ الدستورية.

وفي الخطاب الذي وجهه سعد زغلول إلى الملك عند قبوله تأليف الوزارة أكد أن الانتخابات أظهرت إجماع الأمة على نفورها من كثير من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها.

وحددت الحكومة يوم ١٥مارس ١٩٢٤ لحفل افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف الملك اليمين الدستورية ووجهت الدعوة لجميع الصحف المصرية والأجنبية و جميع المراسلين الأجانب ولكن جريدة (السياسة) لسان حزب الأحرار الدستوريين المعارض للوفد لم تدع لحضور الحفلة . ويقول محمد حسين هيكل في مذكراته عن هذه الحادثة " :

«.... ورأيت أنا في ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدي عليه إلا أن يكون ظالماً، وكنت أنا أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة يومئذ، فاتصلت بزملائي من أعضاء المجلس واتصلت بغيرهم من الصحفيين المصريين والأجانب الذين يصدرون في مصر صحفاً بلغة عربية أو بلغة أجنبية وعرضت عليهم أمر هذا الحرمان وما هو فيه من تمييز مجحف ووافقوني جميعاً وندبوا منهم أقرب الناس إلى قلب سعد ليحدثوه في الأمر كي يرد الحق إلى نصابه، ولكنه أبى بحجة أننا ظالموه بمعارضتنا العنيفة له وأن من حقه وهو يمثل الأمة أن يدخل في حظيرة ممثلي الأمة من شاء وأن يحرم من شاء . وعبثاً حاول أنصاره الصحفيون إقناعه بأن هذا

المنع لن يقدم ولن يؤخر وإنا سنقف على كل ما يجري في الحفلة وسننشره وإنا سنتخذ من هذا المنع حجة جديدة للمعارضة قد تجد سميعاً وقد تظهرنا في ثوب المظلوم الجدير بعطف الرأي العام، لقد أمر سعد ولن يتراجع، وكذلك عاد هؤلاء الصحفيون يبلغوني أسفهم لأنهم لم ينجحوا في مهمتهم . فلما طلبت إليهم أن يتضامنوا في الاحتجاج رأوا فيما قاموا به الكفاية. وشكرت أنا لهم مجهودهم وكسبت (السياسة) عند الناس أضعاف مما خسرت بحرمانها من شهود الحفلة التاريخية لافتتاح البرلمان ونفاذ الدستور الذي دافعت عنه أمجد دفاع حتى صدوره".

وتقول جريدة (السياسة) إن سعد رد على من ذهب إليه من الصحفيين للتوسط في هذا الأمر " **أتريدون أن أحمي من يهينوننا**" وعندما تدخل آخرون من أنصاره أضاف : " **أتريدون أن أحمي خصومي**"، ورأت السياسة بحق أنه ما كان يجدُر بسعد، وهو رئيس الوزراء ويمثل سلطة الحكومة الدستورية أن يتخذ هذا الموقف لأن هذه السلطة تكرهه سواء أراد أم لم يرد على أن يسوي بين العدو و الصديق . فإذا كان له أن يغري بخصومه السياسيين حين كان رجلاً كغيره من الناس فإن عليه أن يقف موقفاً آخر من هؤلاء الخصوم حين أصبح رئيس الوزراء، وحين أصبح رئيس الوزارة في العصر الدستوري والبرلمان.

.. والواقع أن موقف سعد هذا يجعل من العسير لأشد الناس تحمساً

له أن يدافع عنه . لقد أخطأ سعد بلا شك حين سمح لعواطفه أن تتحكم في المبادئ التي طالما نادي بها عندما كان خارج الحكم . إن هذا التصرف من قبل زعيم شعبي لهو بعيد تماماً عن روح الديمقراطية بمفهومها الليبرالي ، هذه الديمقراطية التي كان ينادي بها أحرار مصر في ذلك العهد ويتساءل المرء هل معنى الحرية يتغير بتغير الزاوية التي ننظر إليها منها ؟ !.

« إن تاريخ الصحافة في مصر يرد على هذا السؤال بالإيجاب.»

الصحــافـة والثــورة :

وبعد قيام الثورة سنة ١٩٥٢ رحبت بها جميع الصحف، حتى أن بعض الصحف التى كانت تمجد عهد «فاروق» انقلبت إلى مؤيدة لقادة الثورة؛ وقد تركت الثورة الحرية للصحف بادئ الأمر، لكن بعد اتهام مجلس نقابة الصحفيين لضباط الثورة عام ١٩٥٣ بالتنصت على اجتماعات المجلس؛ وأمام بعض الكتابات التى لم ترق قادة الثورة؛ أغلقت الحكومة جريدة «المصري» أكثر الصحف توزيعاً ــ ٥٦ ألف نسخة ــ والتى بشَّرت بالثورة و كانت من المتحمسين لها منذ فجر ٢٣ يوليو. وحوكم أصحابها وصدر الحكم

بتأميم ممتلكاتهم .

جريمة «المصرى» :

كانت جريمة «المصرى» أنها طالبت بالحكم الدستورى والليبرالى وعودة الجيش إلى ثكناته بعد أن أدى مهمته، ففى سبتمبر ١٩٥٣ نشر أحمد أبو الفتح مقالين الأول بعنوان :«**إلى أين ؟**» تساءل فيه: إلى أى طريق يندفع الضباط الذين بدأوا ينتشرون فى كل أجهزة الحكم تحت اسم «مندوب قيادة»، وما تلى ذلك من اعتقالات السياسيين و كبار ضباط الجيش والبوليس السابقين .

الدستور يا رئيس اللجنة :

ثم كتب أحمد أبوالفتح مقالاً ثان بعنوان : (**الدستور يا رئيس اللجنة**) وكان المقصود برئيس اللجنة على ماهر باشا الذى كان مكلفاً بلجنة لوضع دستور للبلاد ؛ هذه اللجنة كانت معطلة وكان كل رجال وإمكانيات النظام مسخرة لاحتفالات ومهرجانات يظهر فيها رجال مجلس قيادة الثورة . عملوا أسبوعا (لمعونة الشتاء) وظلوا يطوفون قرى مصر؛ وأسبوع (كتاكيت النقطة الرابعة)،

و«النقطة الرابعة كانت البند الرابع من مشروع مارشال» وكانت تقديم مساعدات هزيلة لمعاونة دول العالم الثالث اقتصادياً ومنها مصر، وكانت تلك المعاونة بمنح كل أسرة في ريف مصر ١٠ كتاكيت .. وكان هذا مثار سخرية العقلاء في مصر !!؛ فأرسل الصاغ صلاح سالم رداً للجريدة بعنوان (المتباكون على الدستور) تم نشره فى إطار تقاليد العمل الصحفى المعروفة مع تعقيب من كاتب المقال بعنوان (نعم نحن باكون على الدستور) .

وثار صلاح سالم ؛ وبعد فترة قصيرة طالبت الضرائب الجريدة بمبلغ ٢٦ ألف جنيه ضرائب لم يكن لها أى أساس، لأن الجريدة كانت سددت الضرائب المستحقة عليها؛ وكانت هذه أولى المضايقات.

العدد الأخير :

أسدل الستار على جريدة «المصرى» بصدور عددها رقم ٥٩٠٤ بتاريخ ٤ مايو ١٩٥٤؛ كان العدد الأخير ولم يصدر عدد بعده؛ فقد أصدرت محكمة الثورة حكمها بإغلاق « المصرى » .

ونشر العدد الأخير - الذى لم يكن أحد يعرف أنه الأخير – خبر تأجيل اجتماع مجلس قيادة الثورة إلى مساء اليوم ٤ مايو جاء فيه «علم مندوب المصرى أن قائمة السياسيين المستقلين الذين

سيحرمون من الحقوق السياسية ستذاع عقب هذا الاجتماع؛ كما يعرض على المجلس الحكم الذى ستصدره محكمة الثورة فى قضية محمود وحسين أبو الفتح وذلك للتصديق عليه » .

... مانشيت « المصرى » الأحمر : « **انتهاء مرافعة الدكتور وحيد رأفت»**، والمرافعة نفسها تستغرق الصفحتين الأولى والثانية، وهى تتحدث عن صفقة سلاح توسط حسين أبوالفتح لشرائها .. والمحامى يقدم الدليل على براءة موكله؛ ولا يعيب عليه أنه تقدم بشكاوى حادة اللهجة، ونحس من مرافعة الدفاع أن هناك اتهامات غامضة وصلت حد «الكرافتات»، وهل هى رشوة أم عربون الصداقة والمحبة؟ كانت هذه آخر كلمات « المصرى»، الذى استيقظ قراؤه ذات صباح ليجدوه « **قد نفد للأبد** »، واضطر أصحابه أن يعيشوا خارج مصر .

قيـــادة الثـــورة
وقانون العقوبات :

فى سنة ١٩٥٤ أضاف مجلس قيادة الثورة إلى قانون العقوبات المواد ٩٨ أ ، ٩٨أ مكرر و٩٨ ب ٩٨ ج ، ٩٨ هـ ؛ بموجب القانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ مستندا للصلاحيات التشريعية لمجلس قيادة الثورة. وتفرض المادة ٩٨ ب عقوبة السجن ٥ سنوات وغرامة تصل إلى

٥٠٠ جنيه لكل من (روّج) أو (حبذ) بأية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور أو النظم السياسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية .

وترجع حكاية هذه التشريعات إلى أن موادها منقولة من قانون فاشى أصدره (موسولينى) عام ١٩٣٠، وقد جرت محاولة لإضافة هذه المواد فى عهد إسماعيل باشا صدقى فى نهاية دورة مجلس النواب عام ١٩٤٦، ولكن المجلس لم يوافق عليها ، وانتهز صدقى باشا فض الدورة ليضيف هذه المواد بمرسوم بقانون (١١٧ لسنة ١٩٤٦) . وتعرض هذا المرسوم بقانون للطعن بعدم دستوريته فى البرلمان وتقدمت الحكومة بتشريع جديد نوقش فيه عام ١٩٤٨.

وظل هذا التشريع يتعثر فى أروقة البرلمان حتى قامت الثورة وأصدرت هذا القانون الذى سبق أن هاجمه فكرى أباظة تحت قبة المجلس فى ٢١ أبريل ١٩٤٨ منددأً :

«إنى أدفع بأن التشريع المعروض على حضراتكم مناقض للدستور المصرى ، ومناقض للمواثيق الدولية التى قبلتها مصر

وانضمت إليها : كما أنه مناقض لمباحث المؤتمر المنعقد الآن فى جنيف باسم جمعية الأمم المتحدة ثم هو مناقض لالتزام مصر فى معاهدة «مونتريه»، كما أنه يشذّ عن القواعد المقررة فى القانون الجنائى، ووجه فكرى أباظة حديثه إلى وزير العدل قائلا: «إنى أنذرك بأن هذه التشريعات الجريئة فى ألفاظها، الخالية من الذوق الفقهى السليم لا تدعو إلى الفخار ورفع الرأس عاليا ».

وكان هذا التشريع نذير شؤم على الإصلاح الديمقراطى والحريات العامة بما فيها حرية تداول المعلومات بصفة عامة وحرية الصحافة بصفة خاصة .

انحسار الصحافة المصرية :

ثم أخذت الصحف المصرية تنحصر فى ثلاث صحف يومية فقط هي: «الأهرام» التى أصبحت تنطق بلسان الثورة منذ قيامها، و«الأخبار» و«أخبار اليوم» بميولهما اليمينية، ولكنهما لم تقلا عن «الأهرام» تأييداً للثورة وقادتها، وإن أخذتا جانب تلبية رغبات المواطن والأسرة المصرية . و«الجمهورية» التى صدر ترخيصها باسم جمال عبد الناصر، ورأس تحريرها أنور السادات، وأصبحت لسان حال الثورة، و جريدة «وطني» الناطقة بلسان حال الكنيسة

الأرثوذوكسية المصرية فى خطابها مع الأقباط .

ومن المجلات الأسبوعية : «روز اليوسف» ذات الاتجاه اليسارى المشاغب، و«صباح الخير» بخفة ظلها و «المصوّر» و«IMAGE» بطابعها المميز كمدرسة من مدارس مجلات الصورة فى تقليد مصرى لـ « بارى ماتش - PARIS MATCH» الفرنسية و«الكواكب»، و«حواء»، و«آخر ساعة» إضافة إلى المجلات التى تصدرها الجمعيات والهيئات العلمية .

وقد تمتعت هذه المجلات بشيء من الحرية فاستغلتها بحرفية عالية الأداء لنشر تحقيقات وصور تستهوى المراهقين، والهوانم والبنات من بقايا الطبقة الأرستقراطية القديمة، و الطبقة الجديدة التى أخذت فى الظهور والتنامى . إلا أن هذه المجلات رغم خضوعها للمنافسة التجارية ظلت منسجمة تماماً مع التوجه الرسمى للدولة ، وأصبحت ملتزمة التزاماً واضحاً بالخطوط الرئيسية للإرشاد القومى .

تأميم الصحافة :

فى ٢٥ مايو ١٩٦٠ تم تأميم الصحافة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ و الذى سمى فى ذلك الوقت « قانون تنظيم الصحافة» وهو أول قانون صحافة يصدر فى مصر بعد ثورة ١٩٥٢، وصدر

بهدف «تحرير الصحافة من سيطرة الرأسمالية»، وفقا للمادة ٣ من هذا القانون، نقلت ملكية جميع الصحف الهامة فى ذلك الوقت إلى الحكومة فى إطار « الاتحاد القومى» . الذى شدد الرقابة الحكومية على الصحف، وحوَّل الصحافة إلى قناة لترويج أفكار النظام الحاكم.

وبعد حل الاتحاد القومى وتشكيل الاتحاد الاشتراكى اشترط موافقة الاتحاد الاشتراكى لإنشاء أى صحيفة جديدة، كما ألزم الصحفيين بالحصول على تصريح بالعمل من الاتحاد الاشتراكى؛ وبناء على هذا القانون، تم منع العديد من الصحفيين من الكتابة، أو تم نقلهم عقابا لهم إلى وظائف إدارية بالهيئة العامة للاستعلامات وشركة باتا للأحذية، ومؤسسة الدواجن، وهيئة الصرف الصحى!!.

وقبل صدور هذا القانون فى عام ١٩٦٠، كان تأسيس الصحف فى مصر يتم عن طريق إخطار كتابى إلى المحافظة التى توجد بها الصحيفة، وذلك وفقا للمرسوم رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١. وأعاد القانون ١٥٦ لعام ١٩٦٠ تفعيل الالتزام بالترخيص لإنشاء وسائل الإعلام المطبوعة، وهى الممارسة التى كانت متبعة قبل ١٩٣١.

فكـــرى أباظـــة
.. و« الحالة ج » :

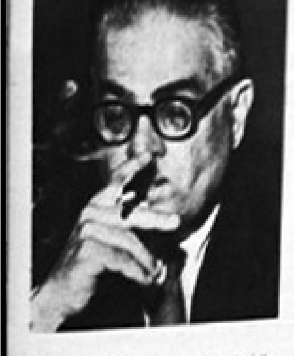
كتب فكرى أباظة مقالا بعث به من أسبانيا حيث كان يعالج عينيه ؛ نشرته مجلة المصور فى عددها رقم ١٩٢٣ (بتاريخ ١٨ ـ ٨ـ١٩٦١) بعنوان « الحالة ج » ؛ استعرض فيه أحوال العالم السيئة واقترح بعض الحلول لإصلاح الأحوال؛ وجاء فى البند ٧ من مقترحاته ما يلى :

«تقرر الدول بالاتفاق حياد منطقة الشرق الأدنى وجميع الدول المنضمة إلى الجامعة العربية، وينشأ بعد هذا الاتفاق اتحاد فيدرالى بين الدول العربية، ويكون اختصاصه مقصوراً على توحيد الجيوش الحيادية العربية وسياستها الخارجية على أن تدمج فلسطين بأسرها فى هذه الدول، وتشمل إسرائيل بعد أن تزول عنها صفتها الدينية، ويصبح الإسرائيليون من رعايا هذا الاتحاد الذى يكفل لكل الأقليات حقوقها كاملة حسب التقاليد الدولية المتبعة ».

وما إن نشر المقال حتى قامت الدنيا ولم تقعد لأن مجرد التفكير

الحالة ... "ج"

بقلم فكري أباظة



فكري أباظة

مقال « الحالة ج» تم إطلاقه كـ «بالون اختبار»، وما أُثير حوله كان ضجة مفتعلة !!

علناً وبالصورة التى نشرتها المصور يشكل جريمة لا تغتفر فى من وجهة نظر الرأى العام الذي تم تشكيله وفقا للفكر الناصرى «المزعوم» للدولة التى اعتبرت المقال هدما للخط الناصري، ودعوة للدول الأوربية لفرض اتحاد على المنطقة العربية، وبحث إمكانية الصلح مع إسرائيل، ودمجها فى المنطقة .

بينما الحقيقة أن النظام كان وراء إطلاق هذا المقال كـ «بالون اختبار» للرأى العام حول مشروع أمريكي مقدم إليه لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ولو كان هذا المقال غير ذلك لما أفلت من مصفاة الرقيب الحكومي القابع في الصحيفة .

فرانكو
وعبد الناصر:

بينما يرى صبرى أبوالمجد أن وراء إقالة فكرى أباظة سببا آخر؛ ولكن تم فصله تحت ذريعة مقاله (الحالة ج) ؛ فقد كان فكرى أباظة يحرر باباً آخر فى المصور بعنوان « كلمة الحق » وقد جاء فيه تحت عنوان : من محب وسهير إلى بابا فكرى وتضمنت الرسالة معنى :

« بالرغم أن فرانكو أنقذ أسبانيا من مجازر الشيوعية والحرب الأهلية وقام بعدة إصلاحات فى الصميم .. بالرغم من ذلك فهو لا

يظفر بالحب الذى يستحقه ولا بعرفان الجميل الذى هو به جدير من بعض خصومه، وتحليلنا على قدر إدراكنا أن هؤلاء الخصوم يؤثرون الحرية الشخصية على كل مجد وإصلاح وحرية الكلام وحرية الحل والترحال وحرية الاجتماع التى هى غريزة آدمية؛ أى حرية ولا حيلة للمنطق فيها ولا حيلة للإقناع بعكسها».

وقد اعتبرت هذه الفقرة إسقاطاً على عبد الناصر والنظام فى مصر والأوضاع فيها .

***

وفى يوم ١٨ أغسطس ١٩٦١ صدرت جريدة الأهرام وفى صفحتها الأولى خبر صغير: « أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً بإعفاء فكرى أباظة من رئاسة مجلس إدارة دار الهلال ورئاسة تحرير المصور ».

***

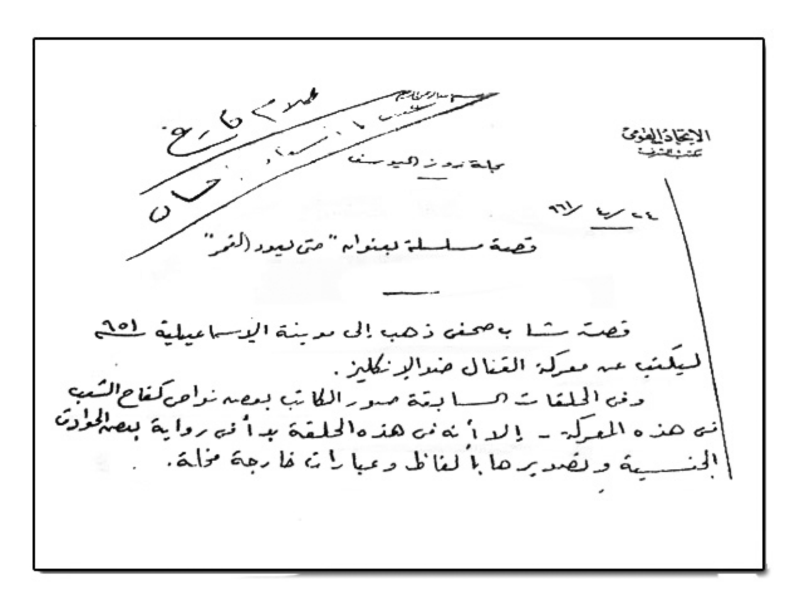
وطبقاً للسيناريو المرسوم والذي تولى محمد حسنين هيكل الإشراف على تنفيذه يقدم فكرى أباظة اعتذار رسمى علنى فى جريدة الأهرام قبل أن يسمح له بالعودة للكتابة، مما عرضه لانتقادات تركت فى نفسه جرحاً لم يندمل؛ لأنه اعتذر عن رأى كتبه مما عرَّض مصداقيته للاهتزاز أمام الرأى العام، خاصة أن البعض قد رأى أن الاعتذار كان مهيناً .

ولكن إبراهيم سعدة يرى عكس ذلك تماماً : ««فمن يُعيد قراءة الاعتذار سيجده مقالاً ساخراً ورائعاً في نفس الوقت؛ لقد استخدم فكرى أباظة أسلوباً مميزاً فى اعتذاره؛ فسخر من نفسه ومن قواه العقلية ومن رأيه؛ إن مقال الاعتذار أقوى من مقال المواجهة مع إسرائيل؛ فالأول أعطى الدليل على مدى القهر الذى عاشته الصحافة المصرية، والثانى أعطى الدليل على ما افتقد من شجاعة مهنية وحماس وطنى وقفزه إلى المستقبل؛ إن فكرى أباظة لم يعتذر لمخالفيه وإنما اعتذر عن المهانة التى ميَّزت صحافتنا أقلامنا» .

الرقيب و رؤساء التحرير:

هكذا تعاملت الثورة مع كبار الصحفيين ؛ وتعاملت مع الصحف التى أصبحت خاضعة لسلطة الرقيب وهو موظف حكومى، وله رئيس هو الرقيب العام وكان وقتها وزير الداخلية. وتم تعديل هذا الوضع ليصبح الرقيب العام هو وزير الإعلام .وتتضح سلطات الرقيب ومدى تسلطه على رؤساء التحرير من خلال رسالة موجهة من مدير المكتب عبد المجيد شديد إلى إحسان عبد القدوس؛ والرسالة مكتوبة على ورق يحمل اسم الاتحاد القومى ـ مكتب المشرف ـ وفى الزاوية اليسرى مكتوب بقلم كوبيا بعرض الزاوية ما يلى :

« **كلام فارغ** » ثم الكلمة التالية «**عيب ياأستاذ إحسان**» .



الاتحاد القومى

مجلة روز اليوسف

قصة مسلسلة بعنوان "متى يعود القمر"

قصة شاب صحفى ذهب إلى مدينة الإسماعيلية ١٩٥١
ليكتب عن معركة القنال ضد الإنجليز.
وفى الحلقات السابقة صور الكاتب بعض نواحى كفاح الشعب
فى هذه المعركة - إلا أنه فى هذه الحلقة بدأ فى رواية بعض الحوادث
الجنسية وتصويرها بألفاظ وعبارات خارجة مخلة.

.. هكذا خاطب الرقيب إحسان عبد القدوس

الرقيب وصفحة الوفيات !!

وكانت صفحة الوفيات هى الصفحة الوحيدة التى لا تخضع للرقابة؛ لكن بعد نشر نعى المفكر الوطنى والمناضل اليسارى شهدى عطية الشافعى مؤلف كتاب «تطور الحركة الوطنية المصرية؛ ١٨٨٢ - ١٩٥٦»؛ الذى تم نشره فى صحيفة الأهرام يوم ٢٠ يونيو ١٩٦٠. أصبحت إعلانات الوفيات مراقبة أيضاً .

وكان شهدى عطية قد قتل من جراء تعذيب وحشى فى معتقل المحاريق بالواحات على يد الضابط الشاذ جنسياً (شاذ سلبي) إسماعيل همت على أثر ملاسنة طلب خلالها من شهدي أن يقول : « أنا مرة».

- ورد شهدي : « المرأة من يطأها الرجال.

واستشاط الضابط الشلذ غضباً وهوى بهراوة على رأسه فأرداه قتيلاً .

وقد كتب النعى أحد كوادر حدتو (حدتو هى اختصار للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) ، وهو الشاعر محمود توفيق وضمنه أبياتا من شعر أبى تمام، وتم نشره باسم أسره شهدى ، وكان نصه كالآتي:

« شهدى عطية الشافعي

عطية الشافعى وأسرته ينعون بعد أن واروا عزيزهم فخر الشباب الأستاذ شهدى عطية الشافعى مقره الأخير ويقولون لمن واساهم فيه:

لن نشكركم، فالشكر لكم فى هذا الموقف نكران لوفائك..

وشهدى وذكراه ملك لكم وأمانة فى ضمائركم.

أما أنت يا عزيزنا الغائب فإننا نرثيك بهذا :

فتى مات بين الطعن والضرب ميتة تقوم مقام النصر إن فاته النصر

تردى ثياب الموت حمرا فما دجى لها الليل إلا وهى من سندس خضر

وقد كان موت الموت سهلا فرده إليه الحفاظ المر والخلق الوعر

ونفس تعاف العار حتى كأنما هو الكفر يوم الروع أو دونه الكفر

كان فى ظلمة جلاديه عملاقا منارا
يلفظ الأنفاس تحتج .. وتمتد شرارا
وتمادت قبضة البطش .. عذابا وحصارا
ورأوه يرفع الروح .. وقد فاضت شعارا!! »

الصحـــافة
ونكسة ٦٧:

إلا أن النظام السياسى وضع الصحافة فى موقف لا تحسد عليه أمام الرأى العام والعالم كله عندما دسّ عليها فى يونيو ١٩٦٧ بيانات مكذوبة عن انتصارات وهمية ساحقة وقتلى للعدو بالآلاف ودباباته المدمرة وطائراته المحطمة، وأن جيشنا المنتصر سيؤدى صلاة الجمعة فى تل أبيب؛ بينما كان واقع الحال كما نقلته صحافة العالم أن الجيش انهزم هزيمة ساحقة فى معركة لم يدخلها؛ وأنه ينسحب بطريقة عشوائية وبدون خطة مما ضاعف من خسائره !! مما أفقد الصحافة المصداقية لدى الرأى العام وجعلها موضع سخريته !! .

***

.. رحم الله الرئيس جمال عبد الناصر فقد كان رجلاً عظيم المجد الزائف والأخطاء القاتلة .



عبد الناصر يعلن للعالم:

لن أتزحزح.. ولن أقبل أى مساومة

سندافع عن سيادتنا.. إذا تدخلت أمريكا عسكريًا

أى دولة مهما كبرت لا تستطيع أن تهزم أى شعب مصمم على حقه فى الحياة

نحن على استعداد كامل.. إذا تطورت الأمور إلى صراع شامل فى الشرق الأوسط

الاتحاد السوفيتى يقف معنا اليوم ووقف معنا فى ١٩٥٦

إننى أتوقع هجوم اسرائيل فى أى لحظة..

واجب الحكومات العربية أن توقف استخراج البترول

.. وإذا لم تفعل قامت الشعوب بواجبها

بريطانيا لم تتعظ بدرس ١٩٥٦

تطورات الموقف

الموقف اليوم

آخر خبر

الأخبار

السنة ١٩٥٢

١٢ صفحة ١٥ مليما

إذا تدخلت دول أخرى غير إسرائيل "يبقى مفيش قناة السويس"

عدد الأخبار ٢٧ مايو ١٩٦٧



العراق ينضم إلى اتفاق الدفاع المشترك مع الأردن

عبد الناصر يعلن للعالم والأمة العربية بعد توقيع الاتفاق:

أنا أنتظر المعركة على أحر من الجمر

ليعرف العالم أن الجندى العربى هو المقاتل الشجاع الباسل

البيان البحرى مقدمة لعمل حربى

وستتصدى الأمة العربية كلها لأى عدوان

أقوال للمستر ويلسون: قوات الطوارئ لن تعود

الملك حسين يعلن: إسرائيل قد تبدأ العدوان بعد أيام

تطورات الموقف

آخر خبر

الأخبار

١٢ صفحة ١٥ مليما

عبد الناصر يقول.. هذه الخطوة ستملأ الأمة العربية كلها بالثقة

كلمات للرئيس وطاهر يحيى بعد الاتفاق العسكرى

قوات العراق تحركت قبل توقيع الاتفاق

الظروف تقضى على جميع الدول العربية أن تأخذ الطريق السليم

وجه الرئيس جمال عبد الناصر كلمة الى العالم والامة العربية بعد توقيع بروتوكول انضمام العراق الى اتفاق الدفاع المشترك مع الأردن

عدد الأخبار ٢٩ مايو ١٩٦٧



أسقطنا ٨٦ طائرة للعدو

قواتنا تتوغل داخل إسرائيل

وتقضي على هجوم للعدو بالكونتلا استخدم فيه لواء مشاة ومجموعة كبيرة من الدبابات

قواتنا قضت على هجوم في «أم قطف» وأبادت قوات العدو تماما

بيانات إسرائيل تعترف بالخسائر الفادحة والتقدم العربي الجبار

- القوات السعودية تدخل المعركة - الجزائر والكويت والسودان تعلن الحرب على إسرائيل
- قوات الأردن تحتل جبل المكبر في القدس وتضرب ٥ مستعمرات إسرائيلية
- طيران العراق يقصف مواقع العدو ومنشآته داخل إسرائيل والقوات البرية تتقدم
- قاذفات القنابل السورية ضربت معامل التكرير في حيفا

الأخبار
٤ صفحات - ١٥ مليما
AL-AKHBAR, 6 JUNE 1967

إسرائيل تفشل في محاولة لتعويق الملاحة في القناة

قواتنا تتوغل داخل إسرائيل

جبهات القتال

عدد الأخبار ٦ يونيو ١٩٦٧



الجمهورية
٤ صفحات
١٥ مليما
"AL GUMHOURIYA" JUNE 9

قرار بوقف إطلاق النار

المؤامرة الثلاثية الشاملة تتكشف في صورتها النهائية

الأسطول السادس تدخل أمس في القتال في سيناء وقناة السويس

دخلت أمريكا الحرب سافرة بعد انتصارات متلاحقة لسلاحنا الجوى وقواتنا المدرعة

حاملة الطائرات "ساراتوجا" والسفينة "ليبرتي" تقتربان على مسافة ١٥ ميلاً من الشاطئ المصري

الدليل الحاسم على اشتراك امريكا في المعركة

قرار بوقف اطلاق النار

عدد الجمهورية ٩ يونيو ١٩٦٧



الأهرام

عبد الناصر يقرر ان يتنحى

عبد الناصر يذيع بيانا خطيرا إلى الأمة عن تطورات الأزمة كلها

« برغم أية عوامل قد تكون بنيت عليها موقفي في الأزمة فإني على استعداد لتحمل المسئولية كلها »

« لقد اتخذت قرارا أريدكم جميعا أن تساعدوني عليه »

« لقد قررت أن أتنحى تماما ونهائيا عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي وأن أعود إلى صفوف الجماهير »

عبد الناصر يكلف زكريا محيي الدين أن يتولى رئاسة الجمهورية وفقا للمادة ١١٠ من الدستور

عبد الناصر يقول بعد هذا القرار فإني أضع كل ما عندي تحت طلب وفي خدمة الظروف الخطيرة التي يجتازها شعبنا

عبد الناصر يقدم الأدلة ثابتة للتواطؤ الاستعماري مع إسرائيل

التواطؤ الاستعماري مع العدو قدم له تفوقا جويا أصبحت المعركة العسكرية بعده بالغة الصعوبة

الجمهورية العربية المتحدة ولم تبدأ هي بالضربة الأولى في المعركة؟

عبد الناصر يتحدث تفصيلا عن دور الشعوب والحكومات العربية في المعركة

عبد الناصر يشيد بالبطولات الرائعة لقوات المسلحة في البر وفي الجو

عدد الأهرام ١٠ يونيو١٩٦٧



الأهرام

١٠ صفحات — ١٥ مليما — 16 SEPT 1967 — Al-Ahram

انتحر عبد الحكيم عامر

تناول المشير عبد الحكيم عامر كمية كبيرة من مادة مخدرة سامة بعد ظهر يوم الأربعاء قاصدا الانتحار

كان الفريق أول محمد فوزي والفريق عبد المنعم رياض قد ذهبا إلى بيته يدعوانه لسماع أقواله في التحقيقات العسكرية التي جرت أخيرا فدخل إلى حجرة نومه وابتلع المادة السامة

القائد العام ورئيس أركان الحرب اكتشفا أعراض التسمم ظاهرة على المشير فصحباه فورا إلى مستشفى القوات المسلحة في المعادي حيث جرى إسعافه

انهيار مفاجئ مساء أول أمس تحدث بعده الوفاة والتحقيق الأولى يشير إلى احتمال تناوله مادة سامة أخرى

وزير العدل والنائب العام ووكيل وزارة العدل للطب الشرعي يشرفون على التحقيقات في الحادث المؤسف المؤلم

انتحر المشير عبد الحكيم عامر وانهى حياته مساء أمس الاول بعد عدة محاولات للانتحار تكررت منذ يوم ٨ يونية الماضي الى ...رات الثماني والاربعين ساعة الاخيرة التي يبدو من سير الوقائع فيها ان المشير عبد الحكيم عامر حاول الانتحار مرتين .

المرة الاولى بعد ظهر يوم الاربعاء في بيته بالجيزة ، وقد تناول كمية كبيرة من مادة مخدرة وسامة واسعف بعدها في مستشفى ...ات المسلحة بالمعادي وبدأت صحته تتحسن

والمرة الثانية بعد ظهر يوم الخميس وكانت حينما دخل المشير الى الحمام وفوجىء الطبيب المقيم معه باحد مرافقي المشير يدعوه عجل لان شيئا مفاجئا قد وقع للمشير فاسرع الطبيب اليه ولكن حالته كانت تتدهور واسلم الروح بعدها واظهر الكشف انه يحتفظ بمادة سامة تحت شريط لاصق بجسمه ويبدو مبدئيا ومن تأثيرها السريع انها مادة « السيانور » .

وقد تلاحقت الحوادث خلال هذه الساعات المؤلمة على النحو التالي :

وقائع بعد ظهر يوم الاربعاء

كلمة للأهرام

البيان الرسمي عن الحادث المؤلم

تفاصيل الوقائع التي انتهت بانتحار عبد الحكيم عامر

اذاعت وزارة الارشاد القومي البيان الرسمي التالي :

عدد الأهرام ١٦ سبتمبر ١٩٦٧

حرية الصحافة
مجـرد شعــار :

وبعد حرب أكتوبر وما حققته من استقرار اقتصادى وأمنى، وفى إطار وصلة الغزل المتبادل بين الرئيس السادات والصحفيين وافق الرئيس على :

١- تعديل جزئى للائحة أجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية (لائحة ١٩٧٦) استجابة لمطلب مجلس نقابة الصحفيين على مدى دورتين برئاسة النقيب عبد المنعم الصاوى، والتى أسهمت فى تحسين أحوالهم المعيشية و الاجتماعية .

٢– إلغاء الرقابة على الصحف فى ٨ مارس ١٩٧٤ فى قرار صفَّق له العالم الذى لم ينتبه إلى صورية القرار، فقد استبدل السادات فقط الرقيب (الموظف) بالرقيب (رئيس التحرير من أهل الثقة) وهو رقيب أكثر وعياً وثقافة من الرقيب الموظف، وما كان يغفل عنه الرقيب الموظف من حيل الصحفيين للإفلات من مقص الرقابة لم يعد ينطلى على زميلهم الرقيب رئيس التحرير ومعاونيه .

وتستمر الرقابة على النشر عبر النصائح الشفوية والتعليمات المكتوبة إلى مسئولى التحرير. والتى لا يعلم الصحفيون عنها شيئاً،

لأنها من أسرار الدائرة الضيقة المقربة من رئيس التحرير أو ما يسمى بـ « **المطبخ الصحفى** » .

ومع ذلك؛ لم تمضِ ستة أشهر على إعلان إلغاء الرقابة على الصحف حتى كان الرئيس السادات يجتمع مع القيادات الصحفية فى أغسطس ١٩٧٤ ليحذر من «**التجاوزات** » ومن نمو« **مراكز القوى**» فى الصحافة وليوجه الأنظار إلى «النغمة الصحيحة» التى يجب على الجميع الالتزام بها.

وفى مواقف كثيرة وجد رؤساء التحرير أنفسهم بين شقى رحى منْ عيَّنوهم وزملاؤهم ؛ وتشير الشواهد إلى :

١ ـ العديد من أوجه الصدام بين الصحفيين ورؤسائهم،
والتى ترجع أسبابها إلى سيادة روح التسلط والاستعلاء لدى العديد من القيادات الصحفية وانحياز القيادات الصحفية للسلطة التنفيذية ولهؤلاء المتحكمين فى مراكز النفوذ الاقتصادى على حساب كرامة المهنة وحقوق الصحفيين .

٢ – وعلى الجانب الآخر؛ كانت القيادات الصحفية هدفاً للوم والتوبيخ الدائم؛ فإذا انحاز رئيس التحرير إلى المهنية طاردته مكالمات السادات التليفونية الصباحية، فكثيرا ما اتصل السادات بعبد الرحمن الشرقاوى معاتباً : « هل قرأت ما كتبه صلاح حافظ

أو أبو سيف يوسف أو عبد الستار الطويلة ؟!! وهل رأيت رسوم صلاح الليثى وحجازى ؟!! » .

ويتكرر الأمر مع إحسان عبد القدوس معنفاً : « إقفل مجلة الطليعة» وفى اتصال آخر« هل رأيت كاريكاتير صلاح جاهين ؟!! »

ووصل الأمر إلى أن السادات كان يتصل برؤساء التحرير ويسألهم عما سيكتبون؟! وكان معتاداً على الاتصال بديسك الأهرام للسؤال عن المانشيتات خاصة عندما يلقى خطاباً مهماً .

وظهرت أعراض هذا التضييق وتلك المضايقات واضحة فى المؤسسات الصحفية ممثلة فى تنكيل وكيد لبعض الصحفيين تراوح بين التجميد والمنع من الكتابة والحرمان من أداء العمل والحرمان من فرصة الترقية دون مسوِّغ قانونى والنقل بغير موافقة كتابية إلى عمل صحفى أدنى أو أقل ميزة من الناحية الأدبية والمادية، وتهديد الصحفى وابتزازه بأية طريقة من الطرق لنشر أو كتابة ما يتعارض مع ضميره الصحفى وشرفه المهنى أو لتحقيق مصالح أو مآرب شخصية لأية جهة أو لأى شخص والحرمان من تولى المواقع القيادية بسبب آرائه ومعتقداته السياسية وخصم المستحقات المالية والمزايا العينية التى كان يحصل عليها طبقاً للقانون والتهديد بالفصل بالإحالة إلى اللجنة الثلاثية وانتهاء بالفصل التعسفى .

كما شهدت تلك الفترة هجرة الصحفيين فى ظاهرة اصطلح على

تسميتها بـ (الصحافة المهاجرة) إلى أوربا والدول العربية، ولأن المهاجر لم ينعزل عن بلده التى ضاقت بنتاج قلمه فجعلها قضية عمره منتقداً بمرارة ما لا يروقه من أحوالها وممارسات قياداتها وهو ما لم يحتمله السادات.

على حمدى الجمـــال
شهيد الموقف النقابى :

وعندما ضاق السادات بهذه الكتابات؛ طلب شطب أسماء بعينها من جدول نقابة الصحفيين وهو ما رفضه الأستاذ النقيب على حمدى الجمال مؤكداً للرئيس أن للشطب من جداول النقابة أسبابا حددها قانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠.

وفى إحدى رحلات الخارج؛ وجه الرئيس السادات كلمة (....) إلى الأستاذ النقيب لم يفهم معناها فى لحظتها؛ وعندما عاد إلى الفندق سأل زميله عبد العزيز خميس* عن معنى الكلمة التى قالها الرئيس، فما كان من خميس إلا الاستغراق فى الضحك لدقائق ؛ قال

***عبد العزيز خميس ؛ رئيس مجلس إدارة و رئيس تحرير روز اليوسف و صديق السادات و رفيق محبسه فى قضية مقتل أمين عثمان**

له بعدها : « **إنها كلمة عامية متداولة بين نزلاء السجون تعني مطية السجناء»** .

احتقن بعدها وجه النقيب الذى كان شديد الأدب بالغ التهذيب ودخل إلى غرفته لتفاجئه أزمة قلبية لقى على أثرها وجه ربه فى ١١ ـ ٩ ـ ١٩٧٩.

وقد منحه السادات وسام الجمهورية من الدرجة الأولى مساء يوم وفاته .

العضوية كالجنسية
لا يجوز إسقاطها :

وبوفاة على حمدى الجمال؛ انتخب الصحفيون نقيبهم كامل زهيرى الذى رفع شعار « العضوية كالجنسية لا يجوز إسقاطها»، وزاد على ذلك بنشر كتابه « الصحافة بين المنح والمنع»، أكد فيه أن الحاكم الذى يعمل ضد حرية الصحافة يعمل ضد التاريخ ولا يستوعبه .

تحويل النقابة
إلــى نــــــــادٍ :

كانت نقابة الصحفيين كمظلة حماية لأعضائها مثار عدم رضى فى كل العصور، ولكن هذا الأمر تفاقم بين النقابة والرئيس السادات لأن هذه الفترة شهدت تحولات كثيرة فى السياسة المصرية انتقدتها الأقلام الصحفية مثل :

- ثورة التصحيح (١٥ مايو ١٩٧١) والتى أصر الحواريون على تسميتها ثورة التصحيح حتى أقنعوا السادات بتلك التسمية رغم معارضته لها فى البداية .

ففى منتصف مايو ٧٥ كتب مصطفى بهجت بدوى فى باب (المفكرة) فى جريدة الأهرام حكاية ١٥ مايو ١٩٧١ على حقيقتها، وأشار إلى أن السادات نفسه اعترف فى خطاب له سنة ٧٤ بأنه لم تكن ثمة مؤامرة ضده أو ضد مصر ولا يحزنون و **(كانوا قد كتموا على فلتة اللسان هذه بعد ذلك!)**، واقترح مصطفى بهجت بدوى فى مقاله أن يتم الإفراج عن على صبرى وزملائه المسجونين لأنهم انتهوا بالفعل ولم يعودوا يمثلون أى خطر، وعندما قرأ السادات المقال عاتب على حمدى الجمال رئيس تحرير الأهرام آنذاك بأنه سمح بنشره . فقد كان السادات يعد ثورة التصحيح هذه

أحد إنجازات سنوات حكمه .

- الانفتاح الذى وصفه أحمد بهاء الدين « بانفتاح السداح مداح»، ووصفه صلاح حافظ بأنه « انفتاح كباب وكفتة وسفن أب».

- أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ التى وصفها السادات بأنها انتفاضة حرامية، بينما و صفتها أقلام صحفية بأنها انتفاضة شعبية.

- زيارة القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد التى عارضها كثير من الصحفيين، وفى إطار منح الشرعية للصحفيين الرافضين الذهاب إلى إسرائيل؛ أصدر مجلس نقابة الصحفيين أول قرار لنقابة مهنية بحظر التطبيع مع الكيان الصهيونى فى فبراير عام ١٩٨٠، والذى أيدته الجمعية العمومية بالإجماع فى مارس من العام نفسه وهو القرار الذى ارتبط باسم النقيب كامل زهيرى .

لذا رأى السادات أن ينتهج سياسة الحل من المنبع بتفكيك الكيان النقابى والقانونى لنقابة الصحفيين وتحويلها إلى نادٍ للصحفيين، ولكنه فوجىء بردة الفعل العنيفة فى كتابات الصحف فى الداخل والخارج وجموع الصحفيين من كل أطياف العمل السياسى التى توافدت غاضبة على نقابتهم .

ويذكر للنقيب كامل زهيرى حكمة إدارته للأزمة من خلال أربعة

محاور:

١ ـ تشجيع التفاعل داخل الجمعية العمومية لزيادة حالة المعارضة من منطلق أن « المعارض يشد أزر المفاوض » .

٢ ـ وفى الغرف المغلقة كان يدور حوار مع أطراف من الدولة.

٣ ـ نقل وجهة النظر من خلال وجوه لها قبول لدى الرئيس مثل أحمد بهاء الدين وإحسان عبد القدوس وحافظ محمود وأنيس منصور الذى كان يحلو لكامل زهيرى مناداته على سبيل الدعابة بـ « أنيس الرئيس ».

٤ ـ مع كل ذلك لم ينس الأستاذ كامل زهيرى دراسته القانونية وكان – كدأب المحامى الحريص على كسب كل قضية – يسعى لامتلاك الحجة ويقدم الدليل ويفاجئ الخصم بحافظة مستندات دامغة فكتب مذكرة قانونية سلمها إلى منصور حسن وزير الدولة للإعلام والثقافة يلتمس فيها من الرئيس العدول عن الفكرة لاستحالة تنفيذها لما ترتب من حقوق لأعضاء النقابة يصعب تجاوزها .

حافظ محمود
ونـهاية الأزمة :

وفى مناسبة افتتاح معرض الكتاب تحدث السادات عن الصحفيين الذين يسبُّون مصر وأبدى نيته فى تحويل النقابة إلى نادٍ ؛ فطلب الأستاذ حافظ محمود (٧٢ سنة) الإذن بالكلمة مدافعاً عن الكيان الذى بناه ؛ وابتسم السادات وأذن له .

قال حافظ محمود مخاطباً الرئيس : « يا سيادة الرئيس لدينا وثيقة موقعة من سيادتك تقر فيها بدور الصحافة فى ثورة ٢٣ يوليو؛ ثم تأتى اليوم وتقول أمام كاميرات العالم إن الصحافة ضد الوطن. فكيف تناقض نفسك ياسيادة الرئيس ؟ !!.

ثم إن عدد الصحفيين الذين يسبون مصر لا يزيد على ٢٪ أو ٣٪ من الصحفيين؛ أنا عندما سبت النقابة تركت ميثاق شرف صحفى.»

فابتسم السادات وقال : « **أنا عايز نص ده ؛ ربع ده** » .

فرد الأستاذ : «خلاص نعمل مجلس أعلى لحل مشاكل

الصحفيين»

وضحك الرئيس قائلاً : «أهو شيخ الصحفيين حلها لكم »

وضجت القاعة بالضحك وبدأت بوادر انفراج الأزمة .

.. وداعب الأستاذ الرئيس قائلاً : «**على فكرة يا ريس ؛ أنا أول شيخ بقرار جمهورى . »**

وضحك السادات وضجت القاعة بالضحك مرة أخرى .

(.. لكن بعيداً عن مجاملة الرئيس ودعابة الأستاذ ؛ تجدر الإشارة إلى أن لقب «شيخ الصحفيين » أطلق على فكرى أباظة عام ١٩٦٦ بقرار من مجلس نقابة الصحفيين ؛ لأنه عاش حياته يدافع عن حرية الصحافة وكرامتها، ولم يوافق على أى تشريع يحد من حريتها أو يمنع صحفيا من التعبير عن آرائه وأفكاره .)

وكان إنشاء المجلس الأعلى للصحافة بنصوص القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وهو أول قانون يذكر أن الصحافة سلطة رابعة إلى جانب السلطات الرئيسية الثلاث: التشريعية والقضائية و التنفيذية. وتنص المادة الأولى من القانون على أن «الصحافة هى سلطة

عامة مستقلة تؤدى مهمتها بحرية للخدمة العامة». وتضمن قانون الصحافة فصلا مستقلا عن تكوين المجلس واختصاصاته، وانعكس ذلك أيضا فى التعديلات الدستورية فى مايو ١٩٨٠، والتى نظرت للصحافة باعتبارها السلطة الرابعة، وأضافت فصلا مستقلا للدستور تحت عنوان «سلطة الصحافة».

***

بعد ٢٨ سنة ؛ أوجز منصور حسن للإعلامية منى الشاذلى أسباب الأزمة بين الرئيس ونقابة الصحفيين فى جملة واحدة : « كان السادات يعتقد أن النقابة فى أيدى المعادين » .

إضعاف نقابة الصحفيين :

ويرى البعض أن السبب وراء إنشاء السادات لهذا المجلس هو إضعاف نقابة الصحفيين بنقل اختصاصاتها إلى المجلس الأعلى للصحافة التى تسيطر عليه الدولة واستعادة الحكومة سيطرتها على الصحافة بعد التحول إلى التعددية السياسية .

إذ منح القانون المجلس الأعلى للصحافة اختصاصات خطيرة على الصحافة والصحفيين جعلت من حرية الصحافة مجرد شعار

فالمجلس الأعلى للصحافة هو الجهة المسئولة عن الصحافة فى مصر، ويعتبر بموجب تشكيله والاختصاصات المخولة له سلطة رقابة وإشرافا على الصحفيين والمؤسسات الصحفية للأسباب الآتية:

١ ـ يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة أى أنه يشكل بالتعيين طبقاً للتشكيل المنصوص عليه فى المادة ٦٨ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ برئاسة رئيس مجلس الشورى وهو تشكيل يغلب عليه الطابع الإدارى والحكومى وهو طبقاً لطريقة تعيينه أصبح الجهة الحكومية المسئولة فى الجهاز الحكومى للدولة عن الصحافة بمختلف ألوانها وأشكالها، إذ منحه القانون هذه الاختصاصات الخطيرة على الصحافة والصحفيين لذلك فإن حرية الصحافة تصبح شعارا خاليا من أى مضمون !!

٢ ـ يعدُ المجلس الأعلى للصحافة نموذجاً لعقد تأسيس الصحيفة التى تتخذ شكل شركة مساهمة أو تعاونية أو توصية بالأسهم ونظامها الأساسى .

٣ ـ توفير مستلزمات الصحف .

٤ ـ تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد مساحات الإعلانات للحكومة والهيئات العامة

والقطاع العام وقطاع الأعمال .

٥ ـ إصدار ميثاق الشرف الصحفى .

٦ ـ إبداء الرأى فى كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة.

٧ ـ متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفى وسلوكياتها .

٨ ـ النظر فى شكاوى الأفراد ضد الصحف والصحفيين فيما يتعلق بالتزام الصحافة بآداب المهنة وسلوكياتها .

٩ ـ تلقى قرارات لجنة القيد بالنقابة ونتائج انتخابات أعضاء مجلس النقابة والنقيب وقرارات الجمعية العمومية .

١٠ ـ الإذن للصحفى الذى يرغب فى العمل بصحيفة أو وكالة أو إحدى وسائل الإعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر أو فى الخارج أو مباشرة أى نشاط فيها سواء أكان هذا العمل بصفة مستمرة أم متقطعة .

منْ عاد إلى مصر فهو آمن
ومنْ دخل النقابة فهو آمن :

بعدها ألقى السادات خطاباً دعا فيه الصحفيين المهاجرين إلى العودة إلى مصر، وقال : « من عاد إلى مصر فهو آمن ؛ ومن عاد إلى مؤسسته فهو آمن؛ ومن دخل نقابة الصحفيين فهو آمن» .

لكن واقع الحال أكد أن دعوة الرئيس لم تكن سوى الطعم الذى يقدمه الصياد للإيقاع بفريسته ؛ فقد كان الأمان وهماً والوعد خدعة.

فقد شاءت لى ظروف عملى فى دار الهلال بمتابعة أربع حالات؛ كل منها أغرب من الأخرى؛ بحيث لو حاول أحد كتاب الكوميديا السوداء كتابة عمل لما وصل به الإبداع إلى هذا الإضحاك المر، الذى يُشبه البكاء بقدر ما وصل إليه واقع الحال مع الزملاء؛ الأستاذة صافى ناز كاظم ، والأستاذ عبد التواب عبد الحى، والأستاذ بهجت عثمان، والأستاذ صلاح الليثى .

١ ـ صافى ناز كاظم
فى عنبر المتسولين !!

تلخص صافى ناز حالتها بقولها : « مفصولة من عملى والحمد لله منذ عام فى ١ /١٩٧٩/١١، وممنوعة من النشر منذ ١٩٧١/٨، وعائدة من العراق الصدامى، الذى تركته احتجاجاً على ممارساته الوحشية ضد أهله وشعبه، فى منزلى، فى حالى، لا أخرج إلا حين أقف لاستلام معاشى، السبعين جنيهاً، بين السيدات اللاتى يوقعن ببصمة الإصبع .

وفى ليلة الثانى من سبتمبر ١٩٨١ فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل؛ تم اعتقالى. ضمن ما تمت تسميته «اعتقالات سبتمبر الشهيرة»، لأجدنى نزيلة سجن القناطر الخيرية للنساء عنبر «جرائم الرأي» مع كل من الدكتورة لطيفة الزيات والدكتورة أمينة رشيد، والدكتورة عواطف عبد الرحمن، والدكتورة نوال السعداوى .

فى صباح الأحد ١٩٨١/٩/٦ جاءت المشرفة و نادت اسمى وأمينة رشيد وقالت: «معايا على عنبر المتسولين»، وهو عنبر يُضرب به المثل فى السجن لقذارته وامتلائه بالجرب ويشتكى منه المتسولون، قلت للمشرفة: من حقنا البقاء فى قسم جرائم الرأى، قالت هامسة : حق إيه ؟ ليس لكم حتى الحق فى زيارة أو طعام من الخارج أو ملابس أو تحويلات للكانتين! » .

٢ ـ عبد التواب عبد الحى
صحفى بـلا صحــــــيفة !!

ويلخص عبد التواب عبد الحى حالته بقوله : «رجعت من رحلة علاج عينى فى لندن؛ لم أكتب خلالها مقالاً واحداً بالخارج!! وعندما عدت إلى دار الهلال وجدت المفارقة؛ أننى من ضمن صحفيى « البلاك لِيست » وقال لى المسئولون فى الدار: « إنتظر حتى نستأذن بشأنك»

وحين عاودت بعد أسبوع قالوا لى : « لقد صدر قرار بعودتك محرراً بمجلات دار الهلال».وعندما سألت عن الإصدار الذى أُلحقت عليه قالوا : « لم يحدد فى القرار !! ». فذهبت إلى صبرى أبو المجد رئيس تحرير المصور مستفسراً فقال لى بأدبه المعهود : « ليس لدىّ أية معلومات بخصوصك !! »

ويتابع عبد التواب؛ فما كان منى سوى أن لزمت بيتى؛ لأفاجأ بخطاب من المؤسسة بإنذار لأننى لم أقدم إنتاجاً صحفياً عن الفترة التى تسلمت فيها العمل !!

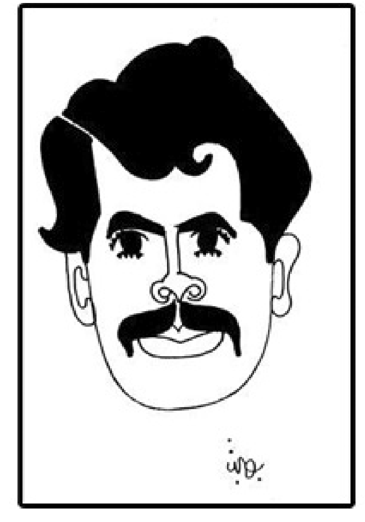
.. ويتساءل عبد التواب فى مرارة : « هل كانوا يريدون أن أدور كل صباح على إصدارات المؤسسة ؟!! ليقول لى رئيس التحرير ما

قاله صبرى أبوالمجد !! ..أى مهانة هذه ؟!!»

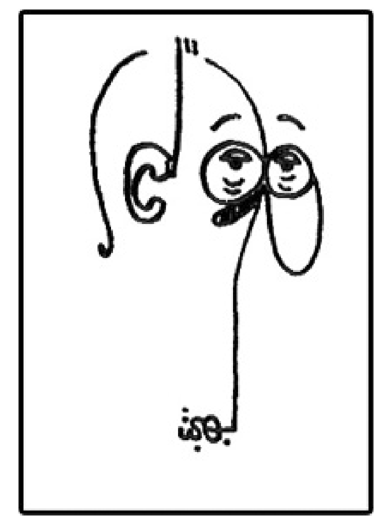
.. ورغم كل هذه المضايقات لم يتوقف عبد التواب عبد الحى عن مسيرة قلمه الجاد التى بدأها بكشف جرائم العدوان الثلاثى فى بورسعيد عام ١٩٥٦؛ مروراً بفضح الممارسات الصهيونية فى فلسطين المحتلة، وتسليط الضوء على بطولات المجاهدين الأفغان فى مواجهة الغزاة السوفييت؛ وانتهاءً بتأليف كتاب عن وثائق عودة طابا الذى أوضح فيه الدور المصرى لإثبات الحق واستعادة الأرض.

٣ ـ بهجت عثمـان
حاكم دولة بهجـاتيا :

كان بهجت عثمان يطل أسبوعياً على قراء «المصور » بصفحة كاريكاتير تضم آراءه ورسوماته الناقدة فى سخرية لاذعة أحياناً وابتسامة ساخرة أحياناً؛ وكان يمتلك شجاعة الدفاع عن رأيه ويرفض أى مساومة لتغيير منطقه فبالتناول سواء كان يبدى رأيه فى حدث عالمى أو حدث محلى يشغل الناس . لأنه كان يؤمن بأن الأفكار تولد من داخل الإحساس وتطل على الفنان من خلال الورق.



ياسر بكر
بريشة بهجت



بهجت بريشته
.. هكذا رسم نفسه

وعندما وُقعّت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ لم يكن بهجت مؤيداً لها ؛ فنقلته أمينة السعيد (رئيس مجلس الإدارة) إلى مجلة حواء ليقوم برسم القصص الواقعية؛ وهو ما لم يرض طموحه الفنى؛ وعناده الطفولى المعروف، فاتجه برسوماته إلى « جريدة الأهالى» فى لقاء أسبوعى بعنوان « حكومة وأهالى » انتقد فيه أداء الحكومة .

ثم ابتكر شخصية بهجاتوس حاكم دولة بهجاتيا سخر فيها من كل ديكتاتور ومن كل نظام حكم غير رشيد !!

٤ ـ صلاح الليثى
الذى عـاد ليرحل:

عاد صلاح الليثى إلى مصر بعد أن قدم اعتذراً للسادات عن رسوماته فى مجلة ٢٣ يوليو التى كانت تصدر فى لندن وتنتقد السادات، وكان هذا شرط السادات لعودته .

وجاء إلى دار الهلال رساماً بالقطعة فى مجلة «المصور» ؛ وكان لى شرف إخراج الصفحتين المخصصتين لرسوماته على مدى أسبوعين؛ وفى الأسبوع الثالث اعتذر عن الاستمرار بعد أن حذف المسئول عن التحرير بعض رسوماته .

فقد كان الليثى ترمومتر الحركة السياسية؛ فوجود رسوماته يعنى انفراجة الحياة السياسية واختفائها يعنى اختناقها، فلم يكن يُسكت صوت الليثى سوى يد الرقيب !!، وفى ٤ـ ٩ ـ ١٩٨٣ لقى صلاح الليثى وجه ربه ؛ وكأنه عاد ليرحل .

ويعد صلاح الليثى من أفضل رسامى الكاريكاتير فى العالم، فقد كان أسلوبه غير مسبوق لا محلياً ولا عالمياً، فلم تكن رسوماته تعرف الثرثرة، فهى دائماً مختزلة فلا تجد خطا زائدا أبداً، وإنما لكل خط دلالاته الواضحة بجانب عفوية الخط ووحدته، إضافة

إلى بصمته الواضحة على فكرة الكوميديا السوداء بوجود عنصر المباغتة بحيث لا يستطيع المتلقى أن يتوقع وصول الليثى إلى هذا المعنى أو ذاك؛ فلم يكن المعنى الذى يقصده يصل إليه أحد قبله، وهو ما تعلمه من أستاذه الرسام الفرنسى أندريه شفال، لكنه أضاف إليه من فكره المصرى وروحه المصرية .

***

و هذا يؤكد أن الحرية وسيادة القانون عند السادات لم يكونا سوى ورقتين يلعب بهما ثم رأى أنهما ستكبلانه ؛ فضحى بهما !!

القضاة والسادات :

فى كلمة القضاة التى ألقاها بناديهم المستشار محمد وجدى عبد الصمد ؛ فى يوم ١١ – ١٠ - ١٩٨٠ بمناسبة استقبالهم للسادات احتفالاً بنصر أكتوبر؛ أكد القضاة:

«أن أخطاء الديمقراطية على كثرتها؛ لا تعدل خطأً واحداً من أخطاء الديكتاتورية؛ وأن سيادة القانون تعنى من بين ما تعنيه خضوع إرادة الأغلبية للضمانات الدستورية للحريات العامة حماية لحقوق الأقلية من أن يدمرها جنوح الأغلبية وطغيانها ؛ وأن النقد

متى كان متصلا بالشئون العامة ؛ لا بأس من الشطط فيه أحيانا؛ وأن الرجل العام يجب أن يُسلم بأن التصدى للمسئولية الجسيمة معناه التعرض لأن يحكم عليه بعض الناس وهم فى حدود حسن النية؛ حكم مبناه إساءة الظن نتيجة القلق على ما يعتقدون بأنه حيوى بالنسبة لهم؛ ذلك القلق الذى هو مظهر من مظاهر إدراك المواطن بالشئون العامة وغيرته عليها؛ أو هو مظهر لشدة شعور المواطن بواجبه العام فى النظام الديمقراطى، الذى اختير لبلادنا واخترناه معك).*

السادات والإعلام الغربى:

ساهمت أجهزة الإعلام العالمية التى يسيطر عليها اليهود فى الدعاية الهائلة للسادات عقب زيارته للقدس ومعاهدة كامب ديفيد ؛ فانساق الرأى العالمى وراء هذه الدعاية، وأصبح السادات نجماً خاصة فى أوربا وأمريكا، فأصيب بداء الغرور الذى جعله يتصور أنه الفرعون القادم من أعماق التاريخ ليستقر فى قلب القرن العشرين بما أسقطه فى الخطأ التاريخى بإجراء اعتقالات سبتمبر .

* مجلة القضاة – عدد يناير ١٩٨١

اعتقالات سبتمبر:

تلك الاعتقالات التى قرر الرئيس السادات القيام بها ضد منْ تصورهم أعداءه وخصومه المناوئين لتحركاته السياسية، وقد شملت الاعتقالات ١٥٣٦ شخصية من أفضل أبناء مصر، من مختلف التيارات والتوجهات والأحزاب والناصرى ، والوفدى، والماركسى، والإسلامى، والمسيحى، والمستقل، ومن ليس محدد الاتجاه، إلى جانب غير المعروفين إعلامياً، من الطلبة والأساتذة والصحافيين ومن لا يمكن تصنيفهم على أى مستوى. ولم يكن أحد يعرف سبب اعتقاله حتى أخذوهم إلى المدعى الاشتراكى، وهناك علموا أنه قد قبض عليهم بموجب قانون المدعى الاشتراكى، وهو قانون حماية القيم من العيب، وأنه متحفظ عليهم .

فى يوم السبت ٥ سبتمبر ألقى السادات خطاباً شرح فيه أسباب كل تلك الإجراءات المفاجئة وغير المفهومة، بدا السادات عصبياً على غير العادة يزعق و يكزّ على أسنانه ويشوح بيديه ويهدد بقبضته صائحاً بعبارات مثل «فتحى رضوان كبر وخرّف» و «المحلاوى أهو مرمى زى الكلب»، و «لن أسمح» و «لن أرحم» .

إلا أن أخطر ما فى الخطاب هو إعلان السادات لقرارى رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ بإلغاء تراخيص بعض الصحف والمطبوعات والتحفظ على مقارها وأموالها .

والقرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ بنقل بعض الصحفيين وغيرهم من العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية واتحاد الإذاعة والتليفزيون والمجلس الأعلى للثقافة والهيئة العامة للاستعلامات وجهات أخرى يحددها السيد رئيس الوزراء .

***

وبحادث المنصة واغتيال الرئيس السادات (يرحمه الله) أسدل الستار على علاقة السادات بالصحافة والصحفيين .

مبارك والصحافة :

ومع بداية حكم الرئيس مبارك، أكد الرئيس على انحيازه الدائم لحرية الصحافة واستقلالها، وحرصه على عدم التدخل فى شئونها الداخلية، وبدأت حالة من التهدئة، أعطى هامشا من الحرية ولكنها حرية « عرفية » لاتستند إلى ضمانات قانونية ويسهل الانقضاض عليها فى أى وقت من منطلق أن : « **ما يعطى بالسماحة يؤخذ بالغضب**».

وقد سمحت الحكومة بقدر من حرية الرأى، وتمتعت الصحف والصحفيون بحرية النقد فى موضوعات فى حدود ما يسمح به الخط الأحمر، لكنها تظل حرية تعبر ولكنها لا تغير، فيظل الصحفيون

يكتبون، ويبقى المسئولون كما هم يمارسون كل ما هو موضع نقد، ويقع الرأى العام فى حيرة مزمنة وفقدان ثقة فى الجميع، واصفاً الوضع بأنه مجرد تعبير عن حرية الثرثرة والصراخ على صفحات الصحف على اختلاف مسمياتها (قومية – حزبية – خاصة - إقليمية)

الصحف القومية :

والتى أصبحت مهمتها مقصورة على الترويج السياسى للحزب الوطنى، وتلميع نظام الحكم وتجميل وجوه الحكام، وتسطيح المواقف وتلوين الحقائق وإخفاء المعلومات وحجبها عن الرأى العام، لأن الحكومة تريد حجبها.. بل إنها فى كثير من الأحيان تلجأ إلى المبالغة الضارة فى إثارة النعرة الوطنية مثلما حدث فى مباراة كرة القدم بين مصر والجزائر فى أم درمان .

الصحف الحزبية:

بعد إغلاق جريدة الشعب فى ٢٠ مايو ٢٠٠٠ بلغ عددها ٢٧ صحيفة سواء من جانب أحزاب جديدة نشأت، أو من جانب الأحزاب التى شكّلت بداية إنشاء المنابر التى تحولت إلى أحزاب . ورغم

ذلك قدمت الصحافة الحزبية خطابا صحفيا مختلفا عن الخطاب الرسمى، الذى تتبناه الصحف القومية، إلا أنها لم تستطع أن تتمايز فيما بينها من حيث الفكر السياسى وبرامج العمل، فالقاسم المشترك بينها هو انتقاد الحكومة وخلق رأى عام سلبى عن أدائها، ولا فارق يذكر فى ذلك بين جرائد الوفد والعربى والأهالى .

الصحف الإقليمية:

فى محافظات مصر العديد من الصحف الإقليمية، وهى تنقسم إلى نوعين :

١ - الصحف الرسمية التابعة للحكم المحلى، والتى تنحصر مهمتها فى الإشادة بالمحافظ وسائر القيادات المحلية .

٢ - الصحف الإعلانية التى يصدرها الأفراد، والتى توائم بين إرضاء المسئولين ومغازلة المعلنين .

ورغم الكثرة العددية التى تميز هذه الصحف إلا أنها لا تقدم خطابا صحفيا يعكس اهتمامات و مشكلات الأهالى فى تلك المناطق، ولا تتمتع بأى قدر من المصداقية و التأثير لدى الرأى العام .

الصحف الخــاصــة:

وهى تنقسم إلى نوعين من الصحف :

١ – الصحف التى حصلت على تراخيص من المجلس الأعلى للصحافة كشركات مساهمة، ويمتلك الجزء الأكبر من أسهمها رجال أعمال أو شركاء يمارسون دور الغطاء المحلى للبرنامج الأمريكى المعلن لإنشاء صحف عربية .

٢ - الصحف القبرصية التى تحصل على تراخيص الصدور من خارج مصر ولكنها تحصل على موافقة من وزارة الإعلام للطبع بصفة مؤقتة فى مصر، وتتجدد الموافقة كل ٦ أشهر، و هناك ٧٥ صحيفة بتراخيص أجنبية ومرخص لها بالطبع فى المنطقة الحرة منها ١٥ صحيفة تصدر باللغات الأجنبية، أما الصحف التى تطبع فى مصر فهى تزيد على ٤٠ صحيفة و١٧ مجلة.

ورغم أن الصحف الخاصة بشقيها قد استفادت من المساحة المفقودة بين كل من الصحافة القومية والحزبية، والتى تضم أعدادا كبيرة من القراء الذين يتطلعون إلى صحافة مختلفة لا تتقيد بالطابع الرسمى، ولا تحبس نفسها داخل أسوار الرؤية الحزبية الضيقة؛ إلا أنها (الصحف الخاصة) تبنت سياسات صحفية تعتمد إما على الإثارة السياسية أو الاقتصادية أو الجنسية أو على كل أنواع الإثارة، ورغم

أن هذه الصحف قد نجحت فى استقطاب قطاع كبير من القراء، إلا أنها فشلت فى خلق منتج صحفى جاد وهادف بل أسهمت فى الترويج للثقافة الاستهلاكية المستندة إلى الجنس ومخاطبة الغرائز بما يعنى أنها أصبحت صحافة مقرمشات (فيشار وقزقزة لب) أى للتسلية فقط .

وبما يعنى أن الصحافة أصبحت طاقة تنفيس فقط ، هدفها امتصاص غضب الرأى العام، والإيحاء بأن الحريات كاملة والحقوق مصانة، بدليل أن الصحف تنتقد هذا المسئول، أو تعارض تلك الحكومة، الأمر الذى يبدو أمام الرأى العام كما لو أن هذه الصحف حرة بالفعل، بينما هى تقوم بدور «منظم البخار»، يتولى تسريب البخار الزائد حتى لا ينفجر الإناء بكل ما فيه؛ فالبخار موجود ناتج عن غليان، والمنظم بحكم اسمه يقوم بدور محدود، لكنه لا يلغى حالة الغليان ولا تكاثر البخار وضغوطه !

التقـارير الدوليـــة عن حرية الصحافة :

التقارير الدولية الصادرة عن منظمات عالمية للدفاع عن حرية الصحافة وضمانات الصحفيين، تصنف صحافتنا ضمن الخانة السوداء، بحكم افتقادها للمعايير المتعارف عليها لحرية الصحافة،

فالتقارير الصادرة عن منظمة «صحفيون بلا حدود» فى باريس، ولجنة حماية الصحفيين فى نيويورك، صنفت هذه الصحافة فى قائمة «فاقدة الحرية»، وهذا الوصف قد أصبح مكرراً عاماً بعد عام .

وقد أكد التقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وتقرير التنمية الإنسانية العربية نفس الواقع المرير الذى تعانيه الصحافة فى بلادنا، جراء السيطرة الحكومية رغم كل ادعاءات التطوير الديمقراطى، لأدركنا على الفور أن الشهادات ـ ولا نقول بالضرورة الإدانات ـ الدولية والعربية ليست فى صالح الأوضاع الحالية، سواء أوضاع الإصلاح الديمقراطى بصفة عامة، أو أوضاع حرية الصحافة بصفة خاصة.

ومع ذلك لم تسلم الصحافة من الأصوات الغاضبة فى أجنحة النظام السياسى بأن الصحافة فى مصر تمارس حرية غير مسبوقة، وأنها خرجت عن القواعد وتجاوزت الخطوط الحمراء ، الأمر الذى يستدعى التمسك بالقوانين والأوضاع الحاكمة لها، حتى لا تفلت الأمور، نحو ما يسمونه الفوضى.ومقابل ذلك هناك أصوات غاضبة أخرى تأتى من أعماق المجتمع ترى أن الصحافة تقاعست عن أداء دورها،

وفشلت فى كسر الحواجز المعرقلة ليس لانطلاق حريتها فقط، بل المعرقلة للإصلاح الديمقراطى الشامل..وبين هذه الأصوات

وتلك، تعيش الصحافة المصرية فى أزمة خانقة، يزيدها اشتعالاً، غضب الصحفيين من أنفسهم وعلى أنفسهم وعلى أوضاعهم المهنية والسياسية والمعيشية والإحساس بالمرارة، لأن الدولة باعت لهم الوهم بمسمى (سلطة الصحافة)، فضلا عن الملاحقات القضائية من موظفى العموم إضافة إلى سلسلة قضايا (الحسبة السياسية) المرفوعة من محامى الحزب الوطنى .

الرئيس والنقيب :

فى ٣٠ يوليو٢٠٠٣ انتخب الصحفيون الأستاذ جلال عارف نائب رئيس تحرير «أخبار اليوم» نقيباً للصحفيين؛ وجلال عارف هو أول نقيب للصحفيين المصريين غير مدعوم حكوميا منذ أكثر من ٢٠ عاما، و يعبر عارف عن تيار نقابى كبير، كما يعبر عن جيل من الصحافيين الشبان لا يحظى بالدعم الرسمى للمؤسسات الصحافية الكبرى .

وفى اليوم التالى لانتخاب النقيب بدأت بعض قيادات المؤسسات القومية فى استعداء النظام على النقيب والنقابة فى صورة وشايات مكذوبة و تقارير مشبوهة بزعم أن النقابة سقطت فى أيدى المعارضة غير المسئولة ؛ وهو ما يشعل التوتر فى مثلث عبد الخالق ثروت (نادى القضاة – نقابة الصحفيين - نقابة المحامين) .

فى الوقت الذى كان النقيب والمجلس يبحثون عن وسيلة للخروج من مأزق النقابة فقد تسلموها وخزائنها خاوية ومدينة للبنوك بـ ٨,٥ مليون جنيه، ولا تجد ما تسدد به معاشات الأرامل والأيتام ؛ والأوضاع المأساوية فى أجور الصحفيين و قضايا حبس الصحفيين؛ والإعداد للمؤتمر العام الرابع للصحفيين .

وفى يناير ٢٠٠٤ أجرت قناة الجزيرة لقاء مع النقيب فتح فيه جميع الملفات بأمانة و موضوعية شديدة بما يحفظ الاحترام الواجب للنقابة وكرامة الصحفيين ويحفظ للنظام هيبته، بعده بأيام طلبته مؤسسة الرئاسة للقاء السيد الرئيس حسنى مبارك الذى أمر بدعم النقابة بـ ١٠ ملايين جنيه ومليون جنيه لصندوق المعاشات، ووعد بإحالة قانون التمغة الصحفية وقانون تداول المعلومات للدراسة كما وعد بإلغاء حبس الصحفيين فى قضايا النشر.

المؤتمر العام الرابع للصحفيين :

صبيحة يوم المؤتمر المنعقد تحت عنوان (نحو إصلاح أحوال الصحافة و الصحفيين فى الفترة من ٢٣ - ٢٥ فبراير ٢٠٠٤) طلب السيد الرئيس من النقيب فى اتصال هاتفى أن يبلغ الصحفيين

وعد الرئيس بإلغاء حبس الصحفيين فى قضايا النشر؛ وهو ما فعله النقيب فى افتتاح فاعليات المؤتمر، و قبل أن يلقى صفوت الشريف كلمة الرئيس نيابة عنه، مما كان له الأثر الطيب على الروح التى سادت أجواء المؤتمر و فاعلياته .

خطاب أمانة المؤتمر
إلى مجلس الشورى :

وبانتهاء أعمال المؤتمر مساء ٢٥ فبراير ؛ أرسلت الأمانة الدائمة لمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر، التى تشكلت من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين وممثلين لجمعيتها العمومية خطابا إلى رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة تضمن خمسة محاور انطلاقا من مقررات المؤتمر العام الرابع للصحفيين؛ جاء نصه :

« السيد الأستاذ / صفوت الشريف
رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة

تحية طيبة وبعد..

تعبيرا عن رغبة جموع الصحفيين ونقابتهم فى دفع الجهود

الوطنية لتحقيق الإصلاح السياسى والديمقراطى الشامل، عملا على استنهاض طاقة الجماعة الصحفية لتعزيز هذه المسيرة.. وانطلاقا من مقررات المؤتمر العام الرابع للصحفيين التى دعت إلى تطوير شامل لمؤسساتنا الصحفية ـ وخاصة القومية منها ـ من خلال إنهاء الجمود الحالى فى أوضاعها الإدارية و التحريرية، والدفع بدماء جديدة إلى مناصبها القيادية امتثالا لحكم القانون وسعيا إلى تجديد حيوية المهنة وتأكيد روح الانتماء والمسئولية لدى العاملين فيها... فإن الجمعية العمومية والأمانة الدائمة لمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر، التى تشكلت من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين وممثلين لجمعيتها، قد أخذت فى اعتبارها وتقديرها تأكيد السيد رئيس الجمهورية، الذى تضمنته كلمته إلى المؤتمر فى فبراير الماضى من أن الدولة ستناقش بفكر مفتوح ما قد يصدر عن المؤتمر من توصيات، ذلك التأكيد الذى تجاوب مع مطلب الصحفيين فى إرساء أسس الحوار البنَّاء والمتصل مع الدولة ومؤسساتها حول مختلف القضايا التى تتعلق بإصلاح أوضاع الصحافة والصحفيين، كما رأت الأمانة الدائمة فى تحملكم أخيرا مسئولية رئاسة مجلس الشورى ومباشرة اختصاصات رئيس المجلس الأعلى للصحافة، ما ينبئ بعهد جديد من التفاهم والتعاون المثمر مع نقابة الصحفيين، وذلك بالنظر إلى ما تتمتعون به من خبرة ودراية بأحوال الصحافة المصرية، وبما تواجه من عقبات ومشكلات تراكمت مع الزمن حتى كادت تسد أفق التغيير والتطوير، وتأسيسا على ما تقدم فإن الأمانة الدائمة لمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر الرابع للصحفيين وهى تؤكد ـ ابتداء ـ أن قضية التطوير الشامل للصحافة تتجاوز بطبيعتها وتعدد جوانبها

إجراءات بعينها مهما عظمت أهميتها، إلا أنها رأت من واجبها أن تطرح عليكم عددا من المبادئ ومطالب الإصلاح العاجل التى تعبر عن إجماع القاعدة العريضة من الصحفيين، والتى تشكل فى مجموعها المدخل الضرورى لتصحيح أوجه الخلل التى أصابت مؤسساتنا الصحفية القومية خلال الفترة الماضية:

أولا: إن احترام مباديء الدستور و القانون قولا وفعلا واعتبارهما مصدر الشرعية و مناط المسئولية هوالشرط الأولى لضمان الاستقرار والشفافية والانضباط فى أداء مختلف مؤسسات المجتمع، ومن ثم فلا يصح أن تبقى المؤسسات الصحفية استثناء من هذه القاعدة.

ثانيا: مع تقديرنا لجهد الجميع، فإن استثناء قيادات المؤسسات الصحفية القومية من حكم القانون الذى يوجب عدم المدّ لها فى مواقعها بعد سن الخامسة والستين قد أشاع إحساسا عميقا لدى الرأى العام والجماعة الصحفية بأن هناك من يستطيع أن يكون فوق القانون، وبالتالى فقد هانت كل الاستثناءات للقوانين واللوائح والأنظمة وأعراف العمل الصحفى فى المؤسسات الصحفية.

ثالثا: إن استمرار وسيادة هذا الوضع غير الشرعى غير المبرر لأكثر من خمس سنوات خلف آثارا سلبية محققة على مناخ علاقات العمل الصحفية.. فقد أزكى روح الصراع والتمييز والشللية من جهة، وأطفأ جذوة الانتماء والإبداع والاجتهاد من جهة أخرى،

وفى الحالتين كانت المحصلة مزيدا من فقدان الصحافة المصرية لمصداقيتها وتأثيرها داخليا وخارجيا.

رابعا: إن استمرار غياب الدولة المالك الاسمى للصحف القومية، وانعدام المتابعة و التقويم والرقابة على أداء هذه المؤسسات من جانب مجلس الشورى القيّم على حقوق الملكية والمجلس الأعلى للصحافة القائم على شئون الصحافة خلال الفترة الماضية خلق أوضاعا زادت فيها المخاطر المحتملة من جراء التصاعد الجنونى فى حجم مديونية هذه المؤسسات والعجز المستمر فى ميزانيتها والتراجع المطرد فى أرقام توزيع إصداراتها الصحفية، وتتجلى مظاهر الخطر على مصير هذه المؤسسات ومستقبل عشرات الآلاف من العاملين فيها من الصحفيين والعمال والإداريين والفنيين فى فشل بعضها فى تدبير مرتبات العاملين لديها، وتآكل أصول البعض الآخر، وامتناع معظمها عن الوفاء بحقوق الدولة ومستحقات التأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات نقابة الصحفيين.

خامسا: أن غضّ البصر عن هذه الأوضاع لم يعد ممكنا، فالأمر لا يتعلق فقط بمال عام تستودعه الدولة لمصلحة المجتمع بكل فئاته وتياراته، وإنما أيضا بدور هام ومفتقد للصحافة المصرية فى أن تكون قاطرة حقيقية للإصلاح الديمقراطى المطلوب وأن تحمل رسالة التنوير والحريات إلى كل أرجاء العالم العربى، ومع تقديرنا للحاجة الماسة لإعادة النظر فى صيغة المؤسسات الصحفية القومية

وضرورة تطويرها، نطمح لمناقشته معكم مع المؤسسات المعنية فى أقرب وقت ممكن، فإن ذلك لا ينبغى أن يعطل المهمة العاجلة بتصحيح الأوضاع داخل هذه المؤسسات.

وختاما.. فإن جموع الصحفيين التى تذكر للسيد رئيس الجمهورية كلماته الطيبة فى افتتاح أعمال المؤتمر العام الرابع للصحفيين وقراره التاريخى بإلغاء الحبس فى قضايا النشر، الذى يعد علامة على طريق الإصلاح المؤسسى لأوضاع الصحف القومية التى تمثل القطاع الأوسع من صحافتنا المصرية، والأمانة الدائمة المكلفة بمتابعة مقررات المؤتمر يحدوها الأمل فى أن تكون هذه الوقفة، وهذا القرار تعزيزا للشرعية واحتراما للقانون وخطوة للأمام فى مسيرة الإصلاح السياسى والديمقراطى المنشود. "

نقيب الصحفيين
جـلال عـــارف

***

عندما تلقى صفوت الشريف هذه الرسالة من نقيب الصحفيين وضع أصلها فى ظرف مغلق وأرسله إلى رئاسة الجمهورية .

نقيب رؤساء التحرير :

وبانتخاب الأستاذ مكرم محمد أحمد نقيباً للصحفيين؛ نام مشروع التمغة الصحفية فى أدراج مجلس الوزراء ؛ وأُجهض مشروع لائحة الأجور التى تمت صياغتها بطريقة علمية بمعرفة مختصين، وهذه اللائحة تتضمن حداً أدنى لأجور الصحفى عند تعيينه فى إحدى المؤسسات الصحفية.. وحداً أدنى للأجور له صفة الدوام.. مما يزيل الفوارق الرهيبة فى الأجور بين قلة تأخذ مبالغ خرافية والغالبية التى لا تأخذ أى شيء .

ووافقت الجمعية العمومية على المشروع، وبدأ التفاوض مع المجلس الأعلى للصحافة، ومع المؤسسات الصحافية بشأنه، لكن المؤسسات تعللت بأنه ليس لديها تمويل كافٍ خاصة المؤسسات الصغيرة.. ولتيسير الأمر، من جانب النقابة قامت برفع مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن اقتراحاً بأن يقتصر تحصيل الدولة لنسبة من ضريبة الإعلانات على ١٠٪ بدلاً من ١٥٪ وأن تخصص الـ ٥٪ الأخرى لتمويل الأجور، وقد أحال الرئيس المذكرة للمجلس الأعلى للصحافة لمتابعة تنفيذ ما ورد فيها .

وبدلاً من أن يكمل مكرم محمد أحمد ما بدأه جلال عارف اكتفى ببعض المسكنات متمثلة فى زيادة بدل التكنولوجيا؛ وأصبح مشروع قانون تداول المعلومات مجرد سطر فى برنامجه الانتخابى .

وبدلاً من الإلتزام بمعايير الأداء النقابى وإعمال ميثاق الشرف الصحفى أُهدرت جهود النقابة، وأُريق ماء وجهها فى مساع لم تؤت ثمارها للصلح بين عادل حمودة رئيس تحرير جريدة الفجر وشيخ الأزهر، وبين عبده مغربى رئيس تحرير جريدة البلاغ والفنان نور الشريف، وبين وائل الإبراشى رئيس تحرير جريدة صوت الأمة ود. يوسف بطرس غالى . بل زاد على ذلك بكتابة مقال بجريدة الأهرام فى ٢٧ ـ ٩ ـ ٢٠١٠ بعنوان : «**إنصاف الوزير يوسف!**» ضمّنه نصاً وبالحرف الواحد:

« أعرف أن الدكتور يوسف بطرس غالى رجل موسر أباً عن جد؛ كان بوسعه أن يدفع فاتورة علاجه بدعوى أن العلاج على نفقة الدولة ينبغى أن يكون وقفاً على من لايملكون القدرة على علاج أنفسهم، ولكنى لا أعتقد أن هذا هو التصرف العادل والصحيح إزاء مسئول مصرى أحسن خدمة وطنه ».

وهو مقال ينطوى على شبهة خرق للقواعد المهنية الصارمة فى العمل الصحفى فى ثلاث نقاط :

١ ـ أن الأستاذ النقيب عندما قبل أن يقوم بالوساطة الشخصية بين الوزير والصحفى أوجد لنفسه مصلحة بما لا يجوز معه الكتابة عن الوزير لمخالفته لأبسط قواعد التحرير الصحفى وهى : « ألا يكون دافع كتابة مقال معين مصلحة شخصية أو سعى الكاتب للحصول

على منفعة ذاتية له أو لبعض معارفه » *.

٢ - أن الأستاذ النقيب أغفل مبدأ مهما وهو أن العلاج فى الخارج من مال الشعب يجب أن يتوقف على عدم توافره فى الداخل، وليس على صفة الشخص أو مكانته .

٣- أن المقال غاب عنه ظل العدالة الاجتماعية ويدفعنا للتساؤل : ألم يحسن الكثير من البسطاء الشرفاء خدمة وطنهم ؟! أم أن حُسن خدمة الوطن مقصور على المسئولين فقط ؟!

***

كما انصرف النقيب إلى الإغراق فى مشاحنات مع أعضاء المجلس بوصفه جمال عبد الرحيم بـ « البلطجى » ولمحمد عبد القدوس بـ «عبيط القرية» . بأسلوب جمع بين الإهانة ومحاولة التجميد، فقد طلب مكرم فى (١٦- ٤ – ٢٠٠٨) وقف جمال عبد الرحيم بعد مشاحنة بينهما بسبب إقامة مؤتمر منظمة «مصريون ضد التمييز الدينى» واستضافة البهائية على أنها ديانة؛ لكن أعضاء المجلس اعترضوا على طلب مكرم بسبب موقف مشابه قام به

* د. فاروق أبوزيد ود. ليلى عبد المجيد - فن التحرير الصحفى ص ٢٣٠ - مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح – ٢٠٠٠

محمد خراجة من قبل، ولم يتم اتخاذ أى إجراء ضده !! عندما خالف التقاليد النقابية وقانون النقابة وفرض بإرادته المنفردة أمرا واقعا فى موضوع متعلق بتوزيع (أرض وضع يد) ابتداء من الترويج للموضوع ومرورا بكافة الإجراءات التى تم فيها توظيف الصفة النقابية، وا نتهاء بتعليق ملصق إعلانى حول الموضوع فى النقابة وكل المؤسسات رغم اعتراض عدد من أعضاء المجلس، لأن الأمر برمته ليس للمجلس أى دراية به ولم يُعرض عليه ولم يتم إبلاغه بتفاصيله !!! وأصبح المجلس وهو الجهة الوحيدة المنوط بها اتخاذ القرارات يُحاط بها بالمصادفة أو من خلال بعض التصريحات الصحفية.

مما دفع يحيى قلاش إلى تقديم استقالته المسببة من المجلس فى ١٢ – ٢ - ٢٠٠٨. وبعد رفض المجلس «التحقيق» القانونى، واكتفى بلجنة قال إن مهمتها «التحقق» و ليس التحقيق!! ثم رأى (وبعد عام كامل!!) أن ما ثبت من حصول البعض على أراضٍ للزراعة باسم النقابة، والإعلان عنها عن طريق النقابة، وتلقى الطلبات والمضى فى إجراءات التخصيص من جانب جهاز النقابة، دون علم مجلس النقابة وبغير المعايير النقابية التى تحقق العدالة والمساواة بين الزملاء.. كل هذا لا يمثل فى رأى المجلس إلا «مخالفة إدارية» لا ترقى لتحويل مرتكبها إلى لجنة التأديب، بل إن

المجلس رأى أن الخطأ هو خطأ الصحفيين وليس عضو المجلس الذى استغل موقعه .

الجديد فى الأمر أن المجلس بدلاً من أن يلفت نظر عضو المجلس؛ أحدث بدعة بلفت نظر الصحفيين بعدم إشراك الجهاز الإدارى للنقابة فى الإعلان عن مشروعات قبل عرضها على المجلس وموافقته عليها .

مشاحنات مكرم :

وبلغت المشاحنات ذروتها عندما أعلن مكرم لأعضاء من الجمعية العمومية : «**أيوه ؛ أنا نقيب رؤساء التحرير**» عندما طالبوه بحل نقابى لمشكلة الزميل سراج وصفى ، والذى أدانه مكرم فى خطاب محرر على مطبوعات النقابة فى سابقة هى الأولى والأخطر من نوعها ؛ حيث كتب مكرم مخاطباً عبد الله كمال رئيس تحرير روز اليوسف :«**لقد أبلغنى الزميل سراج أن عريضة الشكوى التى قدمها للنقابة تحوى كثيرا من الوقائع غير الدقيقة، كما تحتوى على وقائع أخرى لم تسمح له الظروف بالتحقق من صحتها، وقد أفهمت الزميل أن هذه الشهادة تعنى بالنسبة لى أن العريضة غير قائمة ولا وجود لها ».**

***

فى الوقت ذاته أكد سراج وصفى أن ما جاء بخطاب النقيب عارٍ من الصحة ومختلق تماماً!!

هتافات ضـــد النقيب :

فشل اجتماع عقده مجلس نقابة الصحفيين مساء ٢٣ ـ٦ ـ٢٠١٠ بعد انسحاب النقيب مكرم محمد أحمد بعد نصف ساعة من بدء الاجتماع اعتراضا على هتافات عدد من الصحفيين ضده أمام قاعة الاجتماع، مرددين هتافات منها :

ـ " حال الصحفى يا ناس مايل ونقيبنا مقضيها جمايل ".

ـ " يا نقيبنا صباح الخير واجه رؤساء التحرير " .

ـ " إحنا أهو هنشد حيلنا.. النقيب ده مش بيمثلنا ، يا نقيب الصحفيين .. أنت بتعمل لحساب مين "

وتسبب انسحاب النقيب فى عدم اتخاذ أى قرار رسمى من

مجلس النقابة ، وهو ما دفع ستة من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين إلى التقدم بمذكرة إلى مكرم يطلبون عقد اجتماع طارئ لمجلس النقابة لبحث الوسائل الكفيلة بإنقاذ سمعة المجلس وتفعيل قراراته وإعادة اللُحمة إليه واحترام القانون والمبادئ والأعراف النقابية طبقا لنص المذكرة، والموقعون على المذكرة وهم صلاح عبدالمقصود وجمال فهمى ومحمد عبدالقدوس وعبير سعدى وجمال عبدالرحيم وياسر رزق الذين أكدوا أن ما حدث فى اجتماع المجلس الأخير يؤكد ويقوى الانطباع الذى يستفحل ويستشرى باطراد فى أوساط الصحفيين بأن النقابة لم تعد ملاذاً للصحفى، ولا الحصن الذى يتحصن به ويحتمى فى مواجهة قوة عسف الإدارة، بل ربما العكس وأصبحت النقابة الساحة الخلفية الملحقة بنادى رؤساء مجالس إدارات ورؤساء التحرير.

كما أصدر الموقعون بيانا بذلك إلى الجمعية العمومية .

السلطة الرابعة
مجـرد وهــم :

النقابة لم تعد مظلة حماية ؛ و« السلطة الرابعة» مجرد وهم أتت

به التعديلات الدستورية فى مايو ١٩٨٠، والتى نظرت للصحافة باعتبارها سلطة، وأضافت فصلا مستقلا فى الدستور تحت عنوان «سلطة الصحافة»، تضمن ست مواد (المادة ٢٠٦ – المادة ٢١١).

إلا أن الدستور والقوانين المكملة له لم تذكر شيئاً عن مقومات هذه السلطة ولا اختصاصات القائمين عليها، ولم ترتب أى حقوق أو حصانة للعاملين بها لأداء عملهم شأن السلطات (التشريعية – القضائية – التنفيذية) والتى نص عليها القانون صراحة بشأن الحصانة البرلمانية للنواب والحصانة القضائية لأعضاء الهيئة القضائية وتجريم التعدى على الموظف العام .

وهو ما جعل من نص المادة ٢٠٦ من الدستور « الصحافة سلطة شعبية على الوجه المبين بالدستور والقانون » مجرد طلسم يستلزم فك رموزه ؛.. كيف تكون الصحافة سلطة شعبية؟ !
.. وكيف تتم محاكمة صحفيين بسبب ما يكتبونه ؟!!بما يطرح علامات استفهام كبيرة عن السبب الحقيقى !!

.. ويجعل المطالبة بضرورة تنفيذ الوعد الرئاسى بإلغاء التشريعات التى تجيز الحبس فى قضايا النشر مطلباً ملحاً لمواجهة من أسماهم نقيب النقباء كامل زهيرى بـ « العقوبيين ».

***

ورغم أن الدستور في مادته ٢١٠ كفل للصحفيين حق الحصول على المعلومات ؛ إلا أن قانون تداول المعلومات وإلغاء القيود التى تعوق حرية تدفقها، مع عدم الإخلال بمقتضيات الدفاع والأمن القومى، وعدم التمييز فى الحصول على المعلومات بين مختلف الصحف، وإقرار آلية قانونية للتجريم والمحاسبة على حجب المعلومات عن الصحفى من جانب أى جهة حكومية أو عامة .

.. إلا أن القانون لم يصدر رغم الوعود المتعددة بسرعة الإصدار، بما أعطى الحق لأصغر موظف فى الحكومة فى أن يحجب المعلومة عن الصحفى أو تضليله دون أدنى مسئولية أو تعرض لعقاب .

وهو ما حدث فى القضية المعروفة إعلامياً (قضية مقتل هبة ونادين) عندما دسّ أحد المحققين على الصحفيين أخبارا عارية من الصحة أساءت إلى سمعة الفتاتين وأسرتيهما فى عبث واضح بصحافة الوطن؛ بينما البحث الجنائى يسير فى اتجاه آخر لكشف سر القضية بعدما استشعرت أجهزة البحث الحرج من بطء الوصول إلى الجانى خاصة أن مثيلتها فى بلد شقيق قدمت إلى النيابة فى مصر أوراق قضية أشد تعقيداً وفى وقت قياسى؛ مما أوقع ٤٢ من محررى أبواب الجريمة تحت طائلة القانون ، وحدا بنقابة الصحفيين لإصدار بيان اعتذار تم تعميم نشره بجميع الصحف .

وهو ما حدث أيضا فى القضية المعروفة إعلاميا بقضية (شذوذ الفنانين)؛ حيث ادعى الصحفي عبده المغربى رئيس تحرير جريدة « البلاغ» أن الخبر دسَّ عليه من أحد ضباط شرطة الآداب فى أحد الفنادق ؛ وهو ما لم تأخذ به المحكمة التى قضت بسجنه لمدة سنة .

غير أن أخطر هذه القضايا هى إحالة الصحفى بجريدة اليوم السابع علام عبد الغفار للمحاكمة لقيامه بنشر تحقيق عن فساد بعض المواد العلاجية التى تستوردها الشركة المصرية للمصل واللقاح لكثرة انقطاع الكهرباء، واستند فى تحقيقه الصحفى على مستندات ثبت أنها مزورة تم دسها عليه وأكد «علام» خلال التحقيقات أنه ضحية لهذا التزوير العمدى من قبل موظفين بشركة المصل واللقاح.

***

هكذا تركت الصحافة في مصر دون أخلاقيات Ethics للعمل بموجبها ، وتركت أيضا دون مظلة حماية للعاملين بها، وأصبحت ألعوبه في أيدي من يستطيع للتلاعب بوعي الجماهير وتضليلها وإدخال الغش عليها، وانصرف الحكوميون القائمون عليها إلى

الترب الوظيفي، وأصبح «العمل النقابي» مجرد شكل من أشكال الوجاهة المهنية والاجتماعية ووسيلة من وسائل الكسب غير المشروع، بينما جموع الصحفيين تعاني أوضاعاً مهنية ومعيشية مزرية ، وهو ما جعل الصحفيين يرددون المقولة التراثية الفكاهية:

« إن الدولة جعلتنا سلطة بالدستور ؛ و حبستنا بالقانون»!!..،

***

.. وكهذا صارت الأحوال الكارثية للصحافة والصحفيين تنذر بحدث جلل يصعب التنبؤ به .

الفصل الثالث :

قيود الصحافة المصرية من خلال التشريعات

حرية الصحافة مكفولة فى الدستور المصرى فى المادتين ٤٧ و٤٨ ؛ فتنص المادة ٤٧ على أن :«حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون والنقد الذاتى والنقد البناء ضمانا لسلامة البناء الوطني ».

أما المادة ٤٨ فتنص على أن : حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة الطوارئ أو فى زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محدودة فى الأمور التى تتصل بالسلطة العامة أو أغراض الأمن القومى وذلك كله وفقا للقانون.

ومع ذلك فإن المادة ٤٨ تسمح للدولة بـ ـ«مساحة» دستورية لتقييد حرية الصحافة فى حالة الطوارئ.

إلا أن هذه المواد تلحق بعبارات مقيدة مثل فى حدود القانون، أو بما يتفق مع القانون، أو بالشروط التى يحددها القانون، ونجد أن القوانين تتعدى تنظيم الحق الدستورى لتنتقص منه وأحيانا لتعصف به.

وبالإضافة إلى هذه الضمانات الدستورية، صادقت مصر على

العهد الدولى للحقوق المدنية و السياسية *الذى يضمن الحق فى حرية التعبير فى المادة ١٩ التى تنص :

١ . لكل إنسان حق فى اعتناق آراء دون مضايقة.

٢. لكل إنسان حق فى حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته فى التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو فى قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات و مسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون و أن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو المصلحة العامة أو الآداب العامة .)

*** (العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية - اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ فى ديسمبر ١٩٦٦تاريخ بدء النفاذ: مارس ١٩٧٦، وفقا لأحكام المادة ٤٩)**

وكقاعدة قانونية فإن للقوانين الدولية ذات القوة الملزمة التى للقوانين الوطنية والتى يجب أن تتواءم معها متى وقعت الدولة على المعاهدات التى تفعل هذه القوانين وفقا للمادة ٢ منه التى تنص:

(١. تتعهد كل دولة طرف فى هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين فى إقليمها والداخلين فى ولايتها، دون أى تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأى سياسيا أو غير سياسى، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

٢. تتعهد كل دولة طرف فى هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا إعمال الحقوق المعترف بها فى هذا العهد، بأن تتخذ، طبقا لإجراءاتها الدستورية و لأحكام هذا العهد، ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

٣. تتعهد كل دولة طرف فى هذا العهد:

(أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأى شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها فى هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

(ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت فى الحقوق التى يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانونى، وبأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي.

(ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين.).

ورغم أن الدستور فى مصر يكفل حرية التعبير بما فيها حرية الصحافة ؛ إلا أنه يترك مسئولية تقنين هذه الحرية للتشريعات الوطنية . ومن المفترض أن تحمى هذه التشريعات المبدأ الرئيسى للحرية ؛ وتحول هذا المبدأ إلى ممارسة، إلا أن الترجمة القانونية لهذا المبدأ تتعارض مع المبدأ الدستورى نفسه ؛ وأن الصحافة فى مصر تخضع لعدد من التشريعات المقيدة لحرية التعبير و التى تنتهك المعايير الدولية لحرية الصحافة ؛ و تتمثل فى القوانين الآتية:

• قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ والمعدل بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢.

• قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والتعديلات المختلفة التى أُدخلت عليه خاصة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

والقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢.

والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ (والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦) .

• قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٨.

• القانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة والمعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ .

• قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩. والقانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٠.

• قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته.

• مواد فى قوانين الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وقانون العاملين بالدولة وقانون تنظيم الأزهر .

• قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة .

قانون الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ :

هذا القانون هو أول قانون صحافة يصدر فى مصر بعد ثورة

١٩٥٢، وصدر فى ٢٤ مايو١٩٦٠ بهدف «تحرير الصحافة من سيطرة الرأسمالية»، ووفقا لهذا القانون، نقلت ملكية جميع الصحف الهامة فى ذلك الوقت إلى الحكومة فى إطار »الاتحاد القومى» الذى أطلق عليه فى وقت لاحق «الاتحاد الاشتراكى »، وقد شدد هذا القانون الرقابة الحكومية على الصحف، وحول الصحافة إلى صحف دعاية للنظام الحاكم . كما اشترط موافقة الاتحاد الاشتراكى لإنشاء أى صحيفة جديدة، كما ألزم الصحفيين بالحصول على تصريح بالعمل من الاتحاد الاشتراكى ، وقبل صدور هذا القانون فى عام ١٩٦٠، كان تأسيس الصحف فى مصر يتم عن طريق إخطار كتابى إلى المحافظة التى توجد بها الصحيفة، وذلك وفقا للمرسوم رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ . وأعاد القانون ١٥٦ لعام ١٩٦٠ تفعيل الالتزام بالترخيص لإنشاء وسائل الإعلام المطبوعة، وهى الممارسة التى كانت متبعة قبل ١٩٣١ .

قانون الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ :

وهو القانون الذى أطلق عليه الصحفيون « قانون اغتيال الصحافة» ، وقد صدر هذا القانون بطريقة متسرعة ، ولم تتم مناقشته من قبل نقابة الصحفيين، بما يعكس غطرسة السلطة وصلفها لإخضاع الصحافة وتدجينها وإدخالها صاغرة إلى حظيرة الدولة والضغط عليها لتفقد مصداقيتها أمام الرأى العام، فى نظرة ضيقة تناست أن الصحافة ليست ملك القائمين عليها إنما هى صحافة

وطن .

وقد اقترحت الحكومة هذا القانون على البرلمان يوم ٢٠مايو١٩٩٥، وتمت دعوة أعضاء اللجنة الدستورية والتشريعية لمجلس الشعب بشكل عاجل يوم ٢٧ مايو دون إخطارهم بطبيعة المشروع الذى سيتم عرضه على المجلس و إقراره خلال ساعات، وفى مساء ٢٧مايو ١٩٩٥ وافق البرلمان المصرى على القانون، الذى وقعه الرئيس فى نفس الليلة، ونشر فى الجريدة الرسمية فى صباح اليوم التالى ، والذى أعلنته د.فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة أن المشروع بالغ الأهمية، وأنه يستهدف الحفاظ على حقوق وحريات الأفراد وبصفة خاصة حقهم فى رد الشرف والاعتبار، كما يحمى ويؤكد حماية حرمة الحياة الخاصة، وأوضحت أن المشروع يتسم بعدة سمات مثل إدخال أفعال غير مؤثمة إلى دائرة التجريم، وتشديد العقوبات وإلغاء الحبس الاحتياطى للصحفيين باعتباره تمييزا لهم، وأنه من الأفضل بل من الواجب إلغاء هذا التمييز تكريسا لاحترام مبدأ المساواة المقرر فى الدستور.

لكن هذا لم يمنع عددا من النواب الشرفاء وأصحاب الضمير والحس الوطنى من أن يتصدوا لهذه المهزلة فى مقدمتهم النائب فكرى الجزار الذى كشف كيف تمت دعوتهم تلغرافيا على عجل لإقرار مشروع لم يعلموا عنه شيئا، ولم يطلعوا على أى من بنوده، ووصف المشروع بالكارثة ، وأنه يصدر للانتقام من بعض الصحف وبعض الكتاب والأقلام التى تتصدى للفساد وكشف العورات،

وقال : «إننى لا أطمئن إلى قانون يضاف إلى ترسانة القوانين سيئة السمعة ، وإننى أرجو أن نختم حياتنا البرلمانية وقد لا نعود إلى هذه القاعة مرة أخرى بكلمة حق نعبد بها الله».

وقال النائب أحمد طه إن هذا القانون المعروض هو تضييق لا يمكن أن يكون لصالح حرية الرأى أو لصالح الشعب أو لصالح المستقبل ولا أوافق عليه وأرفضه.

ووصف النائب كمال خالد المشروع بأنه بكل المعايير أبشع وأسوأ قانون عرض على مجلس الشعب ، لأنه قانون قمع وإرهاب لكل صاحب قلم و كل صحفى فى مصر سواء كان مؤيدا أو معارضا. وتساءل نائب التجمع لطفى و اكد: ما السبب المباشر الذى أدى إلى سقوط هذا القانون على هذا المجلس بهذه السرعة ، كما لو كان سقط بالبراشوت ، وقال إننى أعتبر هذا القانون لغماً يوضع فى جسد هذا النظام، ولهذا فإننى باسمى وباسم الهيئة البرلمانية لحزب التجمع نرفض هذا القانون.

وانفجر الموقف وتفجر الغضب فى الصدور ، وتوالت اتصالات أعضاء المجلس و التشاور مع عدد من النقابيين ورموز المهنة، وزحف الجميع على النقابة بغير موعد وقرر أعضاء المجلس عقد اجتماع طارئ يوم ٢٩ مايو ١٩٩٥ وكان الأستاذ النقيب إبراهيم نافع فى مهمة خارج مصر . وحالت ظروف طارئة دون

حضور جلال عيسى النقيب بالإنابة من رئاسة الاجتماع، فتم عقد الاجتماع برئاسة الأستاذ محمد عبد القدوس الوكيل الثانى، واتخذ المجلس مجموعة من القرارات التى حكمت مسار المواجهة .ومنها الدعوة لعقد جمعية عمومية طارئة فى ١٠ يونيو يسبقها مؤتمر عام للصحفيين فى الأول من يونيو والذى حضره حوالى ١٥٠٠ صحفى، وا عتصام احتجاجى يوم ٦ يونيو لمدة ٥ ساعات بمقر النقابة ، شارك فيه مئات الصحفيين من كل المؤسسات والأجيال والاتجاهات ، فى أكبر حركة احتجاجات شهدتها النقابة على مدى تاريخها، وغطى الصحفيون جدران نقابتهم بالرايات السوداء ، ونشروا القائمة السوداء بأسماء النواب الذين تزعموا تمرير هذا القانون، وأقاموا جنازة رمزية شيعوا فيها حرية الصحافة، وتوالت مبادرات الغضب فقد احتجبت صحف الوفد والشعب والأحرار يوم الجمعة ٢ يونيه، والحقيقة السبت ٣ يونيه، والأهالى الأربعاء ٧ يونيه، وقررت بعض الصحف تنظيم حركات اعتصام بكامل محرريها بحديقة النقابة، كما عقد رؤساء أحزاب وتحرير صحف المعارضة اجتماعا بحزب الوفد مساء الاثنين ٢٩ مايو الذى تقرر فيه تنظيم حركة احتجاب الصحف ، واجتمع رؤساء تحرير صحف المعارضة يوم الأربعاء ٧ يونيه تم الاتفاق فيه على مواصلة الحملة على الفساد، ثم الأربعاء ١٤ يونيه أعلنوا فيه الالتزام الكامل بقرارات

الجمعية العمومية للصحفيين.

رسالة هيكل:

«جمعيتنا العمومية بعد غد السبت.. مازلنا ننتظر كلمتك» رسالة بعث بها يحيى قلاش إلى الأستاذ هيكل عبر الفاكس، واستجاب الأستاذ هيكل وطلب منه الحضور إلى مكتبه قبل ظهر الجمعة، وعندما ذهب إليه بادره قائلا : « طلبت كلمتى وعدت إلى مكتبى فى يوم عطلة لكى أكتبها، فلك ما طلبت وأنت مؤتمن عليها ».

كان نص كلمة هيكل التى ألقاها يحيى قلاش خلال أعمال الجمعية العمومية هو:

«إن هذا القانون استفزنى كما استفزكم ، واستفز الرأى العام وحملة الأقلام وكل القوى السياسية والنقابية والثقافية فى البلد، وأشهد آسفا أن وقائع إعداد القانون كانت أقرب إلى أجواء ارتكاب جريمة منها إلى أجواء تشريع عقاب، وأنه يعكس أزمة سلطة شاخت فى مواقعها، وأنه سلسلة من التصرفات والسياسات لا تساعد على تماسك البناء الاجتماعى، وانتظام الحركة السياسية وملاقاة عصور متغيرة»

واختتم هيكل كلمته: «لقد أحزننى تصريح منسوب للرئيس منشور فى كل صحف أمس ـ الخميس ـ نسب فيه قوله بأنه إذا التزم الصحفيون بميثاق الشرف فإن القانون الجديد ينام من نفسه، وأنه مع كل الاحترام لمقام رئاسة الدولة ، فإن القوانين لا تعرف النوم وإنما تعرف السهر، وهى لا توضع لتنام بكرم العفو وبسحر المغناطيس، وإنما قيمة القانون أن تعلو حركتها الذاتية فوق إرادات الأفراد».

***

ثم بدأ مسار البحث عن حل، وتسلم فى الكواليس الدكتور أسامة الباز ملف الأزمة وبدأ اتصاله بعدد من كبار الصحفيين والنقابيين للبحث عن صيغة للخروج من هذه الأزمة.

وبدأت دعوة مجلس النقابة للقاء عدد من المسئولين، فكان اللقاء مع وزير الداخلية صباح الثلاثاء ١٣ يونيو ثم مع وزير الإعلام السبت ١٧ يونيه الذى مهد للقاء الرئيس مبارك فى ٢١ يونيه ١٩٩٥ ، وكان هذا هو اللقاء الأول، حيث تم لقاء ثانٍ فى يونيه ١٩٩٦ حضره مع أعضاء المجلس كل النقباء والنقابيين السابقين وكان فى مقدمتهم كامل زهيرى وحافظ محمود .

انعقاد مستمر :

وعلى مدار أكثر من عام ظلت الجمعية فى حالة انعقاد مستمر ساهرة على رعاية قراراتها وتحقيق هدفها الرئيسى بإسقاط القانون وتوحد الإيقاع، ولم تتعارض ـ لحظة ـ حكمة الكبار مع ثورة الشباب، واستغلت النقابة مساندة قوى كثيرة لها فى معركتها، ونوّعت فى وسائل حركتها باستغلال النشر فى الصحف فى سيل مقالات لم يتوقف، وإعداد مشروع قانون بديل دخلنا به مواجهة مع لجنة مشتركة أغلب عناصرها حكومية ، ودارت معركة لتُعيد بعض التوازن إلى تشكيلها، ثم عقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين فى سبتمبر ١٩٩٥ والذى خرج بتوصيات مهمة لملامح الخطوط العريضة لأى مشروع بديل يمكن أن يقبله الصحفيون .

قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ :

نجح الصحفيون فى إلغاء القانون ٩٣ ، وصدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ وهو القانون الذى ينظم مهنة الصحافة الآن ؛ إلا أنه لم يعالج المشاكل الرئيسية التى تواجه حرية الصحافة فى مصر بل عالج فى العديد من مواده التشريعات التى تحمى الصفوة الإعلامية والسياسية والاقتصادية ، ولا تراعى الحقوق المهنية للصحفيين ولا

الحقوق الاتصالية والمعرفية للأفراد والجماعات فقد نص القانون على عقوبة السجن :

• السجن لمدة عام كعقوبة للصحفيين بتهمة «التعرض للحياة الخاصة للمواطنين»، و «الطعن فى إيمان الآخرين» أو «تناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذى الصفة النيابية العامة».

• السجن لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ودفع غرامة تتراوح ما بين ألف وأربعة آلاف جنيه للصحفيين ، الذين يمتنعون عن نشر تصويب للبيانات الكاذبة أو الوقائع التى سبق أن نشرت فى صحفهم.

• السجن لمدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة تتراوح ما بين خمسمائة جنيه وألفى جنيه على الصحفيين أو الصحف التى تقبل تبرعات أو مزايا خاصة من أى كيانات أجنبية، أو ترفع معدلات الرسوم على الإعلان .

• السجن بحد أقصى ستة أشهر وغرامة تتراوح ما بين خمسمائة جنيه وألف جنيه، أو أى من العقوبتين للممثل القانونى للصحيفة فى حالة تغيير أى من البيانات التى وردت فى الإخطار بإصدار الصحيفة بعد الحصول على الترخيص.

فمبدأ الحبس منصوص عليه صراحة من خلال مواد قانون الصحافة وبوضوح بوصفه عقابا للصحفيين .

وأعطى الحق للدولة لفرض سيطرة محدودة على الصحافة فى حالات الطوارئ أو فى زمن الحرب من أجل السلامة العامة أو الأمن القومى .

كما أوجد قيودا أخرى على حق الأفراد فى امتلاك الصحف، حيث إن المادتين ٤٢ و٤٥ تحددان الملكية للأحزاب السياسية والشخصيات الاعتبارية العامة أو الخاصة فقط ، ويعتبر هذا القيد انتهاكا واضحا للحق فى حرية الصحافة بشكل عام، لأن حرية الصحافة تعنى، فى المقام الأول الحق إصدار الصحف بحرية، ومنع الأفراد والجماعات من تأسيس صحف هى نتيجة مباشرة لتقييد حرية الصحافة ، كما أن هناك تناقضا واضحا بين المادتين ٤٢ و ٤٥ من القانون من ناحية، والدستور المصرى الذى يكفل فى المادة ٤٧ الحق فى التعبير عن الرأى لجميع الأفراد من خلال جميع وسائل التعبير المختلفة من ناحية أخرى .

جرائم الصحافة والنشر فى قانون العقوبات المصرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ *

أول وأخطر هذه القوانين هو قانون العقوبات المصرى ، الذى لم

* الجزء الخاص بجرائم الصحافة والنشر فى قانون العقوبات المصرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ مأخوذ من (حسين عبد الرازق - ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العام الرابع للصحفيين «٢٣ – ٢٥ فبراير ٢٠٠٤ » - الصحافة المصرية ؛ القيود والتشريعات وتحديات التحديث والمنافسة) .

يكتف بإفراد باب خاص للجرائم التى تقع بواسطة الصحف (الباب الرابع عشر) يحتوى على ٣٠ مادة، بل انتشرت المواد التى تعاقب الصحف والصحفيين فى عديد من الأبواب الأخرى .

فالمادة ٨٠ (د) تعاقب كل مصرى أذاع عمدا فى الخارج أخبارا أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد ، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية للدولة أو هيبتها أو اعتبارها ، أو باشر بأى طريقة كانت نشاطا من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد . فيستحيل تحديد إذا ما كان هذا الخبر أو البيان حول الأوضاع الداخلية مغرضا أو أن من شأنه إضعاف الثقة فى الدولة أو هيبتها أو اعتبارها من عدمه.وبالتالى فالمطلوب أخذ المواطنين (الصحفيين خاصة) بالظن والتخمين . ويضع هذا النص كل ما يكتبه عديد من الصحفيين تحت طائلة العقاب . فالحديث فى القنوات الفضائية والنشر فى الصحف العربية التى تصدر فى لندن وباريس حول العجز فى الميزان التجارى والمغالاة فى سعر صرف الجنيه المصرى ، والفساد ، وتزوير الانتخابات،

يصبح مؤثماً طبقا لهذه المادة . والمادة ٨٦ مكرر فقرة ثالثة تعاقب كل من روّج بالقول أو الكتابة أو بأى طريقة أخرى ، أو كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات تتضمن ترويجا أو تحبيذا للأغراض الواردة فى الفقرة الأولى ، وهى إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة – على خلاف

أحكام القانون – جمعية أو هيئة أو منظمة أو عصابة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها .. أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ..».
وقد أضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المعروف بقانون مكافحة الإرهاب . وهى تعاقب على الدعوة لتعديل الدستور أو القوانين حتى ولو كانت سلمية، وعلى الإضرار بالسلام الاجتماعى دون تحديد المقصود بالسلام الاجتماعى، وتطبق هذه المادة على الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، وتجيز تطبيق إجراءات التحفظ المنصوص عليها فى المادة ٧ من قانون محاكم أمن الدولة (التحفظ لمدة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات فى مكان أمين) ، وتعطى الشرطة الحق فى الاحتفاظ بالمتهم فى قبضتها قبل تقديمه للنيابة العامة لمدة ١١ يوما ، وتجيز حبسه احتياطيا لمدة ستة أشهر .

والمادة ١٧٤ تعاقب على التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو الازدراء به وتحبيذ أو ترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية.

والمادة ١٧٧ تعاقب على التحريض على عدم الانقياد للقوانين أو تحسين أمر من الأمور التى تعتبر جناية أو جنحة بحسب القانون.

وهذه المادة الأخيرة نموذج للمواد التى تحتوى عبارات يصعب تحديد معناها والمقصود بها مثل «النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية»، فالمشرع لم يحدد ما يعنيه بهذه العبارة ، كما لم يفصح عن كنه المبادئ الدستورية مناط التجريم ، أو المراد بكراهية نظام الحكم أو الازدراء به. وتضفى حصانة على ما هو موجود من قوانين وضعت لتواجه ظروفا معينة تتفق مع الأوضاع التى وضعت لها هذه القوانين ، وتجريم نقد هذه القوانين والدعوة إلى تعديلها يعوق كل تطور. فالإنسانية لم تعرف دستورا أو قانونا بشريا يستعصى على التعديل ويسمو على التغير، ويستحيل تأثيم نقد القوانين ولا المطالبة بإلغائها وتجريم الآراء التى تكشف مثالبها ، فمن يستطيع أن يضع الحد الفاصل بين النقد المباح للقوانين وبين التحريض على عدم الانقياد لها . فالتحريض كلمة تنطوى على قدر من الغموض يجعلها تستغرق غيرها و يلتبس بها سواها . فربّ نقد قارص العبارات يفهم منه أنه تحريض. وربما إظهار عيوب قانون يترجم على أنه دعوة صريحة للعصيان .

ويقول د.عماد النجار رئيس محكمة استئناف القاهرة الأسبق فى كتابه « النقد المباح» :

«إن الذهن يحار فى معرفة حقيقة مدلول الكثير من العبارات . فما يراد بكراهية نظام الحكم أو الازدراء به . وكيف يمكن التمييز بين هذه المعانى وبين ما هو مباح من نقد الأعمال الحكومية خدمة

للصالح العام . فما المانع لدى القاضى إذا شاء الاعتساف فى التطبيق أن يأخذ بحكم الكراهية والازدراء كل منتقد للحكومة، حيث إن الحدود بين النقد والكراهية والازدراء حدود مبهمة وغامضة يصعب بشكل حاسم الوقوف عليها» .

أما المادة ١٠٢ مكرر عقوبات والتى تعاقب على إذاعة أخبار أو بيانات أو شائعة كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات ، إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة . . فهى نموذج للمواد التى تمت صياغتها فى عبارات يصعب تحديدها . فقد أضيفت هذه المادة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ (وعدلت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠)، وتعترف المذكرة الإيضاحية للقانون بأنها « مستمدة من أحكام الأمر العسكرى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ أى أمر عسكرى عرفى فى ظل الأحكام العرفية . وإذا كان من اليسير تحديد مدى كذب الخبر أو صدقه ، فإنه من العسير حقا معرفة متى يكون الخبر أو البيان سببا فى تكدير الأمن العام أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو إثارة الرعب بين الناس » . فالمعنى الوحيد لهذا النص أخذ الناشرين بالتخمين والحدس فى مقام الجزم واليقين .

وتنطبق نفس الأسباب على المواد ١٧٦ (التحريض وتكدير السلم العام) و١٧٨ مكرر ثانيا (الإساءة إلى سمعة البلاد بمخالفة الحقيقة أو بإعطاء وصف غير صحيح أو بإبراز مظاهر غير لائقة

أو بأية طريقة أخرى ..) و ١٨٨ (كلّ من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير، إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام . . فإذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام . أو كان من شأنه هذا التكدير أو الإضرار..)

أما المواد ١٧٩و١٨١و١٨٢و١٨٤و١٨٦ فجميعها تعاقب على جرائم العيب والإهانة والإخلال بالمقام . وهى جرائم منقولة عن التشريع الفرنسى فى عهد ديكتاتورية لويس نابليون وألغيت تماما فى فرنسا منذ عام ١٨٩١ ، إذ إن جرائم العيب والإهانة والإخلال بالمقام من الصعب تحديدها بصورة قاطعة، ويمكن أن يعتبر أى نقد إهانة أو عيبا «وهو ما يمكن أن يمسك بتلابيب أى كاتب ما لم يكن شديد الحرص واليقظة والتوفيق فى عباراته »، وتقول المحكمة الدستورية العليا فى حكم لها فى القضية رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية « دستورية » : « لكل جريمة عقوبة محددة منصوص عليها فى القانون أو مقررة وفق الحدود المبينة فيه . ومن القواعد المبدئية التى يتطلبها الدستور فى القوانين الجزائية أن تكون درجة اليقين التى تقوم بتنظيم أحكامها فى أعلى مستوياتها ، وأساس ذلك ما تفرضه القوانين من قيود خطرة على الحرية الشخصية . ومن المتعين لهذه الحرية أن تكون الأفعال التى تؤثمها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة غير مجهّلة ، إذ إن التجهيل بها لا يجعل المخاطبين بها على بيّنة من الأفعال المنهى عنها ، ومؤدى غموض النص العقابى

الحيلولة بين محكمة الموضوع وبين إعمال قواعد محددة لأركان الجريمة وعقوبتها دون خفاء . . مما يوقع المحكمة فى محاذير تنتهى بها إلى ابتداع جرائم لم يقصدها المشرع ».

وتقضى المادة ٢٠٠ فى حالة الحكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة فى جناية ارتكبت بواسطة الجريدة وفى بعض الجرائم الأخرى بتعطيل الجريدة . وتتعدد المواد القانونية التى تفرض أو تجيز الحكم بتعطيل أو إلغاء الصحف (المواد ١٩٨و١٩٩ عقوبات ، المادة ١٧ من قانون الأحزاب ، المادة ٤٩ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦).

هذه المواد جميعا تمثل خطأ تشريعيا فاضحا فى القوانين المصرية ، فهى تؤدى إلى « ازدواجية العقاب »، فتجعل للجرم الواحد عدة عقوبات ، وتمتد إلى توقيع عقوبات جماعية تتمثل بصورة واضحة فى توقيع عقوبة إضافية فى حالة ارتكاب صحفى لبعض جرائم النشر كالحكم بتعطيل أو إلغاء الصحيفة . وهكذا لا يكتفى القانون بالحكم على الصحفى أو رئيس التحرير أو الناشر إنما يمتد للحكم على الصحيفة بالتعطيل أو الإلغاء متجاهلا أن الأصل فى العقاب أن يكون شخصيا ، بمعنى ألا توقع العقوبة إلا على مرتكب الجريمة أو من ساهم فيها فحسب دون أن تمتد مباشرة إلى غيرهما و هو ما يعرف بمبدأ شخصية العقوبة .

وتعطيل الصحيفة أو إلغاؤها يصيب جموع العاملين فيها من عمال وإداريين وصحفيين بالعقاب ، كما أنها تتعدى بأضرارها إلى أصحاب الصحيفة بل ودائنيها الذين يتعسر حصولهم على ديونهم نتيجة لهذه العقوبة ، فيتحمل هؤلاء جميعا أوزار غيرهم ، ويعاقبون بذنب لم يرتكبوه أو يساهموا فى ارتكابه .

المادتان ١٢٤ و١٢٤ أ تفرضان عقوبة على موظفى الدولة والمستخدمين العموميين إذا ما لجأوا للإضراب عن العمل ، وكذلك كلّ من «حرّض» على الإضراب حتى ولو لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة ، أو«حبذ» الإضراب « ويعد من وسائل التحبيذ إذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن هذه الجرائم بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ » .

ومع أن هاتين المادتين قد تم نسخهما عمليا بتوقيع الحكومة المصرية على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتصديق عليها ، ونشر قرار رئيس الجمهورية فى العدد ١٤ من الجريدة الرسمية بتاريخ ٨ إبريل ١٩٨٢ ومن ثم إباحة حق الإضراب ، وهو ما أكده حكم القضاء فى ١٦ إبريل ١٩٨٧ (محكمة أمن الدولة العليا فى حكمها ببراءة ٣٧ من سائقى السكك الحديدية الذين قادوا إضرابا شاملا يومى ٧و٨ يوليو١٩٨٦) وفى مارس ١٩٩١ (حكم المحكمة التأديبية بمجلس الدولة فى قضية إضراب عمال مصنع سجاد الجمعية التعاونية للصناعات الإدارية بالمحلة

الكبرى) والذى نص على أن «الإضراب قد أصبح منذ سريان أحكام الاتفاقية الدولية حقا من الحقوق المكفولة للعاملين بالدولة. . » وأضاف أنه «لا يسوّغ أن يكون الموقف السلبى للمشرع مبررا للعصف بهذا الحق » .

إلا أن المادتين تعاقبان على التحريض والتحبيذ ، وتقع المادة ١٢٤ أ فى فقرتها الثالثة فى خطأ دستورى عندما تفرض عقابا على إذاعة أخبار صحيحة ! !

وتحمل المادتان ٣٠٢ و٣٠٣ من الباب السابع من قانون العقوبات واللتان تتناولان جريمة السب والقذف ، القاذف مسئولية إثبات صحة الوقائع المقذوف بها، ولا تعتبر حسن النية واعتقاد القاذف بمشروعية هذا الفعل سببا كافيا للإباحة بالنسبة للقذف فى حق الموظف العام أو الشخص ذى الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة . . متناقضة فى ذلك مع مجموعة من القواعد الفقهية المستقرة وهي:

استقرت الدساتير المعاصرة ومنها الدستور المصرى على أن المسئولية الجنائية عن الجرائم ينظمها أصل دستورى يعرف بقرينة البراءة ، ومؤدى هذا المبدأ أن المتهم يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية تتوافر فيها كافة ضمانات الدفاع عن النفس . « والمقتضى الدستورى لهذه القرينة أن المسئولية عن الجريمة

لا تلحق إلا بمن يثبت يقينا أنه اقترفها أو ساهم وفقا للقانون فى ارتكابها. وهذا معناه ضرورة معاملة المتهم طيلة المراحل التى تمر بها الدعوى العمومية على أنه برئ حتى يقول القضاء كلمه الفصل فى إدانته ، لأنه بصدور حكم الإدانة يتأكد خروجه من أصل مصاحب له افتراضا إلى استثناء صار مؤكدا من جانبه بعد محاكمة مشهودة توافرت له فيها كافة مكنات الدفاع عن نفسه ، وجميع فرص تفنيد ما وُجه إليه من أدلة اتهام أو إثبات .

ويتفرع من هذا المبدأ وفقا لذلك التصور نتائج متعددة ، فمن ناحية لا يجوز للمشرع تجشيم المتهم عبء إثبات براءته ، لأنها مصاحبة له جريا على الأصل ، ويكون على جهة الاتهام باعتبارها تدعى خلاف الأصل أن تقيم الدليل عليه ، ولا يجوز له – تبعا لذلك – أن يعفى جهة الاتهام من هذا العبء ، فهو يقع عليها بمقتضى هذه القرينة كاملا غير منقوص ، بمعنى أنه لا يتوقف عند حد قيامها بإثبات نسبة الجريمة إلى المتهم ، وإنما يكون عليها إثبات توافر جميع أركان الجريمة ، وكافة عناصر كل ركن منها ، فضلا عن قيامها . بإثبات أى سبب من أسباب الإباحة ، أو أى مانع من موانع العقاب أو المسئولية ، إذا ما دفع المتهم بتوافره من جوانبه ».

يقول د. أحمد فتحى سرور فى كتابه « **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**» صفحة ٧٥٠ : « إذا كان عبء إثبات التهمة يقع على النيابة العامة بوصفها ممثلة الادعاء ، إلا أن ذلك ليس

معناه أن مهمتها مقصورة على إثبات التهمة فقط، لأن وظيفة النيابة هى إثبات الحقيقة بجميع صورها، وعلى المحكمة أيضا أن تبحث بنفسها من خلال إجراءات المحاكمة عن هذه الحقيقة دون أن تجشم المتهم عبء إثبات البراءة . فهذه البراءة أمر مفترض ولا محل لإثباتها أمام المحكمة » .

ويضيف الدكتور محمد باهى أبو يونس فى كتابه «**التقييد القانونى لحرية الصحافة**» صفحة ٤٤١ قائلا: « النيابة لا تقف فى هذه الحالة كما يتصور البعض مكتوفة الأيدى فى الإثبات ، فهى تلعب دورها كاملا غير منقوص وتقوم بدور إيجابى بما تملكه من صلاحيات وسلطات . ذلك أن الصحفى كل دوره أن يقدم بيانا بالأدلة على صحة وقائع القذف مثل صور المستندات وأسماء الشهود . وبعد ذلك يترك الأمر للنيابة التى تقوم بتحقيق هذه الأدلة حيث تستخدم سلطتها لاستدعاء الشهود وطلب أصل المستندات الدالة على صحة وقائع القذف وتحقيق هذه المستندات ، ومن ثم يكون دورها مكملا لدوره فى الإثبات ومعينا له فى الدفاع أمام قضاء الحكم » . ويضيف: «إذا كانت النيابة هى خصم فى الدعوى العمومية فإنها خصم شريف ليست غايته الانتقام من المتهم وإنما إظهار الحقيقة سواء كانت لصالحه أم ضده . ومن هنا فإن ما تجعله من أدلة يعد امتدادا لحقه فى الدفاع المكفول دستوريا له أصالة أو وكالة .

ويكتسب الدور الذى تلعبه النيابة العامة أهمية خاصة فى مجال

الصحافة لاسيما حين يكون الشخص العام المطعون فى عمله بواسطة الصحيفة على قمة الجهاز الإدارى ، فى هذه الحالة سوف يستخدم سلطته للحيلولة دون حصول الصحفى على الأدلة المؤيدة لصحة ما نشره . وهنا سوف تقصر وسائله فى الإثبات ويصعب عليه من الموضوعية – ولا نقول موضوعية كاملة – ينفى سوء النية ».

وقد قضت محكمة النقض –فيما يتعلق بمسئولية النيابة العامة والمحكمة فى الإثبات – فى حكمها الصادر فى ١٩٦٥/٦/١٥ فى الطعن رقم ٤ لسنة ٣٥ قضائية: « **ليس لمحكمة الجنايات أن تستند فى إثبات عدم مسّ الطاعن بعاهة عقلية إبان محاكمته إلى القول إنه لم يقدم من جانبه دليلا على ذلك ، لأن واجب المحكمة فى مثل هذه الصورة صيانة لحقه فى الدفاع أن تتثبت هى من أنه لم يكن مصابا بعاهة عقلية إبان محاكمته لا إلى القول إنه لم يقدم من جانبه دليلا على ذلك ، لأن واجب المحكمة فى مثل هذه الصورة صيانة لحقه فى الدفاع أن تتثبت هى من أنه لم يكن مصابا بعاهة فى عقله وتمت محاكمته ، ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على صدق دعواه وتقديم برهانه بين أيديها . . ».**

ويضيف د. أحمد فتحى سرور فى كتابه « **الشرعية**» صفحة ٢٠١ أن : «**عبء الإثبات يقع على عاتق النيابة كاملا غير منقوص ، بمعنى أن يكون عليها أن تثبت الجريمة بركنيها المادى والمعنوى،**

وتدلل أيضا على انتفاء أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسئولية فى جانب المتهم ، بحيث إذا تمسك هذا الآخر بأى من هذه الأسباب والموانع ، فإنه لا تقع عليه مسئولية إثبات صحته ، وإنما يقع عبء ذلك كله على النيابة العامة ».

إن اشتراط المشرّع لإباحة القذف فى حق ذوى الصفة العمومية إثبات أمرين، صحة الوقائع المقذوف بها وحسن النية خروج على القواعد العامة للإباحة. ذلك أن حسن النية وفقا للقواعد العامة يكفى وحده سببا للإباحة وعدم العقاب ، حيث يكفى لإعمال أثره المبيح للفعل الإجرامى أن يعتقد الشخص مشروعية هذا الفعل ، وأن يكون اعتقاده هذا قد أسس على أسباب يقرها العقل. تقول محكمة النقض فى حكمها بتاريخ ١٩٤٦/١١/١١م « إن حسن النية سبب عام لإباحة الجرائم عموما ومنها جريمة القذف ، إذا صدقت نية الفاعل واعتقد مشروعية فعله» ، وتوالت أحكام محكمة النقض بعد ذلك مؤكدة أن «ركن حسن النية فى جريمة القذف هو أن يكون الطعن صادرا عن حسن نية أى الاعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة لا عن قصد التشهير والتجريح» (نقض١٩٥٩/١٢/٢٢ سنة ١٠ قضائية. نقض ١٩٦٢/١/١٦م ، نقض فى ١٩٦٩/٤/٧).

وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى حكم المحكمة العليا الأمريكية فى قضية نيويورك تايمز، ففى قضية new york time أرست المحكمة العليا supreme caurt عدة مبادئ هامة فى هذا الصدد

، وتتلخص وقائع القضية فى أن الصحيفة المذكورة نشرت تعليقا ضد الاضطهاد العنصرى فى إحدى مدن ولاية ألاباما Alabama وبالذات فى مدينة مونتجمرى Montgomry والتى نشبت فى غضون ١٩٦٠ ، وتضمن هذا التعليق أن رئيس شرطة المدينة لم يترك حرسا حول الجامعة التى حدث بها الشغب (ثبت أنه كان قد ترك بعض الحراس وإن كان حرسا غير كافٍ) ، كما تتضمن أنه اعتقل قائد الزنوج سبع مرات (وثبت أنه اعتقله ٤ مرات فقط) . وذلك مما أدى إلى وقوع حوادث الشغب فى الجامعة التى اعترض خلالها البيض من الطلاب على قبول الجامعة لبعض الزنوج السود للدراسة بها.

فقام رئيس الشرطة برفع دعوى ضد الجريدة لهذا التشهير وحكمت محكمة الولاية بحكم تأيد من المحكمة العليا للولايةُ ويقضى بتعويض قائد الشرطة بمبلغ نصف مليون دولار نتيجة لما حدث له من الإساءة إلى سمعته. فطعنت الجريدة فى الحكم أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة، والتى قامت بإلغاء الحكم مرسية عدة مبادئ فى حرية الرأى وتداول المعلومات :

١- أن الإعلان عن هذا الرأى كان استعمالا لحرية تداول المعلومات .

٢-أن البيان الخاطىء لا يمكن تفاديه فى المناقشة الحرة كما أن تناول السمة الرسمية لا يمكن تجنب الإضرار بها حال نقدها، فإذا

ارتُكب شيء من ذلك بأمانة فلا ينبغى أن يمس ذلك حرية الكلام وحق النقد.

٣ـ أنه لا يمكن للموظف الرسمى أن يحصل على تعويض لتشويه سلوكه الرسمى إلا إذا أثبت أن مانُسب إليه كان كاذبا وبسوء قصد، فلا يكفى مجرد الكذب وإنما يتعين أن يتوافر سوء القصد لدى صاحب التعليق. وقد أوضح الحكم أن المتهمين لا علم لهم بكذب البيانات التى نشروها، ومن ثم فإن حسن النية يكون ثابتا لديهم وليس عليهم بعد ذلك من سبيل ، ولا بأس من سلوكهم فى النقد تبعا لذلك.

٤ ـ أن التعليق على مسلك رئيس الشرطة لم يكن له طابع شخصى، وإنما كان منصرفا فى جملته إلى نشاطه كرئيس الشرطة وليس إلى شخصه بالذات، وهو ما يجعله مشروعا ومبررا.

تشير المواثيق الدولية إلى قيود صريحة على حرية التعبير من أجل حماية حقوق وسمعة الأفراد. وفى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية تنص المادة ١٧ أن لكل شخص الحق فى الحماية القانونية ضد التعدى على شرفه وسمعته. وبالمثل يذكر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المادة ١٢ أنه «لا يجوز إخضاع أى شخص للتدخل المتعسف فى خصوصيته أو عائلته ، أو منزله ، أو مراسلاته ، ولا للتعدى على شرفه وسمعته» .

ولكن هذه الحماية ليست مطلقة إذا تعلقت بالصالح العام للمجتمع. ويقول د . على الغتيت مشيراً إلى أحكام النقض المستقرة .. «**إن كل منْ يتصدى لعمل عام يتحمل حتما مسئولية تصديه الأدبية والقانونية، وما يلازم ذلك من التعرض لوطأة حرية الفكر والرأى على صورة أشد مما يتعرض لها الفرد العادى، الذى لم يطمع فى الامتياز على غيره بالتعرض لقيادة الناس أو إرشادهم أو الإشراف على مصالحهم أو تدبير أمورهم» .**

ويذهب د. صالح منصور فى رسالة الدكتوراه المقدمة إلى الجامعة باللغة الفرنسية فى صفحة ٢٣٤ نقلاً عن الفقيه « باريملى» .. «**لا جدال فى أن للشخص العادى الحق المطلق فى أن يترك وشأنه ، ولكن فى ظل الديمقراطية عندما يقدم المرء نفسه إلى مواطنيه بأنه جدير بأن يحكمهم، فلا أعتقد بأن له الحق فى إقامة الحواجز والخنادق داخل وجوده، وأن يخطّ مناطق محرمة داخل شخصيته فإن منْ يهب نفسه يهبها بالكامل . وإذا كان لدى المرء أمور يرغب فى إخفائها فليس أمامه سوى أن يبقى فى حاله أو أن يقبل المخاطرة».** وقضت محكمة النقض فى ١٩٢٤/١١/٦ بأنه:«**من المتفق عليه فى جميع البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام مقبول بشكل عامّ وأوسع من الطعن فى موظف معين بالذات . وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم بأن يرى كل أعماله هدفا للطعن والانتقاد» .. (نقض ٦م١٩٢٤/١١ رقم ٧٧٤ لسنة ٤١ ق) .**

ويقول د. محمد عبد الله فى كتابه جرائم النشر ص١١٤:**«درجة تحمُّل الشخص العمومى تتناسب طرديا مع نوع المسئولية وجسامتها . فكلما كان الموضوع الذى تصدى له حساسا متصلا بعواطف الجمهور ، وكلما كانت المسئولية التى يتحملها جسيمة ، وكلما زاد ما ينبغى أن يحمل من وطأة حرية الفكر فى الشئون العامة بالنسبة للرجل العام . ويجب أن يسلم بأن التصدى للمسئولية وتكاليفها الجسيمة فى الموضوع الحساس معناه التعرض بأن يحكم عليه بعض الناس وهم فى حدود حسن النية حكما مبناه إساءة الظن نتيجة للقلق الطبيعى على ما يعتقدون أنه حيوى بالنسبة لهم .. ذلك القلق الطبيعى الذى هو مظهر إدراك المواطن واهتمامه بالشئون العامة وغيرته عليها ، أو قل هو مظهر لشدة شعور المواطن بواجبه العام فى النظام الديمقراطى» .**

إن التعرض للحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام ، ونقد أعمال وسلوكيات الموظف العام أو الشخص ذى الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة مباح مادام يستهدف المصلحة العامة، دون اشتراط أن يكون هذا التعرض وثيق الصلة بأعمالهم . فحق الصحفى فى التعرض للحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام لا يتحدد فقط بصلة النقد بأعمال هذا الشخص ، وإنما أيضا بمسلكه الشخصى والاجتماعى الذى يؤثر ويتأثر بحجم مسئوليته العامة .

إن النقد المباح يستمد مشروعيته من كونه صورة من صور ممارسة الحق وليس من اعتدال ألفاظه ، لذلك فحتى لو اشتط الناقد

فى نقده ، وحتى لو استخدم عبارات بالغة القسوة فإن ذلك ليس من شأنه إخراج النقد على حدود النقد المباح .

وقسوة عبارات النقد لا تصلح دليلا على سوء نية الناقد . وفى ذلك تقول المحكمة الدستورية العليا « **إن انتقاد القائمين بالعمل العام وإن كان مريرا يظل متمتعا بالحماية التى يكفلها الدستور لحرية التعبير عن الآراء، بما لا يخل بالمضمون الحق لهذه الحرية ، أو يُجاوز الأغراض المقصودة من إرسائها ، وليس جائزا بالتالى أن يفترض فى كل واقعة جرى إسنادها إلى أحد القائمين بالعمل العام أنها واقعة زائفة أو أن سوء القصد خالطها » . « ٩٣/٢/٦ الدعوى ٣٧ لسنة ١١ ق دستورية » .**

ويقول الدكتور : محسن فؤاد فرج فى كتابه « **جرائم الفكر والرأى والنشر** » ص ١٤٠ :

« حق النقد حين يرد على موضوع قابل له ، يكون واسع الحدود، فالنقد يبقى ويظل على براءته ولو كان خطأ ولو حصل بعنف أو حدة » جرائم النشر ص ٣١٥ هامشى ؛ وأخذت محكمة النقض بهذا النظر وقالت فى أحد أحكامها :

« ومتى كان الحكم متضمنا ما يفيد أن المتهم كان فيما نسبه إلى المجنى عليه فى الحدود المرسومة فى القانون للنقد الذى لا عقاب عليه فلا يقدح فى صحته إن كانت العبارات التى استعملها المتهم

مرة قاسية ».

« طعن ١٧٢٨ لسنة ١٨ ق ٤٩/١/٤ مجموعة أحكام النقض جزء ٢ بند ٩٢ ص ٧٣٨ » .

كما قضت محكمة النقض فى ٢٤/١١/٦ بأنه :

«حيث إن هذه المحكمة ترى أن كثيرا من العبارات الواردة فى المقالات المُشار إليها قد تعتبر من قبيل الإهانة، وأنها لو كانت موجهة إلى شخص معين فإنها تقع تحت طائلة القانون، ولكن بما أنه من المتفق عليه فى جميع البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات، وأن الشخص الذى يُرشح نفسه للنيابة عن البلاد يتعرض عن علم لأن يرى كل أعماله مُعرَّضة للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له وتبرير أعماله . والمناقشات العمومية مهما بلغت من الشدة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها النقد المباح إلى أبعد مدى نادت المحكمة الدستورية العليا بوجوب التسامح مع الشطط فى النقد» .
فقالت : « لا شبهة فى أن المدافعين عن آرائهم ومعتقداتهم كثيرا ما يلجأون إلى المغالاة، وأنه إذا أريد لحرية التعبير أن تتنفس فى المجال الذى لا يمكن أن تحيا بدونه فإن قدرا من التجاوز يتعين التسامح فيه، ولا يسوغ بحال أن يكون الشطط فى بعض الآراء

مستوجبا إعاقة تداولها ».

« دستورية عليا فى ٢٠/٥/٩٥ فى الدعوى ٤٢ لسنة ١٦ق ».

وفى حكم آخر قالت المحكمة الدستورية العليا :

« ولا يسوِّغ بحال أن يكون الشطط فى بعض الآراء مستوجبا إعاقة تداولها . وتقضى الحماية الدستورية لحرية التعبير ، بل وغايتها النهائية فى مجال انتقاد القائمين بالعمل العام أن يكون نفاذا لكافة الحقائق المتصلة بالشئون العامة وإلى المعلومات الضرورية الكاشفة عنها متاحا ، وألا يُحال بينهم وبينها اتقاء لشبهة التعريض بالسمعة فى غير مجالاتها الحقيقية لتزول عنه الحماية الدستورية لابد أن يقتطع من دائرة الحوار المفتوح المكفول بهذه الحماية مما يخلُّ فى النهاية بالحق فى تدفق المعلومات . وانتقاد الشخصيات العامة بمراجعة سلوكها وتقييمه وهو حق متفرع من الرقابة الشعبية النابعة من يقظة المعنيين بالشئون العامة الحريصين على متابعة جوانبها السلبية وتقرير موقفهم منها .
ومؤدى إنكاره أن حرية النقد لن يزاولها أو يلتمس طرفها إلا أكثر الناس اندفاعا أو أقواهم عزما » . « قضية ٣٣٧ لسنة ١١ ق دستورية ٦/٢/٩٣ الدفاع عن نفسه» .

ويضيف المستشار عوض المر: «**لا يمكن أن يكون مطلوبا من الصحفى أن يتحقق على وجه اليقين من أن الموظف الذى يتهمه**

بالانحراف قد فعل ذلك فعلا، فالصحفى ليس جهة تحقيق، وإنما هذا الإثبات اليقينى مسئولية النيابة العامة . والمطلوب من الصحفى قبل النشر أن يكون لديه قدر من المعلومات تعطى التحقيق الذى يجريه قدرا من المصداقية .»

القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٦
بتعديل بعض مواد قانون العقوبات :

فى الأول من يوليو٢٠٠٦، تم تعديل القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٦ وتمت الموافقة على تعديل بعض مواد قانون العقوبات . وجاء القانون مخيبا للآمال فقد تجاهلت الحكومة مطالب الصحفيين التى تضمنها مشروع القانون الذى تقدمت به النقابة، ففى الوقت الذى ألغى فيه عقوبة الحبس فى بعض المواد إلا أنه استحدث جريمة الطعن فى ذمة الأفراد التى لم تكن موجودة أصلا بقانون العقوبات، وقرر لها عقوبة الحبس والغرامة المشددة، بما يُعيد إلى القانون عقوبة الحبس على جريمة القذف من باب خلفى، كما يعنى عمليا إضفاء الحماية على الفساد والمفسدين وتحصينا لهم من النقد، ويفرض قيدا خطيرا يصل لمستوى المنع من أن تؤدى الصحافة الوطنية رسالتها ودورها فى كشف أوجه الانحراف والفساد وإهدار ثروات الشعب. كما عمل القانون على زيادة الغرامات بشكل كبير. وبعث الأستاذ جلال عارف رسالة بهذا المعنى إلى الرئيس مبارك،

وقرر أعضاء مجلس النقابة الدخول فى اعتصام مفتوح انضم إليه بعض أعضاء الجمعية العمومية، كما قرر أكثر من ٢٥ رئيسا لتحرير صحيفة خاصة وحزبية ـ فى سابقة مهمة فى تاريخ الصحافة المصرية ـ احتجاب صحفهم رفضا لإقحام مادة الذمة المالية التى تستهدف تكميم الأفواه وحماية الفساد والتى اشتهرت بمادة «أحمد عز!»، وقام المستشار زكريا عبدالعزيز رئيس نادى القضاة آنذاك بزيارة النقابة ولقاء النقيب والسكرتير العام وعدد من أعضاء المجلس وأعلن تضامن القضاة مع مطالب الصحفيين، وكذلك أعلنت العديد من النقابات وهيئات المجتمع المدنى تضامنها، وتوافد على مقر النقابة نقابيون ومواطنون من مختلف المحافظات لإبداء تأييدهم، وشهد يوم ٢٠٠٦/٧/٩ الذى كان يناقش فيه البرلمان المشروع وقفة حاشدة أمام مجلس الشعب ارتدى فيها الصحفيون ملابس السجن والملابس السوداء، وارتدوا قبعات رأس مكتوباً عليها أرقام عنابر السجن، كما حملوا الأقلام المقصوفة ورفع بعضهم أيديهم وقد كبلت بالأغلال ورفعوا شعارا باللغتين العربية والإنجليزية «تسقط الصحافة ويحيا الفساد».

كما نظم مجلس النقابة ورؤساء تحرير الصحف المحتجبة فى اليوم نفسه مؤتمرا صحفيا عالميا بمقر النقابة.

وقد أدى كل هذا التصعيد وبعد أن بلغت الأزمة ذروتها، إلى إعلان د.مفيد شهاب يوم الاثنين ٢٠٠٦/٧/١٠ أمام أعضاء مجلس الشعب أثناء مناقشة المشروع فى الجلسة الثانية، أن الرئيس مبارك

بحكم سلطاته الدستورية وبعد متابعته واهتمامه الكبير للمناقشات المطولة التى دارت حول مشروع القانون رأى إلغاء المادة التى تقضى بالحبس والغرامة فى جرائم الطعن بالقذف فى الذمة المالية للموظف العام.

وفى ٢٠٠٦/٧/١٩ أصدر مجلس النقابة بيانا أكد فيه أن إلغاء الحبس فى مواد السب والقذف والتعديلات التى جرت على بعض المواد الأخرى وإلغاء المواد التى كانت تجيز مصادرة الصحف هى مجرد خطوة على طريق إلغاء الحبس فى قضايا النشر وإزالة كافة القيود التى تُكبل حرية التعبير.

قوانين أخرى :

هناك عدد من القوانين الأخرى مثل قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، والذى يمنح لجنة شئون الأحزاب الحق فى حظر أى صحيفة حزبية فى سبيل « المصالح الوطنية العليا» - وهو تعبير غامض-، أو إذا ثبت أن الحزب ينتهك المبادئ المنصوص عليها فى المادتين ٣ و٤ من قانون الأحزاب السياسية وفقا للمادة ١٧ ، ومن الجدير بالذكر أن الصحيفة هى وسيلة أساسية للتواصل بالنسبة للأحزاب السياسية، كما أنها قناة شرعية للحزب للتعبير عن آرائه وأفكاره ومبادئه. هذا صحيح للغاية فى بلد مثل مصر، حيث إن وسائل الاتصال الأخرى غير متوافرة، ولأن الحق فى حرية

تكوين الجمعيات يخضع لقيود شديدة بموجب قانون الطوارئ، كما أن المعارضة بصفة عامة محرومة من التعبير عن وجهات نظرها من خلال وسائل الإعلام المصرية التى تسيطر عليها الدولة.

قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ :

صدر قانون المطبوعات منذ أكثر من ٧٠ سنة ؛ وعندما ارتأت الحكومة عام ١٩٧٨ بعض نصوص القانون جاء التعديل أكثر قيوداً. حيث تنص المادة ٢ من هذا القانون على إلزام كل مطبعة بإخطار الحكومة كتابيا قبل افتتاح المطبعة، وينبغى أن يتضمن الإخطار المكتوب الاسم والعنوان وجنسية الشخص واسم وعنوان المطبعة. وتنص المادة ٣ من القانون نفسه على إلزام كل مطبعة بإخطار الحكومة ، كتابة، قبل طباعة أى صحيفة، كما تنص المادة ٢٠ بإلزام المطبعة بإرسال ست نسخ من الصحيفة إلى وزارة الداخلية، ممهورة بتوقيع رئيس تحرير الصحيفة، وذلك مباشرة بعد طباعة العدد. أيضا تحظر المادة ٧ بيع أو توزيع منشورات فى الشوارع العامة أو فى المحلات التجارية من دون إذن خاص من وزارة الداخلية . وعلاوة على ذلك، ووفقا للمادة ٩ يمكن لمجلس الوزراء أن يحظر أى مطبوعة صدرت فى الخارج من دخول البلاد. ولوزير الداخلية الحق نفسه وفقا لنفس القانون (المادة ٢١) إذا كان يعتبر أن هذه المطبوعة تهاجم الأديان، أو تشجع الأفكار غير الأخلاقية، أو لأى سبب آخر. ويسمح القانون أيضا بمصادرة الصحف.

حالة الطوارئ بموجب القانون ١٦٢ لعام ١٩٥٨:

يعد قانون الطوارئ تهديدا رئيسيا آخر لحرية الصحافة، حيث عاشت مصر تحته باستمرار منذ إعلان حالة الطوارئ فى عام ١٩٨١، وذلك على الرغم من وعود رئيس الجمهورية المتكررة لوضع حد لحالة الطوارئ. وتعطى المادة ١٤٨ من الدستور الرئيس حق إعلان حالة الطوارئ «لفترات محدودة» بموافقة البرلمان .

وتمنح المادة ٣ الفقرة٢ من القانون ١٦٢، رئيس الجمهورية الحق فى الإشراف ومصادرة الصحف والمطبوعات والنشرات الدورية والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية قبل نشرها من أجل السلامة العامة والأمن القومى . ويخول المرسوم الرئاسى رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ وزير الداخلية باتخاذ ما يلزم من التدابير الواردة فى القانون ١٦٢ لعام ١٩٥٨ الخاص بحالة الطوارئ لتقييد عدد من الحريات، من بينها حرية التعبير .

نظرة تحليلية
لتطور العقوبات :

وبنظرة تحليلية على تطور العقوبات نلاحظ :

١- أن المشرع المصرى يميل باستمرار إلى استحداث القيود القانونية على حرية الرأى و التعبير وذلك باستحداث جرائم جديدة أو تغليظ عقوبات قديمة أو إضافة عقوبات تكميلية منها المصادرة وإغلاق المطابع .

٢- أن الأغلبية العظمى لهذه القوانين المقيدة لحرية التعبير والصحافة جاءت فى العهود التى ضاقت بالأصول الدستورية للحريات و ضيقت بالذات على حرية الصحافة مع تضييقها على الحريات العامة .

الباب الرابع :

محاكمات الصحفيين

حين تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم وحرياتهم وصنعوا لأنفسهم دولة ؛ كان الهدف هو حماية الضعيف من بطش القوى ؛ فاختاروا بعضاً منهم وأوكلوا إليه هذه المهمة ؛ وخصصوا له جزءا من مواردهم ؛ فإذا بالسلطة تطغى الحكام وتنسيهم مهمتم ؛ فيدعون أنهم مفوضون من الله فى حكم الناس ؛ بل إن الفراعنة ادعوا أنهم آلهة وعلى أفراد الشعب أن يعبدوهم ؛ وإذا بموارد الدولة تصبح أموالاً للحكام ؛ وامتلأت الأرض ظلماً وطغياناً وفساداً؛ فكان أن ابتكرت الشعوب مبدأ الفصل بين السلطات لتحد من هذه السلطة ؛ كما حرصوا على تذكير الحاكم أنه بشر، وتلك هى مهمة الصحفى. فنقد الحكام أمر مطلوب لصالح البشرية ؛ وحتى الأنظمة الشمولية حرصت أن تدعيه وأسمته بـ« النقد الذاتى» ؛ وفى الدول الديمقراطية لو مسَّ النشر الحاكم فهو صمام أمن وأمان وتحصين له ضد الظلم؛ والكل آمن ؛ ولا يعاقب أحد على النشر .

تعريف " الصحفى "
.. و شــرط الضمير :

ما تعريف الصحفى ؟ هل هو عامل ينطبق عليه قانون العمل ؟ أم موظف ينطبق علية قانون الموظفين ؟ أم أنه ليس بالعامل تماماً وليس بالموظف بتاتاً وأنه شئ ثالث .

فلو إعترفنا بأن الصحفى عامل فإننا نفترض تبعاً أنه يخضع لرب العمل و أن علاقة التبعية تقوم بينه و بين جريدته ؛ و لو افترضنا أنه موظف فأنه يخضع للسلم الإدارى و هو ما يتناقض مع حرية الرأى و التعبير .

ومن هنا ظهرت النظرية الهامة من أن الصحفى حين يعمل فى الجريدة إنما هو فى الأصل صاحب رأى و ضمير وأن التعاقد معه يتم على هذه الصفة و تأخذ كل النقابات الأوروبية فى مفاوضاتها وعقودها الجماعية بما يسمى « شرط الضمير» وفائدة شرط الضمير أن الصحفى لا يعتبر عاملاً يدوياً عليه أن يقدم جهد عضلياً مقابل أجر؛ وأنه لا يعتبر موظفاً إدارياً يخضع للسلم الإدارى والتبعية الإدارية بل يعتبر صاحب ضمير مهنى يلتزم صاحب العمل والإدارة ولكن واقع الحال فى مصر مختلف تماماً؛ فالصحفيون هدف سهل لبطش رؤساء المؤسسات وللملاحقة القضائية والسجن والتغريم والاعتداءات والمضايقات، وقد شملت هذه المضايقات عددًا من الصحفيين المعارضين ، فيما نال صحفيو جريدة «الشعب» النصيب الأكبر فى التحقيق والسجن .

- فى أكتوبر ١٩٩٣ تم احتجاز الراحل عادل حسين الأمين العام لحزب العمل ورئيس تحرير صحيفة «الشعب» السابق وصلاح بديوى وعلى القماش؛ بسبب موضوعات منشورة، وخضع المحتجزون للتحقيق.

- فى مايو ١٩٩٤ حكمت محكمة عسكرية على الصحفى عبد الستار أبو حسين المحرر العسكرى لجريدة «الشعب» بالسجن لمدة عام وغرامة مالية بسبب «مخالفة صحفية». وقد استمر حبس الصحفى عبد الستار ثلاثة أشهر فقط، بعد أن تم تخفيض مدة العقوبة .

قضية حسن الألفى :

فى ٢٤ -٢ – ١٩٩٨ صدر حكم بحبس مجدى أحمد حسين رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين ومحمد هلال الصحفى بالجريدة فى قضية اللواء حسن الألفى بالحبس ثلاثة أعوام إلا أن محكمة النقض برأتهم بعد مضىّ ستة أشهر من حبسهم.

قضية د . يوسف والى :

وفى قضية وزير الزراعة يوسف والى، الذى اتهمته جريدة «الشعب» بالخيانة لتعامله مع تل أبيب، واستيراد بذور فاسدة منها.

تم حبس كل من مجدى حسين رئيس تحرير الشعب وصلاح بديوى فى قضية مبيدات يوسف والى الإسرائيلية المسرطنة عامين ١٩٩٩- ٢٠٠٠ وتغريمهما ٤٠ ألف جنيه وحبس رسام الكاريكاتير

عصام حنفى لمدة عام .

قضية رؤساء التحرير الأربعة :

- إبراهيم عيسى - رئيس تحرير جريدة الدستور
- وائل الإبراشى - رئيس تحرير جريدة صوت الأمة
- عبد الحليم قنديل - رئيس التحرير التنفيذى لجريدة الكرامة السابق
- عادل حمودة - رئيس تحرير جريدة الفجر

تعود وقائع القضية إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦ حينما نظرت محكمة جنح الجمالية قضية مرفوعة من إبراهيم ربيع عبد الرسول المحامى بصفته عضوا فى الحزب الوطنى الديمقراطى واتهم رؤساء التحرير الأربعة بسب وقذف رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطنى متعمدين نشر شائعات كاذبة وبيانات عارية من الصحة وصور مسيئة لرموز الحزب والإساءة لسمعة البلاد فى الخارج.

وفى جلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦ بمحكمة الجمالية قضت المحكمة بعدم اختصاصها لتتم إحالة القضية إلى محكمة جنح العجوزة، التى أصدرت بدورها حكما فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٧ حكماً بالحبس سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة ١٠ آلاف جنيه فى الدعوى رقم ١٧٩٩ لسنة

٢٠٠٧ لكل من إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة (الدستور)، ووائل الإبراشى رئيس تحرير جريدة (صوت الأمة)، وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير جريدة (الكرامة) السابق، وعادل حمودة رئيس تحرير جريدة (الفجر)، وأدين الأربعة بتهمة الإساءة إلى رموز الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، وعلى رأسهم الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الحزب الوطنى، ونجله جمال مبارك الأمين المساعد لشئون السياسات بالحزب، إضافة لأعضاء بحكومة الحزب الوطني.

وقد استأنف رؤساء التحرير الأربعة، وقضت محكمة جنح مستأنف العجوزة فى ٣١ يناير ٢٠٠٩ بإلغاء حكم الحبس وبتعديل الحكم إلى غرامة ٢٠ ألف جنيه مصرى لكل منهم .

قضية صحة الرئيس مبارك :

فى يوم ٥ سبتمبر ٢٠٠٧ وبناء على شكوى تقدم بها سمير الششتاوى؛ محام وعضو بالحزب الوطنى ادعى فيها أنه أصيب بالهلع وكذلك أطفاله وأسرته من جراء نشر جريدة الدستور لشائعة مرض الرئيس حسنى مبارك ، فضلا عن تقرير قدمه ضابط أمن الدولة محمد برغش ، اتهم فيه عيسى بنشر أخبار كاذبة عن صحة الرئيس مبارك، وقد حققت نيابة أمن الدولة العليا مع إبراهيم عيسى وتحويل القضية لمحكمة جنح بولاق التى عقدت أولى جلساتها فى

الأول من أكتوبر ٢٠٠٧ بعد أن اتهمته النيابة بتعمد إذاعة ونشر أخبار وشائعات كاذبة، مما أدى لإلحاق ضرر بالمصلحة العامة وفى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨ قضت محكمة جنح مستأنف بولاق أبو العلا بتعديل الحكم المستأنف من ستة أشهر حبس إلى شهرين حبسا، قبل أن يصدر عفوًا رئاسيًّا عن إبراهيم عيسى فى ٦ أكتوبر ٢٠٠٨.

قضية إهانة رئيس الجمهورية :

بتاريخ ٥ إبريل ٢٠٠٦ نشرت جريدة الدستور مقالا بعنوان «مواطن من عرب الوراق يطالب بمحاكمة مبارك وأسرته ورد خمسمائة مليار جنيه قيمة القطاع العام والمعونات الخارجية»، وهو ما اعتبره بعض المحامين من أعضاء الحزب الوطنى والمقربين له من المقيمين فى حى الوراق بالجيزة، سبا فى حق رئيس الجمهورية، وإهانة فى حقهم!!

وقضت المحكمة بجلسة ٢٦ يونيو٢٠٠٦ بحبس المتهمين الثلاثة (إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة الدستور وسحر زكى المحررة بجريدة الدستور وسعيد عبد الله المحامى) سنة مع النفاذ وعشرة آلاف جنيه غرامة و٢٠٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

وقد تم استئناف الحكم وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠٠٧ أصدرت محكمة جنح مستأنف الوراق حكماً بإلغاء الحبس ورفع قيمة الغرامة

من عشرة آلاف إلى اثنين وعشرين ألفا وخمسمائة جنيه مصرى .

قضية جريدة الوفد:

أصدرت محكمة جنح الوراق فى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧ حكما بالحبس ضد كل من أنور الهوارى رئيس تحرير صحيفة الوفد، ومحمود غلاب نائب رئيس التحرير، وأمير سالم، المحرر البرلمانى بالجريدة سنتين مع الشغل وكفالة ٥ آلاف جنيه لكل منهم لإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس مع تغريم كل منهم مائتى جنيه مع إلزامهم بالمصاريف وأتعاب المحاماة.

وكان ١١ محاميا ينتمون إلى الحزب الوطنى قد أقاموا دعوى ضد الصحفيين الثلاثة بعد قيام الوفد بنشر وقائع اجتماع حضره المستشار ممدوح مرعى وزير العدل فى اللجنة التشريعية بمجلس الشورى يوم ٢٦ يناير ٢٠٠٧، ونقلوا عن وزير العدل توجيهه لبعض الملاحظات على إجراءات التقاضى اعتبروا أنها تمثل إهانة للسلطة القضائية، مؤكدين أن تلك التصريحات لم تصدر عن وزير العدل وأن ما جاء بالوفد يعتبر تشكيكا فى القضاء. وفى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٧ تنازل المدعون عن الدعوى أمام محكمة جنح الوراق الجزئية .

« سارق مصر الأول » :

أقام أحمد عز رجل الأعمال وأمين التنظيم بالحزب الوطنى دعوى ضد رئيس تحرير صوت الأمة السابق عبد الحليم قنديل بتهمة السب والقذف لنشره مقالا بعنوان « سارق مصر الأول»، وطالب عز بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه وفى أغسطس ٢٠٠٨ قضت محكمة جنح العجوزة بقبول الدعويين الجنائية والمدنية وحكمت بغرامة عشرة آلاف جنيه، ثم قامت النيابة العامة باستئناف الحكم أمام محكمة جنح مستأنف العجوزة، ، التى قضت فى يونيو ٢٠٠٩ بقبول الاستئناف وإلغاء حكم أول درجة لبطلان التكليف بالحضور فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨.

قضية وزير المالية :

تمت إحالة البلاغ المقدم من وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالى، ضد الكاتب الصحفى وائل الإبراشى - رئيس تحرير جريدة «صوت الأمة» وسمر الضوى، إلى محكمة الجنايات فى يونيو ٢٠١٠ بنص المادة «١٧٧» من قانون العقوبات، التى لم تستخدم من قبل إلا فى قضايا التنظيمات المسلحة، ولم يسبق استخدامها ضد صحفى فى قضية نشر .

وذلك رغم ما سبق الاتفاق عليه بين نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد ووزير المالية لوقف إجراءات التقاضى، وتأكيد النقيب أن القضية تمت تسويتها بين الطرفين، وأن الوزير قد تنازل عنها.

ومازالت القضية متداولة .

قضية وزير الخارجية :

إحالة الكاتب الصحفى حمدى قنديل إلى محكمة جنايات الجيزة بتهمة سبّ وقذف موظف عام بعد انتهاء مذكرة الإحالة، التى أعدتها نيابة شمال الجيزة الكلية و التى انتهت من تحقيقاتها فى البلاغ المقدم من أحمد أبو الغيط وزير الخارجية ؛ لكتابته مقالا بجريدة الشروق تعليقا على تصريحات الوزير التى وصف فيها إسرائيل بالعدو.

بعنوان «هوان الوطن وهوان المواطن »، ورد فيه ما اعتبره وزير الخارجية سبا وتشهيرا ، والإساءة إلى سمعة مصر، وأنه كان يقصد ذلك فى المقال، وذكر حمدى قنديل معلقا بمقاله إن وزير الخارجية تسقط من فمه كلمات كما تتساقط النفايات من كيس زبالة مخروم..

واستشهد قنديل ببعض التصريحات التى سبق أن أدلى بها أبو الغيط لوسائل الإعلام، ومنها قوله: إنه «سيكسر رِجْل أى فلسطينى يحاول عبور الحدود إلى مصر»، وكذا تصريحاته عن وجود اقتراح بإرسال قوات إلى السودان خلال مباراة مصر والجزائر، وكذا قوله لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس خلال مؤتمر صحفى مشترك بينهما عام ٢٠٠٧م: «هل أنتم راضون عني..

أم ترغبون فى إقالتي؟»، وقوله أيضا عندما سُئل عن المصريين المؤيدين للدكتور البرادعى الذين تم ترحيلهم من الكويت: إنه «لا يعلم عنهم شيئا وليس له علاقة بالأمر».

وقدم «قنديل» إلى النيابة «سي.دي» مسجلاً عليه حلقة من برنامج «صباح النيل»، شملت تصريحات لـ«أبو الغيط»؛ منها قوله -إثر اجتماع لأساتذة معهد الدراسات الإفريقية للتشاور معهم بشأن تأييد الدول الإفريقية وحصول مصر على مقعد بمجلس الأمن: «ياه هنروح نقابل الأفارقة تانى دول ريحتهم وحشة » .

ومازالت القضية متداولة .

الفصل الخامس :

الاعتداء البدنى على الصحفيين

الأقسى من الحبس والغرامة هو إهانة الكرامة الإنسانية للصحفى ومحاولة إلحاق الأذى البدنى به وتعميق الجرح النفسى له بتجاهل هذه الاعتداءات وعدم القبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة ؛ ومن أبرز هذه الحوادث:

- فى أغسطس ١٩٩٥ تعرض الكاتب الصحفى جمال بدوى رئيس تحرير صحيفة الوفد للاعتداء من قبل عشرة أشخاص قاموا بإخراجه من سيارته فى شارع صلاح سالم والاعتداء عليه بالضرب المبرح.

- فى ٢١ يونيو ١٩٩٥ تعرض الكاتب الصحفى محمد عبد القدوس لاعتداء مماثل .

- تعرض الكاتب الصحفى مجدى أحمد حسين رئيس تحرير جريدة الشعب لاعتداء من مجهولين فى شارع بورسعيد بالقرب من مقر الجريدة بحى السيدة زينب .

- فى ١١ أغسطس ٢٠٠٣ اختفى الكاتب الصحفى رضا هلال فى ظروف غامضة .

- فى فجر يوم ٢ نوفمبر ٢٠٠٤ (١٩ من رمضان) تم الاعتداء على الدكتور عبد الحليم قنديل حيث اختطف من أمام

منزله، وقام مجهولون باقتياده فى سيارة معصوب العينين مكمم الفم إلى الصحراء حيث أوسعوه لكما وركلا وتركوه عاريا بعد أن أبلغوه صراحة أن «يتكلم بأدب ولا يتطاول على الكبار» .

- فى ٢٥ مايو٢٠٠٥ تم الاعتداء على الأستاذة نوال على الصحفية بجريدة الجيل أمام نقابة الصحفيين وأثناء دخولها إلى مبنى النقابة لحضور دورة فى اللغة الإنجليزية .

- فى ١١ مايو٢٠٠٦ تم الاعتداء على الأستاذة عبير العسكرى الصحفية بجريدة الدستور .

- فى ٢١ سبتمبر تم الاعتداء على الأستاذة شيرين المنيرى الصحفية بالأهرام .

***

من كل ما سبق يتضح بما لايدع مجالاً لشك أن :

- الصحافة فاقدة الحرية وفاقدة للمعايير المهنية الصارمة وعاجزة عن خلق رسالة إعلامية مبتكرة وذات خصوصية .

- المؤسسات الصحفية القومية محميات للفساد والنهب المنظم بما

جعلها رهينة المحبسين (الدعم الحكومى ولوبى الإعلانات الذى أفسد الصحافة والصحفيين).

- تآكل دور نقابة الصحفيين كمظلة حماية لأعضائها جعل الصحفى هدفا سهلا للترويع و الاعتداء والملاحقة القضائية وبطش قيادات المؤسسات الصحفية .

***

.. ومن ثم أصبح الهروب إلى «الفضاء المُرمز أو المُخلق Cyberspace»* ضرورة لابد منها للصحفيين الذين يعانون القهر؛ فكانت «الصحافة الاليكترونية»، وكان «النشر الالكتروني» طوق النجاة للكتاب الذين يعانون من جراء الاستبداد.. وأيضا كان هروب المهمشين الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإعلام الرسمي للتعبير عن مشاكلهم وأحلامهم إلى منصات إطلاق الحسابات على مواقع « التواصل الاجتماعي Social Media »، و«المدونات Blogs»، وكان « الإعلام البديلِ Alternative Media».

---

* اشتقاق من منطقة سيبريا الروسية ذات التاريخ المعروف بقهر الإنسان وتحطيم إرادته وكبح حريته، ويرى د. نبيل على في كتابه « الثقافة العربية وعصر المعلومات» أن : « أفضل ترجمة للمصلح هو الفضاء الرمزي، وهو ذلك الفضاء الذي يتخلق عندما يدخل الإنسان إلى الإنترنت أو الحاسب ويتحلل من واقعه المادي ويتفاعل مع الواقع المتخيل الذي تتيحه الشبكة أو الحاسب» .

الفصل السادس :

الصحـــافة الورقية
تحديات البقـــــاء

لم يعد انتظار مشهد النهاية مقصورًا على صحافة «مصر المحروسة» وحدها بل شمل المشهد صحافة بلدان كثيرة، وإن اختلفت الأسباب وتعددت العلل وتنوعت!!

ففى محاولة لمنح قُبلة الحياة للصحافة الورقية فى العديد من بلدان العالم؛ انعقد المؤتمر العالمى للصحف فى يونيه ٢٠١٠ فى دورته الـ ٥٨ بمدينة سيول بحضور أكثر من ألف مشارك من حوالى ٨٠ دولة ما بين محرر وناشر ومقدمى خدمات الإنتاج الصحفى. بتنظيم من الجمعية الدولية للصحف ومقرها باريس. وعلى جدول أعمال المؤتمر طُرحت تساؤلات حول مستقبل الصحافة المطبوعة وما تعانيه من مشكلات، والتحديات التى تواجهها والحاجة إلى تطوير تقنيات وأساليب جديدة فى ظل استمرار الانخفاض على طلبها فى السنوات الأخيرة.

ولكن الشواهد كلها تؤكد عدم قدرة الصحافة الورقية على الصمود فى مواجهة حتمية التطور والتحديث اللذين يفرضهما دوران عجلة الحضارة، وأنها باتت تنتظر رصاصة الرحمة.

فالقارئ لم يعد يستجيب ويتفاعل مع الصحيفة أو المجلة الورقية أو يُقبل على شرائها؛ مهما فعلت من طرق ووسائل لتطوير وتغيير الشكل والمضمون، بالإضافة إلى ظهور الأجيال الجديدة من الشباب التى تفضل الصحافة الإلكترونية عليها لما لها من ميزات نقل النص

والصورة معا لتوصيل رسالة متعددة الأشكال والاحتفاظ بالقارئ الإلكترونى أكبر قدر ممكن بتقديم مميزات منها السرعة فى معرفة الأخبار والتحديث الدائم لها على مدار الساعة من خلال المواقع الإلكترونية التى تختص بنقل الخبر والحدث، وتتناول الأحداث اليومية بأقل الصحفيين وتحليلاتهم ووجهات نظرهم مثلما يحدث تمامًا على صفحات الجرائد، ودون حاجة لشراء الجريدة أو المجلة، مما وفّر ثمن الاشتراك فى المطبوعات بأنواعها .

وأيضًا بالنسبة للمعلن الذى أصبحت الساحة الإعلانية أمامه أكثر رحابة واتساعًا وتنوعًا بتعدد وسائل الإعلام المختلفة وتقديمها لعروض مغرية للغاية وأكثر جاذبية وربما أقل أسعارًا من هذه الإصدارات التى انخفض توزيعها الآن بشكل كبير، مما لا يعود بالنفع والفائدة عليه.

مما دفع العديد من الصحف الورقية للبحث عن مخرج من أزمتها فى ظل التراجع المستمر فى أعداد توزيعها؛ وتكبدها خسائر مالية ضخمة من خلال محورين:

١ ـ تسريح مئات الموظفين.

٢ ـ التوقف عن الإصدار المطبوع والتحول إلى إصدار إلكتروني.

٣ – إعلان الصحف تحويل موقعها على شبكة الإنترنت إلى موقع لا يسمح بتصفح مواده إلا لقاء مقابل مالى . وهى مجازفة وجدت فيها خلاصها، على الرغم من المخاطرة بفقدان جمهورهم والإعلانات.

الصحف البريطانية :

١ - «ترينيتى جروب»

«ترينيتى جروب» هى المؤسسة التى تُصدر صحف « دايلى ميرور» و « صنداى ميرور» و « ذا بيبول»، وقد أعلنت المؤسسة تراجع توزيع دايلى ميرور ليصل إلى (مليون و٢٣٨ ألف نسخة يوميًا) بتراجع قدره ٨ ٪عن العام الماضى. أما صنداى ميرور فقد هبط توزيعها إلى (مليون نسخة يوميًا) بتراجع ٧ ٪ عن العام الماضى. لكن التراجع الأكبر سجّلته ذا بيبول التى انحدر توزيعها إلى (٥٥٣ ألف نسخة فقط). بتراجع قدره ٩ ٪.

وربطت مؤسسة «ترينيتى ميرور» بين قرارها الاستغناء عن ١٤٠ صحافيًا، وهو رقم ضخم جدا، مقارنة بالعدد الإجمالى للإعلاميين فيها فى «دايلى ميرور» و«صنداى» و «ميرور» و «ذا بيبول» وبين إعلانها إنشاء «غرفة أخبار متعددة الوسائط

الإعلامية» مرتبطة مباشرة بالنظام الإخبارى على شبكة الإنترنت «Content Watch» ويعد الخفض فى عدد الصحفيين أكثر من ٢٥ ٪ من مجموع الإعلاميين فى صحيفتى «الميرور» (اليومية والأحد) و«ذا بيبول»، وهذا التسريح هو الأوسع بين وسائل الإعلام البريطانية التى تقوم كلها بخطوات من هذا النوع، ولكن ليس بحجم خطوة «ترينيتي»، التى أعلنت أنها ستدمج قسمى الصحافة المطبوعة مع الصحافة الرقمية (ديجيتال)، وشددت على أن الصحف الثلاث ستحافظ على قيمتها ومصداقيتها وهويتها الفريدة، و أن كل صحيفة سيبقى على رأسها رئيس تحرير.

٢ - التايمز

وسجلت صحيفة التايمز تراجعًا ضخمًا فى عدد توزيعها بلغ ١٤ ٪ عن العام الماضى. إذ أظهرت أرقام التوزيع الرسمية لشهر أبريل الماضى أن تايمز وزعت٥٠٦ آلاف نسخة مقارنة بـ ٥٩٠ ألف نسخة فى أبريل ٢٠٠٩.

٣ – جارديان

سجلت صحيفة جارديان بدورها تراجعًا مماثلاً، إذ باتت اليوم توزع ٢٨٨ ألف نسخة يوميًا (إحصاء أبريل) بعدما كانت توزّع ٣٤٣ ألف

نسخة فى الشهر ذاته من عام ٢٠٠٩. وبذلك تبلغ نسبة تراجعها ١٥ ٪ عن العام الماضى.

وجاء هذا التراجع فى وقت أعلنت « مجموعة جارديان الإعلامية»، مالكة الصحيفة خسائر السنة المالية السابقة ارتفعت من ٩٦,٧ مليون جنيه إسترلينى إلى ١٧١ مليون جنيه إسترليني؛ وخسائر «جارديان» للسنة المالية ٢٠٠٩،٢٠١٠ ـ أعلى بكثير.

٤ ــ إندبندنت

صحيفة الإندبندنت كانت الأكثر تعرضا لتداعيات الأزمة وتراجع توزيعها بنسبة ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ فلم تعد توزع أكثر من ٢٠٠ ألف نسخة يوميًا.

ولجأت الصحيفة إلى محاولة استرجاع نسبة خسائرها فعرضت على القراء الجدد شراء أعدادها بسعر رمزى جنيه واحد طوال فترة تجريبية لمدة شهر إلا أن محاولتها فشلت.

الصحافة الأميركية :

١ـ كريستيان ساينس مونيتور

أعلنت كريستيان ساينس مونيتور الصحيفة اليومية توقفها عن الصدور الورقى وهى الصحيفة العريقة التى تصدر منذ ما يقرب من قرن كصحيفة مطبوعة يوميًا لكنها لم تستطع أخيرًا أن توفر تكاليف صدورها؛ وكان عددها الصادر فى أواخر مارس ٢٠٠٩ آخر عدد يومى ورقى لها واستمرت فى إصدار عدد أسبوعى حتى أكتوبر ٢٠٠٩ وبعدها انتهى عهدها بالورق .

وأرجعت الصحيفة السبب فى إلغاء النسخة المطبوعة إلى تراجع توزيعها وكذلك تراجع عائدها من الإعلانات.

٢ ـ سياتل بوست

فى يوم ١٥ مارس ٢٠١٠ توقفت صحيفة سياتل بوست اليومية عن الصدور، والتى كانت تصدر يوميا من مدينة سياتل الأميركية طوال قرن ونصف القرن، وأعلنت إدارة الصحيفة أن توقفها سيكون عن الإصدار المطبوع فقط، وأنها قررت أن تتحول من نسخة ورقية

إلى أخرى إلكترونية، وأرجعت الإدارة السبب فى هذا التحول إلى تراجع العائد من الإعلانات الورقية، وكذلك اتجاه غالبية المعلنين إلى الصحافة الإلكترونية.

٣ ـ نيويورك تايمز

تواجه صحيفة «نيويورك تايمز» أشهر الصحف الأمريكية مشكلة مالية فتقدر ديونها بمليار دولار، ولا تملك منها كسيولة سوى ٦٠ مليون دولار، وسجلت أسهمها تراجعًا بنسبة ٥٥٪ خلال العام ٢٠٠٩ واضطرت الصحيفة إلى إلغاء وظائف ١٠٠ صحفى أى ٨٪ من كادر التحرير وفتحت باب الاستقالة.

٤ ـ واشنطن بوست

صحيفة واشنطن بوست الشهيرة أعلنت أنها تعانى ضائقة مالية وأغلقت مكاتبها فى مختلف الولايات المتحدة وأبقت على المكتب الرئيسى لتغطية جميع الأحداث من واشنطن. كما قررت وقف إصدار عددها الأسبوعى الخاص الذى صدر منذ ٢٥ عامًا بعد أن انخفضت نسبة توزيعه من ١٥٠ ألف نسخة إلى ٢٠ ألفًا فقط، وأعلنت مجموعة واشنطن بوست الصحفية الأمريكية عرض المجلة الأسبوعية نيوزويك للبيع لأنها لم تستطع وقف خسائرها التى تأثرت من انهيار سوق الإعلان وتنامى الإنترنت ووصلت

خسائر واشنطن بوست فى الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالى ٧,١٦٦ مليون دولار.

الصحافة الفرنسية :

١ ـ لوموند

صحيفة لوموند الفرنسية اليومية واحدة من أكثر الصحف الفرنسية التى تحظى بالاحترام وتعد مرجعًا للصحافة المكتوبة اضطرت إلى التخلى عن جزء من استقلالها، فقد أجبرتها الخسائر المالية المتراكمة على البحث عن مستثمر لمشاركتها لزيادة رأس مالها، خاصة بعد إعلان مجموعة «لاجاردير» التى تملك ١٧٪ من مجموعة لوموند منذ ٢٠٠٥ أنها لن تزيد حصتها ، ويعتبر بيع «لوموند» نقطة تحول تاريخية لصحيفة تأسست منذ عام ١٩٤٤ وأدارتها شركة يملكها الصحفيون العاملون بها على مدى ٦٠ عامًا.

وتعد لوموند صحيفة النخبة السياسية والثقافية فى فرنسا والعالم قد شهدت منذ حوالى أربع سنوات عجزًا ماليًا يزيد على ٩٠ مليون يورو ورأس مالها موزع بنسبة ٥٢٪ على العاملين من صحفيين وكوادر وموظفين و٤٨٪ على شركاء فرنسيين بينهم مجموعة

إعلامية كبرى وقراء.

ولوموند مثلها مثل الصحف الفرنسية الأخرى تعانى انخفاض مبيعاتها وتوزيعها نتيجة منافسة الصحف الإلكترونية الذى أدى إلى قلة عدد القراء.

٢ ـ لوفيجارو

فى لوفيجارو وفى ظل تدهور الأوضاع المالية للصحف الفرنسية وهزيمتها أمام عالم الإنترنت، سرّحت الصحيفة أكثر من ٥٠ صحفيًا لتقليل النفقات.

الصحافة العربية :

١ ـ جريدة النهار

أعلنت جريدة النهار الاستغناء عن نحو خمسين صحافيا، وجريدة النهار من كبرى الصحف اللبنانية والعربية وتصدر منذ أكثر من ٧٥ سنة دون انقطاع ولها ثقل محلي وإقليمي ودولي ولها دور بارز فى نقل وتحليل أحداث وتطورات الأزمات اللبنانية المتتالية إلى حد التأثير فى مجرياتها.

وقالت مصادر النهار إن الأمر لا يعدو كونه إعادة هيكلة على خلفية وطأة الأزمة المالية التى تمر بها كل القطاعات.

ويرجع موقع سويس إنفو الأسباب المباشرة لهذه الأزمة أنها متصلة بالأزمة الاقتصادية العالمية التى دفعت بعض كِبار الممولين العرب إلى وقف أو تقنين مساعداتهم للإعلام اللبنانى. وعلى سبيل المثال؛ عمد الأمير السعودى الوليد بن طلال الذى خسِر على ما يقال؛ بلايين الدولارات فى المؤسسات المالية الأمريكية المفلِسة؛ إلى حجب أو خفْض مساعداته لـ «النهار» وأجهزة إعلام أخرى؛ كما توقع الخبر أن مموِلين لبنانيين وعربا آخرين سيفعلون مثل ذلك قريبًا.

سبب ثانٍ: هو الانخفاض الكبير فى موازنات الإعلانات التى هبطت بمعدل ٢٠٪، الأمر الذى يعنى أن الأزمة المالية التى ضربت منطقة الخليج العربي؛ وصلت أخيرًا إلى الضفاف اللبنانية؛ والتى كان يجب أن تصِل قبل ذلك؛ لولا أن التمويل العربى والإيرانى الكثيف للانتخابات اللبنانية (نحو ٣ بلايين دولار على ما يقال)؛ منح الإعلام اللبنانى فُرصة انتعاش مؤقت.

سبب ثالث: يتمثل فى الهبوط السحيق فى نسبة قراء الصحافة المكتوبة؛ بفعل التقدّم الساحق للصحافة الرقمية.

٢ ـ مجلة «المجلة» السعودية

توقفت مجلة المجلة السعودية عن الصدور ورقيًا فى أول مارس٢٠٠٩، وتحولت إلى نسخة إلكترونية، ويأتى ذلك بعد صدورها كمجلة مطبوعة طوال عقدين من الزمان.

٣ ـ جريدة الوقت

احتجبت جريدة الوقت البحرينية اليومية عن الصدور فى ١٥ ـ ٤ ـ ٢٠١٠ جراء العجز المالى وعدم القدرة على سداد مرتبات العاملين.

٤ ـ جريدة أوان

أعلنت إدارة جريدة «أوان» الكويتية فى ٢ مايو ٢٠١٠ أنها ستتوقف نهائيا، وجريدة أوان صدرت قبل نحو ثلاث سنوات برئاسة الدكتور محمد الرميحى الذى أبلغ العاملين فى صحيفته بصعوبة الاستمرار فى ظل الأزمة المالية الصعبة التى تعيشها الصحف الكويتية الورقية عامة.

٥- جريدة الصوت

فى الأول من فبراير ٢٠١٠ صارح يوسف السميط ناشر جريدة "الصوت» الكويتية قراءه بأن الأزمة المالية العالمية اختارت صحيفته كضحية لها من شارع الصحافة، ليعلن فى مقال افتتاحى أن الصوت ستتوقف قسرا عن الصدور بسبب الأزمة المالية

٦ – مجلة نيشان

أعلن مسئولو مجلة "نيشان" المغربيّة توقفها عن الصدور بسبب المقاطعة التي استهدفتها منذ أغسطس ٢٠٠٩ مما ألحق بها خسائر مادية بلغت ١٠ ملايين درهم ، وتأسست هذه المجلة سنة ٢٠٠٦ ، وهي النسخة العربية من صحيفة "تل كل" باللغة الفرنسية.

وصرح أحمد بن شمسي مدير المجلة أن هذا الإغلاق بمثابة إعدام مبرمج لنيشان وهو نتيجة مقاطعة الإعلانات التي بادرت بها أوساط مقربة من السلطة . و أوضح أن خط نيشان و لهجتها و المحرمات التي تمكنت من كسرها من الأسباب التي أدت إلى توقف نيشان .

وأعلنت منظمة مراسلون بلا حدود أن مقاطعة أصحاب الإعلانات الصحيفة بدأت بعد الرقابة في أغسطس ٢٠٠٩، أي بعد نشر استطلاع حول " محمد السادس، عهد دام عشرة أعوام " نشرته

نيشان وتل كل وصحيفة لوموند في آن واحد .

الصحافة الفلسطينية:

الصحافة الفلسطينية نموذج فريد ونادر بين صحافة العالم لعدة أسباب:

١ – لأن فلسطين هى الدولة الوحيدة المحتلة فى القرن الـ٢١.

٢ـ أن الصحف الفلسطينية اليومية توزع مجتمعة ٤٠ ألف نسخة يوميا (ثلاث صحف يومية مرتبطة مع حركة فتح، كما أن هناك صحيفة يومية جديدة تصدر فى غزة مرتبطة مع حركة حماس.)
٣ ـ لأنها أخفقت فى توفير ما يحتاجه القارئ الفلسطينى، إذ لا يمكن مناقشة الإعلام الفلسطينى بدون مناقشة القضية الوطنية الفلسطينية وهذا اثّر سلبيا على الصحافة حيثُ إن السياسة طغت على كل شيء، فلم تعد الصحافة مهتمة بالاقتصاد أو بالرياضة.. وتحت الاحتلال ورغم الظروف التى يمر بها الشعب الفلسطينى يبقى الإنسان الفلسطينى إنسانا؛ وله اهتمامات إنسانية ومعيشية أخرى غير السياسة .

٤ ـ الأوضاع الصعبة التى يعيشها الصحفيون نتيجة الصراع

الفصائلى وعمليات التهديد والضرب وحتى القتل التى تعرض لها صحفيون فى عملهم، كما أن العديد من الصحفيين يضطرون إلى العمل فى أكثر من وظيفة للحصول على رواتب تكفيهم مما يؤدى إلى تقليل اهتمام الصحفى فى وظيفته الأساسية.

٥ – الخضوع لنوعين من الرقابة؛ الرقابة العسكرية لسلطات الاحتلال والرقابة الصارمة من السلطة الوطنية الفلسطينية فى ظل قانون المطبوعات والنشر الذى أقره الرئيس الراحل ياسر عرفات، وقد عبر الصحفيون الفلسطينيون عن الحرية التى أتاحها لهم الفضاء الإلكترونى بقولهم:

«مدفعية الإنترنت هدمت أسوار الرقابة».

فمنذ عدوان يوليو ٢٠٠٦ على بيروت ، أدرك الاحتلال أهمية الإنترنت للتأثير في الرأي العام العالمي. خاصة وأن مجموعة من الشباب الفلسطينى بدأت تحاصر الكيان العبري عبر مجموعة صور تظهر إحراق مسجد الأنبياء وتمزيق مصاحفه وصور مجنّدين ينتهكون حقوق الأسرى الفلسطينيين منها الشريط الذي بُثّ على «يوتيوب» والذي صوّر أحد الجنود الإسرائيليين وهو يرقص أمام أسيرة فلسطينية و هو ما فضح تجاوزات الاحتلال بحقّ الأسرى الفلسطينيين .وقبل حادثة «الجندي الراقص»، نُشر على «فيسبوك» فى أغسطس الماضي صور المجنّدة السابقة إيدن أبرجيل المبتسمة

إلى جانبها أسير معصوب العينين .

وقد اختارت إسرائيل الردّ على مهاجميها عبر الشبكة العنكبوتية نفسها. إذ جنّدت مجموعة من المدوّنين لتحسين صورتها التي تزعزعت أمام الرأي العام منذ العدوان على بيروت فى يوليو ٢٠٠٦ و العدوان على غزة (ديسمبر ٢٠٠٨) . وصولاً إلى الاعتداء على " أسطول الحرية فى ١٣ ـ ٥ ـ ٢٠١٠ .

وقد عبر مدير مجلس المستوطنات في الضفة الغربية نفتالي بينيت عن قلقه بعد انتشار صور انتهاكات حقوق الأسرى بقوله: «المعركة الحقيقية ليست عسكرية فأكبر تهديد لإسرائيل اليوم هو عجزها عن استعمال الجيش لحماية نفسها بسبب الرأي العام العالمي» في إشارة إلى الإحراج الذي سبّبته صور الجنود على فيسبوك .

***

وفى دراسة للدكتور ماجد سالم تربان بعنوان «الصحافة الإلكترونية الفلسطينية» دراسة مسحية؛ لنيل درجة الدكتوراه فى الصحافة الإلكترونية؛ إشراف أ. د. أشرف صالح أستاذ الصحافة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة انتهى الباحث إلى: «الصحافة الإلكترونية الفلسطينية، كمثيلاتها فى الدول العربية إلا أنها بدأت فى أواخر التسعينيات مع تطور شركات الإنترنت والخدمات

التى تقدمها، وأصبح هناك العديد من مواقع الصحف الإلكترونية الفلسطينية على الشبكة التى تعمل على شرح القضية الفلسطينية للعالم أجمع، مخترقة بذلك الحصار الصهيونى على أبناء الشعب الفلسطينى، وممثلة فى ذلك سيادة فلسطين فى الفضاء المعلوماتي؛ مما استدعى ضرورة تقييم هذه المواقع والتعرف على واقعها من ناحية الشكل والمضمون؛ وكذلك دراسة القائم بالاتصال فى هذه الصحافة المهمة والفاعلة؛ فى ظل خصوصية هذه المواقع ومنافسة وسائل الإعلام الإلكترونية الإسرائيلية».

ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التى قام بها الباحث توصل إلى أن غالبية الصحف الإلكترونية الفلسطينية اليومية والأسبوعية، وكذلك المجلات الإلكترونية التى تدير مواقع الكترونية لها عبر الإنترنت تقدم أخبارا وصورا تم نشرها فى الصحيفة المطبوعة؛ وكتبت خصيصا لها؛ بل وتحرص على نشر القليل مما يتصدر صفحاتها على موقعها الالكتروني؛ كما لا يتم تحديث الموقع الإلكترونى إلا بعد صدور الجريدة بفترة كبيرة؛ ولا تتم الاستفادة من تقنيات النشر الإلكترونى سواء فى المضمون أو طريقة عرضه؛ كما أن التقنية المستخدمة تعد بدائية؛ ويتعارض هذا الوضع مع الإمكانيات التى يمكن أن تتيحها الصحف الإلكترونية فى ظل سياسة إغلاق الصحف المطبوعة؛ ومصادرتها؛ واعتقال محرريها فى فلسطين؛ إذ بمقدور الصحف الإلكترونية أن تلعب دورًا مؤثرًا من الناحيتين السياسية والوطنية فى كل أرجاء الأراضى

الفلسطينية، وبمقتضاه تستطيع هذه الصحف أن تلعب دورًا مهما فى فضح سياسات المستعمر الصهيونى والتغلب عليها.

تصفح لقاء
مقابل مالي:

وقد أعلنت العديد من الصحف تحويل موقعها على شبكة الإنترنت إلى موقع لا يسمح بتصفح مواده إلا لقاء مقابل مالى منها مجلة «أنتلجنسرجورنال» و«لانكستر نيو ايرا » التى أعلنت أنها تعتزم الشروع فى ذلك خلال الأشهر القليلة المقبلة باستخدام برمجيات تسميها المنافذ الإعلامية PRESS + ، كما أبدت وسائل إعلام أخرى اهتمامًا بهذا التوجه منها « ذى فايتفيل أوبزرفر» بولاية نورث كارولاينا وموقع « جلوبال بوست » الإخبارى فى بوسطن بولاية ماسيشو سيتس.

وكان عدد محدود جدًا من الصحف قد بدأ يفرض أجورًا على القراء الإلكترونيين منها « وول ستريت جورنال » و« فايننشيال تايمز» و « نيو داى». وأعلنت صحيفة «نيويورك تايمز» أنها تخطط للاحتذاء بنظيراتها السابقات.

وفى ٢٠٠٩ استثمر رجل الأعمال ستيفن بريل وشركاؤه فى هذا المجال؛ فأسسوا مشروعًا باسم « جورناليزم أونلاين » من

أجل تطوير نظام مرن يصبح معيارًا لبقية الصحف مقابل تحصيل ٢٠ ٪ من إيرادات العملاء الذين لديهم قراء على الإنترنت كرسوم تذهب للمشروع.

أقدمت مؤسسة نيوز إنترناشيونال الناشرة لصحيفتى التايمز والصنداى تايمز البريطانيتين على خطوة جديدة فى مجال الحد من المطالعة المجانية للصحف على شبكة الإنترنت. فاعتبارا من يونيو لن يصبح فى مقدور زوار الإنترنت الاطلاع على الصحيفتين مجانا على شبكة الإنترنت.

وستبلغ تكلفة المطالعة جنيها استرلينيا واحدا فى اليوم أو جنيهين مقابل الاشتراك لمدة أسبوع.

واعتبارا من مايو ٢٠١٠ تم إطلاق موقعين للتايمز وصنداى تايمز، وسيكون الولوج إلى الموقعين مجانا لفترة تجريبية محددة يتم بعدها المطالبة بالاشتراكات التى تتيح الدخول إلى موقعى الصحيفتين.

وقالت شركة نيوز انترناشونال إن هذه الأسعار بسيطة وفى المتناول ، غير أن المنافسين يقولون إن من شأن هذه الخطوة أن تؤدى إلى خسارة الصحيفتين للآلاف من القراء على الإنترنت الذين سيكون بوسعهم الاستمرار فى الاطلاع على الأخبار على المواقع

الأخرى مجانا.

وقد أعلن محرك البحث جوجل فى نهاية ٢٠٠٩ أنه سيصبح فى إمكان ناشرى الصحف تحديد عدد تقاريرها الإخبارية التى يمكن الاطلاع عليها مجانا عبره. وجاء هذا التراجع بعد أن اتهم بعض ناشرى الصحف جوجل بجنى أرباح على حساب المواقع الإلكترونية للصحف.

وبعد أن ترددت أنباء أن شركة ميكروسوفت قد عرضت على «شركة نيوز كوربوراشن» التى يملكها عملاق الإعلام العالمى روبرت مردوخ أن تحصل على الحقوق الحصرية لتوزيع أخبارها عبر الإنترنت.

****

وهو ما يقطع أن الصحافة الورقية تواجه تحديات صعبة ومصيرية فى ظل التحدى الذى جلبته الصحافة الإلكترونية وما فرضته من واقع على الساحة الإعلامية من حضور مهنى ثقيل ومتزايد يعتمد الحقيقة والمعلومة والرقم الموثق، ويؤمن بحرية الرأى والتعبير، ويؤكد حق المواطن فى الحصول على المعلومات من مصادرها، وحريته فى تداولها بكل الأساليب، دون إخفاء أو حجب أو تزويق

وتلوين.. مما جعلها تحكم بشكل من الأشكال إلى جانب السلطة السياسية وهى فى هذا السياق تسمى بالسلطة الرابعة بعد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بل أصبحت سلطة عابرة لكل هذه السلطات وحاكمة لها.

وبدء التفكير بصوت عالٍ فى تحويل هذه الإصدارات الورقية المتعثرة والخاسرة إلى صحف ومجلات إلكترونية على الإنترنت مثلما فعلت بعض الصحف والمجلات الكبرى فى أمريكا وبريطانيا، وتحولت بنفس الاسم وهيئة التحرير من صحيفة أو مجلة ورقية إلى صحيفة ومجلة إلكترونية، وبدأت بالفعل تستعيد نشاطها وحيويتها وتخفض تكاليف إصدارها الورقى بل وتسعى إلى تحقيق أرباح من خلال التسويق الإلكترونى ونشر إعلانات إلكترونية على موقع الصحيفة أو المجلة على الإنترنت.

وخاصة أن هذه المواقع منظمة من حيثُ التصميم والإنشاء، وتخصيص الأبواب، من ثقافية، أدبية، سياسية، فنية، اجتماعية، وهناك مواقع بأبواب ثابتة وتصميم جذاب وأنيق، تتضمن أبوابا ومحاور منها ما تخص السياسة،والاقتصاد، والصحة والثقافات، والمواقع التى من هذا النوع تؤدى وظيفة صحفية كاملة ، وهى موجهة توجيها صحفيا سليما، وهى مؤسسة صحفية لها وظيفة توجيهية ويعمل فيها عدد من الصحفيين المختصين حسب الأبواب الموجودة فى الموقع، بما أثر بشكل حيوي ومباشر على حركة الصحافة الورقية، بما وفرته هذه المواقع من سبل سهلة للحصول

على الخبر ومتابعة الحدث أولاً بأول.

بالإضافة لغياب مقص الرقيب على المواد الصحفية التى يتم نشرها نظرا لأن الإنترنت عبارة عن عالم مفتوح خاصة أن هذه المواقع لا يمكن معرفة البلد الذى يوجد فيه صاحب الموقع، وبالتالى تعتبر نفسها تعمل على نطاق عالمي وتخدم الإنسان فى كل مكان، فهى لا تحمل هوية بلد معين،و لا تخدم شعبا بعينه، إنما تخدم ثقافة بعينها، مثل الثقافة العربية نظرًا للغة التى تنشر بها المواد فيه، عدا المواقع التى تحمل أسماء البلدان، فهذا النوع من الصحافة ولدت بين أيدى التكنولوجيا والعولمة لذلك تراها تعبر الحدود ولا تعترف بالفواصل والحدود التى تحدد الهويات والأجناس والقوميات.فالصحفيون الذين بدأوا مع هذا النوع من الصحافة يعتبرون أنفسهم عالميا وغير منتمين إلى هوية صحفية معينة، ماعدا الأسماء التى مارست الصحافة المطبوعة قبل الخوض فى تجربة الصحافة الإلكترونية، وعايشوا العصرين، عصر الصحافة المطبوعة والإلكترونية معًا.

الفصل السابع :

النشر الإلكترونى على الإنترنت

وفى ظل حالة الحراك السياسى التى تشهدها مصر دخلت شبكة الإنترنت عنصرا فاعلا كوسيلة إعلامية جديدة تتجاوز الأطر التقليدية فى الإعلام، فظهرت مواقع المرشحين لرئاسة الجمهورية وموقع «كفاية» مع حركة كفاية السياسية؛ وعملت عشرات المواقع التابعة لجماعة الإخوان المسلمين. ولكن قبل الاستغراق فى تفاصيلها يجب أن نميز وبوضوح بين عدة أشكال للنشر الإلكترونى منها:

- **الدعاية الرقمية**
- **الاحتجاج الرقمى**
- **الديمقراطية الرقمية**

كما يجب أن نفرق بين:

- **الموقع الإخبارى الإلكتروني**
- **الصحيفة الإلكترونية**

الدعاية الرقمية :

ويقوم بها المعلنون عبر مواقع على الإنترنت للترويج لسلعة أو لخدمة أو لفكرة؛ كما دخلت إلى مجال الدعاية الانتخابية للمرشحين، وقد لاقت هذه المواقع إقبالاً واسعًا، خاصة أن تكاليف إنشاء الموقع

بمعرفة مصمم محترف هى مبلغ زهيد مقارنة بتكاليف أى حملة دعاية.

مـواقـع المرشـحين لرئـاسة الجمـهورية:

فى انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٠٥ قام فريق الحملة الدعائية للمرشحين بتدشين مواقع لهم:

١ - موقع الرئيس مبارك ٢٠٠٥ www.mubarak .com

٢ – موقع د. نعمان جمعة مرشح حزب الوفد؛ وكان مستضافا على موقع جريدة الوفد hezb.alwafd.org

٣–أنشأ حزب الغد موقعًا لمرشحه د. أيمن نور vote for nour. com

الاحتجاج الرقمى:

سعت بعض الجماعات النشطة سياسيًا إلى ابتكار شكل من

أشكال الاحتجاج يتواءم مع مستجدات العصر مستفيدة من اختفاء العنف فى الاحتجاج الإلكترونى، حيثُ لا تكون هناك مواجهات بدنية، فيكفى جلوس عدد كبير من الناشطين أمام شاشات الكمبيوتر والاتصال بالإنترنت للتظاهر والاحتجاج، أو لتكوين رأى عام بصورة أكثر تأثيرًا من الصدام مع السلطات؛ عن طريق إرسال آلاف الرسائل إلى الجهات المعنية بصورة ضاغطة ومزعجة عبر البريد الإلكتروني والدخول إلى غرف الشات للقيام بحوارات لتكوين رأى مناصر أو مناهض فى قضية من القضايا.وهو ما عرف بالاحتجاج الإلكترونى، الذي أثار قلق السلطات الرسمية فى العديد من الدول أهمها إيران والصين .

الانتخابات الإيرانية :

ارتفعت الأصوات الإيرانية المشككة في صحة الإنتخابات الرئاسية وفرضت السلطات الإيرانية رقابة شديدة على خدمات الهاتف النقال ومواقع الإنترنت الخاصة بالتواصل والدردشة وتبادل المعلومات والملفات مثل «الفيسبوك» و»تويتر» و « يوتيوب» بقصد شل حركة الإتصالات في البلاد وقطع جميع السبل المؤدية للتواصل الإجتماعي، لكن بزوغ جيل بارع في إيران في التحايل على هذه الحواجز الإلكترونية التي فرضتها السلطات على الشعب،

مكن الشعب من أن يتواصل مع بعضه البعض ويعلن عن احتجاجاته على مختلف المواقع الإفتراضية الإجتماعية على شبكة الإنترنت، وأصبحت تكنولوجيا الإنترنت هي التي تحرك المظاهرات الإيرانية بمختلف أنواعها في حالة فريدة من نوعها على مستوى استخدامات الشبكة العنكبوتية.

ويوجد في إيران عشرات الآلاف من المدونين الإيرانيين الذين استطاعوا أن يخرقوا حاجز الرقابة المفروض من قبل السلطات منذ عام ٢٠٠٤ سواء من خلال استخدام برامج فتح المواقع المحجوبة أو البرامج التي تخترق الحواجز النارية على شبكة الإنترنت وغيرها من الطرق التي لم تستطع السلطات الإيرانية أن تسيطر عليها كليا.

ويؤكد خبراء التكنولوجيا الحديثة والمراقبين للشأن الإيراني أن قيام الحكومة الإيرانية بحجب وفلترة شبكة الإنترنت لفترة طويلة وفي أوقات عصيبة ومصيرية بالنسبة للشعب الإيراني، قد ساعد العديد من الأشخاص على التحري والبحث من أجل الوصول إلى مختلف الطرق التي يمكن من خلالها الإلتفاف على حواجز الرقابة الحكومية، وهو الأمر الذي جعل من هؤلاء الأشخاص محترفين ومتدربين على اختراق حواجز الرقابة الحكومية على الإنترنت بشكل محترف ومتمرس.

الشابة الإيرانية
ندا أغا سلطان :

أثارت لقطات الفيديو التى بثتها المواقع الإلكترونية و التى تظهر فيها الشابة الإيرانية ندا أغا سلطان، ملقاة على الأرض تنزف بغزارة أمام والدها وتلفظ أنفاسها الأخيرة على مرأى من العالم، صخباً واسعاً وغضباً عارماً إزاء تفاقم الأوضاع فى إيران، كما تصدر نبأ مقتلها كبرى الصحف العالمية التى اعتبرتها رمزاً من رموز الغضب الذى يستشعره الإيرانيون، ولكن تجربتها كانت الأشجع والأعمق والأصدق بين صفوف النساء الإيرانيات اللاتى ظهرن كقوة لا يستهان بها.

مستخدمو الإنترنت في إيران :

يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في إيران ٣٥٪ من إجمالي الشعب، وهي نسبة عالية إذا ما قورنت بكثير من مستخدمي الإنترنت في مناطق دول الشرق الأوسط الذي بلغ عدد مستخدمي الإنترنت فيها إلى ٢٦٪ .





الشابة الإيرانية ندا أغا سلطان والشاب السكندرى خالد سعيد جمعت بين صورتيهما طريقة واحدة فى إخراج الصور تين وعرضهما وأسلوب التناول لقضيتهما على الإنترنت .

***

فى مصر يمثل هذا النوع من الاحتجاجات (شباب حركة ٦ أبريل – الشباب المتعاطفون مع القتيل خالد سعيد) .

حركة ٦ أبريل:

بدأت بإعلان بعض الشباب تضامنهم مع إضراب العمال فى ٦أبريل ٢٠٠٨، وتبنيهم فكرة الكاتب الصحافى مجدى أحمد حسين أن يكون الإضراب عاما فى مصر وليس للعمال فقط.

بدأ هؤلاء الشباب فى تشكيل مجموعات لنشر فكرة الإضراب، فقد أنشأت إسراء عبد الفتاح جروب « خليك فى البيت»على موقع «فيسبوك» دعت فيه إلى إضراب يوم ٦ أبريل ٢٠٠٨، كما دعت أيضا للتظاهر فى عدة أماكن بمحافظة القاهرة والإسكندرية والمحلة.

وفى وقت قصير انتشرت فكرة الإضراب فى جميع أنحاء مصر، وشارك فى هذه المجموعة أكثر من ٧١ ألف شخص، ومن خلال إرسال رسائل إلى الأعضاء؛ مما أدى لاستجابة بعض الأحزاب

والحركات المعارضة المصرية لفكرة الإضراب، مثال ذلك حركة موظفى الضرائب العقارية، حركة إداريى وعمال القطاع التعليمى ونقابة المحامين وحركة ٩ مارس التى تضم أساتذة الجامعات، بالإضافة إلى بعض المثقفين والمدونين وناشطى الإنترنت.و نجح جروب ٦ إبريل نجاحًا غير متوقع.

على الجانب الآخر قام كريم الصياد بإنشاء مجموعة أخرى تسمى «نعم لجمال مبارك» يرفض فيها فكرة الإضراب، ويؤيد جمال مبارك نجل الرئيس.و لم يحقق هذا الجروب أهدافه.

قضية خالد سعيد:

لعبت الصحافة الإلكترونية ونشطاء « الفيسبوك» دورًا فى إعادة النظر فى التكييف القانونى والقيد والوصف لقضية مقتل الشاب خالد سعيد ، ففى البداية تم التعامل مع الواقعة على أنها حادثة انتحار؛ واستمعت النيابة إلى أقوال القتلة بوصفهم شهودا!!

إلا أن نشطاء الفيسبوك ومواقع إخبارية أخرى نجحوا فى خلق نشاط اتصالى أسهم فى الوصول إلى شهود الواقعة (حسن صبّاح صاحب السايبر وآمال كامل عبدالحميد زوجة حارس العقار المجاور له وبائع خضار شاهد الواقعة) وتوثيق شهاداتهم عبر

وسائل الملتيميديا وفضح ما تلقاه الشهود من تهديدات من قبل القتلة وزملاء لهم.

كما نجح هؤلاء النشطاء فى الترويج لفكرة أن بواعث الحادث انتقامية لقيام القتيل ببث فيلم على الإنترنت يكشف فساد بعض أفراد من جهاز الشرطة.

وكذلك تفنيد ما جاء فى بيانات وزارة الداخلية من مغالطات وتناقضات.

وبمعاونة دوائر حقوقية تم اتخاذ إجراءات حماية الشهود حتى مثولهم أمام النيابة؛ حيثُ قالت آمال كامل عبدالحميد زوجة حارس العقار المجاور لـ«سايبر نت»الذى شهد الواقعة:« إنها شاهدت المخبرين يعتديان على الشاب بقوة ويضربان رأسه فى السلم عدة مرات». و أضافت أنهم ركلوه فى أجزاء متفرقة من جسده وعندما قال لهم « حرام عليكم هموت » قال له أحدهم: «إنت كده ميت ميت».

وكان قرار النائب العام بإعادة استخراج جثة الشاب وندب لجنة ثلاثية من الطب الشرعى بالقاهرة برئاسة كبير الأطباء الشرعيين لفحص الجثة وإعادة تشريحها لبيان سبب الوفاة على أن تضع تقريرها عن سبب الوفاة وعرضه على النيابة العامة. وبناء عليه

أحال النائب العام الشرطيين المتهمين بتعذيب الشاب حتى الموت إلى المحاكمة، ليواجها تهم «القبض على شخص دون وجه حق وتعذيبه بدنيا واستعمال القسوة».ومازالت القضية متداولة.

***

لكن الملاحظ أن مواقع التواصل الاجتماعي تشتعل فجأة وتبرد فجأة .. وأيضا الملاحظ أن صفحة : «كلنا خالد سعيد» قد أصبح عدد عدد المشاركين فيها ٤٠٠٠ في خلال ساعة، وبعد أسبوعين اصبح عدد المشاركين مائتي ألف؛ وهو ما يشير إلى أيدي خفية تروج لفكرة ما على الشبكة الدولية !!

قوة التكنولوجيا
في دعم الإحتجاجات :

أكد خبراء عالميون أن للتكنولوجيا ووسائل الإعلام الحديثة قدرة هائلة في التأثير على ردود فعل المواطنين وعلى دعم الاحتجاجات، وتجلى هذا واضحا في «موقع تويتر» الذي ساعد وبفاعلية كبيرة على تنظيم سلسلة من الاحتجاجات على من يسيطر على نظام الحكم في إيران وقد تحرك تنظيم الاحتجاجات على موقع «تويتر»

بسرعة كبيرة بل وأثر هذا الموقع على الشارع الإيراني بشكل ملموس وواضح أدركته السلطات الإيرانية حيث أبدت انزعاجها الكبير جراء ذلك، وبدأت في تطبيق الممارسات الرقابية والتهديد بالقصاص.

تحذير من الإنصياع
الكامل للتكنولوجيا :

على الجانب الآخر حذر بعض الخبراء من الوثوق الكامل بتكنولوجيا الإنترنت الحديثة وعدم الإنجراف الأعمى ورائها بحيث يجب استخدام هذه التكنولوجيا بحذر كبير لما لها من تأثير خطير على مستوى تغيير بعض أنماط التفكير لدى الشعوب، فعلى الرغم من متعة حرية التعبير المطلقة التي يمكن استخدامها من خلال مواقع الإنترنت اللامعدودة إلا أنه يجب على مستخدميها أن يتذكروا دائما أنهم يسيرون بدون استراتيجيات علمية مدروسة لخلق الولاء وبدون استراتيجات علمية مدروسة من أجل التحول إلى الجانب الآخر وبدون تخطيط للعقبات التي يمكن أن تنشأ من خلال بعض الأفعال الصغيرة الغير مدروسة والتي يمكن أن تتسبب في ردود فعل خطيرة على مستوى التفكير والسلوك والأمن الإجتماعي والمجتمعي.

الديمقراطية الرقمية:

الديمقراطية: فى أبسط وأقدم معانيها هو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب لكن خبراء في علم السياسة يعرفونها : « أنها اصفاف أطياف من الشركاء من أجل تحقيق مصالحهم على حساب غيرهم في وطن»

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: كلمة تكنولوجيا تتكون من مقطعين (تكنيك technique) وتعنى الأسلوب أو الطريقة و(لوجى logy)وتعنى العلم؛ أما (المعلومات) فهى نتاج يتشكل من البيانات وتفسيرها وإعطائها معنى.

فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى أبسط معانيها هى الأساليب والطرق والمعرفة الفنية المرتكزة إلى العلم والتى تستخدم فى جمع ومعالجة وتخزين ومعالجة وتأمين البيانات والمعلومات والوصول بها من نقطة إلى نقطة باستخدام وسائل إرسال واستقبال معينة.

ومن ثم فإن تعريف مصطلح « **الديمقراطية الرقمية** » الذى أوجزه جمال محمد غيطاس فى كتابه الذى يحمل نفس الاسم هو: «توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية فى

توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة؛ بغض النظر عن نوع هذه الديمقراطية وقالبها الفكرى ومدى انتشارها وذيوعها ومستوى نضجها وسلامة مقاصدها وفعاليتها فى تحقيق أهداف مجتمعها».

باراك أوباما
« رئيس الإنترنت » :

وصفت مارى جوردن مديرة مكتب صحيفة « واشنطن بوست « فى لندن باراك أوباما بأنه « رئيس الإنترنت » فقد ساهم الإعلام الإلكترونى بفضاءاته الفسيحة بقوة فى تحديد هُوِيَّة الفائز فى الانتخابات الرئاسية للمرة الأولى فى تاريخ الولايات المتحدة؛ وبدت الشبكة الإلكترونية كما لو أنها هى صندوق الاقتراع الفعلى .فقد سجل التاريخ أن الفضل الأول فى فوز أوباما للشباب عموما ؛ ولجيل الإنترنت من الناخبين الجدد .

فقد راهن أوباما شخصياً وكذلك القائمون على حملته الانتخابية الرئاسية ؛ على هذا الإعلام الجديد مبكراً جداً ليس فقط من بداية هذه الحملة ؛ بل منذ عام ٢٠٠٤ حين اعتمد على الإنترنت فى انتخابات الكونجرس ... وقد بدأ أوباما حملته التمهيدية داخل الحزب الديمقراطى سعياً للفوز بترشيحه فى « فضاء الإنترنت» إذ استضاف

عدداً من المانحين الإلكترونيين لتناول العشاء معه ؛ وبث تفاصيل اللقاء معهم كاملة على موقعه الخاص على الشبكة العنكبوتية .

.. ومع تقدم الحملة الانتخابية استخدمت حملة أوباما بكثافة وفاعلية المواقع الثلاث الأكثر شهرة فى أوساط الأجيال الجديدة وهى (الفيسبوك ويوتيوب وماى سبيس) . فكان لهذه المواقع أثر هائل فى الوصول إلى عدد لا يقل عن ٧٥ مليون شخص معظمهم من الشباب وإطلاعهم على أخبار الحملة الانتخابية وتطوراتها وكليبات المؤتمرات واللقاءات التى تحدث فيها .

ففى الولايات المتحدة ؛ يملك معظم الشباب (حوالى ٧٠ ٪) صفحة على الفيسبوك ويقضى كل منهم ما لا يقل عن عشرين دقيقة يومياً فى متابعة أخبار أصدقائه ونشاطاتهم . كما أن موقع يوتيوب أتاح عرض لقاءات أوباما وعرض مقاطع فيديو مما يعرض على قنوات التليفزيون المختلفة والوصول بها إلى الشباب الذى يقل إقباله على الإعلام المرئى والمكتوب .

أصدقاء أوباما :

.. وتؤكد الأرقام الواردة في الدراسة التى نشرت على موقع بيو (مشروع الإنترنت البيولوجية Internet Project Biological)

أن أوباما لديه ١٧٢٦٤٥٣ صديق على الفيس بوك و٥١٠٧٩٩ على ماي سبيس مقارنة بمنافسه ماكين الذي لديه ٣٠٩٦٩١ صديق فقط على الفيس بوك و٨٧٦٥٢ فقط على ماي سبيس .

الحــزب الوطنى
و«الديمقراطية الرقمية »:

وفى مصر حاول الحزب الوطنى الديمقراطى إستنساخ التجربة وقد ظهرت علامات هذا الاهتمام بالإنترنت بعد الأزمة الحادة التي شهدتها ايران عقب الانتخابات الرئاسية الاخيرة والنجاج الهائل في استخدام الإنترنت في نقل صور واحداث الاعتراضات والمظاهرات؛ وهو ما جعله يدرك أهمية الإنترنت إضافة للأسباب الآتية:

١ ـ تم تنظيم الإضراب الشهير من خلاله وحركة ٦ إبريل والحملات المنددة بالتوريث والمعارضة للحزب الوطني.

٢ ـ أن الحزب قد أدرك أن الجماهير قد انصرفت عن أساليبه التقليدية فى الاتصال وأدارت له ظهورها.

لذلك فقد ظهرت مجموعات عديدة من أعضائه أطلقت حالة من

الحوار والجدل حول ترشيح «جمال مبارك» لرئاسة الجمهورية، منها:

«مبارك هو الأفضل حاليًا لحكم مصر، وبعده جمال.. قول وجهة نظرك»

و « مين عايز جمال رئيسًا للجمهورية»

و « ليه ما يبقاش جمال الرئيس»

و « شارك »

وتجربة الحــزب الوطنى استخدام الإنترنت وموقع الفيسبوك تستحق الاهتمام كوسيلة دعاية للحزب وإدارة حوار مع قطاعات من مستخدمى الإنترنت لتفعيل «الديمقراطية الرقمية »، وكذلك استحداث نسق جديد من الخطاب استبعد الاعتماد علي إعلام الشتائم وتلفيق الاتهامات للمعارضين، والاتجاة إلىنوع من الاشتباك العقلي الراقي والذي يرد علي المعارضة بالحجج، لكنها مازالت فى بدايتها، فلم تظهر نتائجها حتى الآن ويصعب التكهن بها حاليًا أو لمس مردودها على أرض الواقع. فمازالت النتيجة فى بطن المستقبل .

المــواقع الاجتماعية
فى العـــمل الصحفى:

أشارت تقارير عديدة إلى توظيف وسائط الإعلام الاجتماعى فى خدمة العمل الصحفى والإفادة منها ، غير أن أهمها هو مقطع فيديو تدريبى قامت بنشره شبكة الصحفيين الدولية على موقع يوتيوب باللغة العربية والذى قدمته لينا عجيلات من موقع « hiber.com» والتى أكدت فيه عدة نقاط:

أن مواقع الاتـصال الاجتماعى تعتمد على لا مركزية المعلومات.

وتغيير قنوات الاتصال من أحادية الجانب بين مرسل ومستقبل إلى قنوات متعددة الاتجاهات، فالجميع مرسلون الجميع مستقبلون. والفكرة تعتمد على أن أى شخص يمكنه إنتاج محتوى بل فى تغيير استهلاكه هذا المحتوى ونشره وتطويره والتفاعل معه.

وتوجد على شبكة الإنترنت العديد من مواقع الاتصال الاجتماعى مثل وتوت و فيسبوك و تويتر وتساعد هذه المواقع الصحفى في: العثور على أفكار جديدة لقصص وموضوعات صحفية واتجاهات شائعة ومصادر.

التفاعل والتواصل مع القراء والمشاهدين بطرق جديدة ، فعلى مساحات الشبكات الاجتماعية تجرى نقاشات وتحديثات حول قضايا وقصص قد تغيب أو تختلف تغطيتها عن الإعلان السائد. مثال ذلك فيضانات الرياض وتغطيتها من خلال وسائل الاتصال الشعبى والاجتماعى.

كما يمكن الاستفادة من المواقع الاجتماعية بتكوين مجموعات تساعد فى العثور على أشخاص كمصادر لقصص أو تقارير يمكن العمل عليها. كما يمكن الاستفادة منها فى الاتصال بمصادر أخرى.

***

ساعد فى ذلك أن عدد مستخدمى الإنترنت فى مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩ قد بلغ ١٣ مليون مستخدم، بمعدل نمو عن نفس الفترة من العام الماضى وصلت٥,١٩٪؛ إضافة إلى أكثر من٧٠٠ ألف مستخدم لخدمة الفيس بوك، واستضافة مصر ١٧٠ ألف مدونة على الإنترنت، إلا أن أهم ما يلفت الانتباه هو توزيع النسب العمرية لمستخدمى الإنترنت، الذى يوضح أن٤٥٪ منهم يقعون فى الشريحة العمرية من١٠ ـ ٢٠عاما، فى حين يقع٢٥٪ منهم فى الشريحة من٢٠ ـ ٣٠ أى أن٧٠٪ من مستخدمى الإنترنت فى مصر يقعون فيما اصطلح على تسميته بـالجيل الرقمى الذى

شبَّ على وجود الحاسبات الآلية والإنترنت.

كما أن أكثر من٦٠٪ من مستخدمى الإنترنت فى الفئة العمرية من١٠ - ٣٠ يستهلكون المنتج الإعلامى الذى يقدم من خلال وسيط الإنترنت فى حين أن١٤٪ منهم يشاركون فى إنتاج هذا المنتج الإعلامي.

المواطن الصحافي:

وبدأ جمهور الإنترنت يلجأ إلى الصحف الإلكترونية للاطلاع على الأخبار، والتى حرصت بدورها على تقديم الأخبار بصورة تكشف زيف الأنماط الجاهزة المنمقة والمفلترة التى تخرج إلى الإعلام عبر الوسائل التقليدية.

إلا أن شريحة من الشباب (الهواة) الذين يجيدون التعامل مع التكنولوجيا ويعرفون كيف يعبرون عن أنفسهم؟ لم تقتنع بدورها كمستهلك للمنتج الإعلامى المقدم عبر مواقع الصحف الإلكترونية؛ فاختارت لنفسها دور صانع الحدث والمنتج الإعلامى له.

ولأنها لا تمتلك القدرات المالية لإنشاء مواقع فقد استغلت الإمكانيات المتاحة فى مواقع التواصل الاجتماعى مثل «تويتر»

و«فيسبوك»؛ ومن خلال الانضمام إلى مجموعات تتناقل الأخبار بشكل أسرع ودون قيود، وتسلط الضوء على الكثير من الوقائع الشخصية والاجتماعية والسياسية.

كما قامت هذه المجموعات بالترويج لآرائهم ووجهة نظرهم بحرية تاركين السياسيين فى واديهم البعيد وعصرهم السحيق.

وقد ساعدت التقنيات الحديثة الفرد العادى الذى لا يمتهن الصحافة إلى أن يصبح «المواطن الصحفى » أى مواطن يمتلك القدرة على تحقيق سبق صحفي.

فسقوط طائرة «الإيرباص ٣٢٠» الأمريكية فوق نهر هدسون قبالة مانهاتن بنيويورك يوم ١٥ يناير ٢٠٠٩ لا يمكن النظر إليه بوصفه خبرًا عاديا، بل هو مؤشر لعصر جديد عنوانه «صحافة السرعة» أو المواطن الصحفى ، فأول من التقط صورة الطائرة هو مواطن أمريكى عادى يدعى جانيس كروس وبالطبع لا أحد يعرفه. هذا المواطن تحول إلى أسرع صحفى فى العالم عندما شاهد الطائرة فى لحظة السقوط، وأمسك بهاتفه النقال ليرسل الصورة إلى الصحف وتوزع على المواقع الإلكترونية والمدونات.

الصحف الورقية
تنقل عن المواقع :

إلا أن الجديد هو قيام العديد من الصحف الورقية الكبرى بنقل إتفرادات المواقع و« خبطاتها الصحفية » فقد واصلت الصحف البريطانية تغطيتها الموسعة لما نشره موقع ويكليكس الاليكتروني من عشرات الاف الوثائق العسكرية عن الحرب في افغانستان وتضمنت عمليات قتل مدنيين لم يعلن عنها وعمليات سرية واستخباراتية.

وتوسعت مختلف الصحف في نشر جوانب من الوثائق، خاصة ما يتعلق منها بعمليات القوات البريطانية في افغانستان.

ولم تقتصر التغطية على الاخبار والتقارير، بل ان كثيرا من الافتتاحيات والاعمدة والمقالات تناولت التسريبات ودلالتها والموقف منها.

وتباينت الاراء بين من يرى ان تلك التسريبات انما تعرض القوات الامريكية والبريطانية في افغانستان للخطر، وتضر بالمجهود الحربي في افغانستان، وبين من راى انها ليست خطرة

بالضرورة.

لكن الاهتمام الاعلامي بتلك التسريبات في حد ذاته يعكس اهميتها ومنطقية حجة ان نشرها في الصالح العام.

ومع ان كل الصحف نشرت تقارير وتعليقات حول الموضوع، الا ان الجارديان، التي كانت اول صحيفة تنشر خبر التسريبات، والتايمز هما اللتان خصصتا العنوان الرئيسي في الصفحة الاولى للموضوع.

واصلت الجارديان استعراض ما جاء في الوثائق وكان عنوانها الرئيسي على الصفحة الاولى: «وثائق الحرب تكشف ان التحالف اخفى قتل المدنيين».

اما التايمز فخصصت كامل صفحتها الاولى لتقرير بعنوان «الولايات المتحدة تحاول تقليل الاضرار من التسريبات»

ونشرت الديلي تلغراف موضوعا موسعا حول اهم التسريبات التي نشرها موقع ويكيليكس قبل وثائق حرب افغانستان.

وفي مقدمة اهم عشرة تسريبات نشرها الموقع واثارت اهتماما واسعا مقطع الفيديو المسجل من كاميرا مدفع مروحية امريكية في العراق.

وصدم العالم بالفيديو الذي اظهر القوات الامريكية وهي تقتل ١٢ مدنيا من بينهم صحفيين من رويترز في احد احياء بغداد عام ٢٠٠٧.

وحين نشر الفيديو في ابريل ٢٠١٠ جلب اهتماما كبير ا بموقع ويكيليكس ودوره في كشف ما تريد جهات كثيرة ان تخفيه.

الا ان الموقع منذ انشائه نشر كثيرا من التسريبات المثيرة، منها رسائل البريد الاليكتروني لعلماء المناخ العام الماضي قبل قمة كوبنهاغن والتي عززت الشكوك حول الاحتباس الحراري.

وفي العام الماضي ايضا نشر الموقع قائمة باسماء وعناوين ووظائف اعضاء لحزب القومي البريطاني المتطرف «بي ان بي» (BNP) والتي كشفت ان من بينهم عدد ليس بالقليل من ضباط الشرطة والجيش واطباء ومحامون.

ومن بين الوثائق الاخرى المثيرة للجدل، والتي نشرها موقع ويكيليكس على الانترنت، نسخة من اجراءات التشغيل الموحدة لمعسكر دلتا، وهي وثيقة تتضمن تفاصيل القيود المفروضة على السجناء في معتقل خليج غوانتنامو الامريكي بكوبا.

والمثير ايضا ان هناك من سرب للموقع وثيقة بريطانية هامة هي

دليل تفادي التسريبات للجيش البريطاني، ونشرها الموقع. كما نشر الموقع وثيقة لوزارة الدفاع الامريكية (البنتاجون) تعتبر ويكيليكس خطرا على الامن القومى

ويكيليكس (Wikileaks) :

ومعناها «تسريبات الويكي» يعتبر موقع ويكيليكس - كما يقول القائمون عليه - موقعا للخدمة العامة مخصصا لحماية الأشخاص الذي يكشفون الفضائح والأسرار التي تنال من المؤسسات أو الحكومات الفاسدة، وتكشف كل الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان أينما وكيفما كانت.

الاسم جاء من دمج كلمة «ويكي» والتي تعني الباص المتنقل مثل المكوك من وإلى مكان معين، وكلمة «ليكس» وتعني بالإنجليزية «التسريبات».

تم تأسيس الموقع في يوليو ٢٠٠٧ وبدأ منذ ذلك الحين بالعمل على نشر المعلومات، وخوض الصراعات والمعارك القضائية والسياسية من أجل حماية المبادئ التي قام عليها، وأولها «مصداقية وشفافية المعلومات والوثائق التاريخية وحق الناس في خلق تاريخ جديد».

وانطلق الموقع بداية من خلال حوار بين مجموعة من الناشطين على الإنترنت من أنحاء متفرقة من العالم مدفوعين بحرصهم على احترام وحماية حقوق الإنسان ومعاناته، بدءا من قلة توفر الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والقضايا الأساسية الأخرى ومن هذا المنطلق، رأى القائمون علي الموقع أن أفضل طريقة لوقف هذه الانتهاكات هو كشفها وتسليط الضوء عليها.

وتعود أهمية الموقع في كشف الأسرار بالعديد من القضايا ذات البعد الإنساني، منها على سبيل المثال -كما تقول الأعداد الحقيقية للمصابين بمرض الملاريا الذي يقتل في أفريقيا على سبيل المثال مائة شخص كل ساعة ويؤكد القائمون على الموقع أن أهمية ما يسربونه من معلومات تفيد في كشف سوء الإدارة والفساد بالدول التي تعاني من هذه الأزمات لأن الدواء متوفر لمعالجة هذا المرض ومع ذلك لا يصل المرضى الذين يتعرضون للهلاك .

ويعتمد الموقع في أغلبية مصادره على أشخاص يوفرون له المعلومات اللازمة من خلال الوثائق التي يكشفونها، ومن أجل حماية مصادر المعلومات يتبع موقع ويكيليكس إجراءات معينة منها وسائل متطورة في التشفير تمنع أي طرف من الحصول على معلومات تكشف المصدر الذي وفر تلك التسريبات.

ويتم تلقي المعلومات إما شخصيا أو عبر البريد، كما يحظى ويكيليكس بشبكة من المحامين وناشطين آخرين للدفاع عن المواد

المنشورة ومصادرها التي لا يمكن -متى نشرت على صفحة الموقع- مراقبتها أو منعها.

وسبق لويكيليكس أن حصل على حكم قضائي من المحكمة العليا بالولايات المتحدة التي برأته من أي مخالفة، عندما نشر ما يعرف باسم أوراق البنتاجون التي كشفت العديد من الأسرار حول حرب فيتنام . بيد أن الموقع وفي الوقت ذاته لا يطرح على قرائه آمالا مبالغا فيها، إذ يعترف بأن ما يقوم من نشر لمعلومات هامة ودقيقة قد لا تؤدي في عدة مناسبات إلى تحويل المسؤولين إلى القضاء ومحاسبتهم على ما ارتكبوه من أخطاء، فضلا عن أن تقدير ذلك يعود نهاية المطاف للقضاء وليس الإعلام.

لكن هذا لا يمنع -كما يقول القائمون على ويكيليكس - لصحفيين والناشطين والمعنيين من استخدام معلومات ينشرها الموقع للبحث والتقصي للوصول إلى حقيقة الأمر، وبالتالي يمكن لاحقا تحويل المسألة إلى قضية ينظر فيها القضاء.

وقد خلق هذا الواقع إشكاليات كبيرة بالنسبة لويكيليكس ومحاولة حجبه بالعديد من الدول وعلى رأسها الصين، لكنه نجح في وضع عناوين بديلة يمكن من خلالها الوصول إلى صفحته وقراءة محتوياتها بفضل إمكانيات التشفير التي يوظفها خبراء لصالح منع حجب الموقع.

تدقيق الوثائق :

يتم التدقيق في الوثائق والمستندات باستخدام طرق علمية متطورة للتأكد من صحتها وعدم تزويرها، لكن القائمين على الموقع يقرون بأن هذا لا يعني أن التزوير قد لا يجد طريقه إلى بعض الوثائق وانطلاقا من هذه المقولة، يرى أصحاب ويكيليكس أن أفضل طريقة للتمييز بين المزور والحقيقي لا يتمثل بالخبراء فقط بل بعرض المعلومات على الناس وتحديدا المعنيين بالأمر مباشرة.

وتتم عملية النشر بطريقة بسيطة حيث لا يحتاج الشخص سوى تحميل الوثيقة التي يريد عرضها وتحديد اللغة والبلد ومنشأ الوثيقة قبل أن تذهب هذه المعلومات لتقويم من قبل خبراء متخصصين، وتتوفر فيها شروط النشر المطلوبة. وعند حصولها على الضوء الأخضر، يتم توزيع الوثيقة على مزودات خدمة احتياطية داعمة.
وفي فبراير ٢٠٠٨ قام مصرف سويسري برفع دعوى على ويكيليكس في أميركا بعد أن نشر ويكيليكس مزاعم عن أنشطة غير مشروعة للمصرف في جزر كيمان. وقد نتج عن هذه القضية حظر استخدام اسم النطاق wikileaks.org، لكن الموقع تحايل على هذا باستخدام أسماء نطاقات أخرى مثل http://wikileaks.be. هذا مع الإشارة إلى صعوبة منع الموقع من الصدور على الإنترنت نظرا لتوزعه في مناطق متفرقة.

جرائم حرب
فى العــــراق :

أكد أسانج مؤسس «ويكيليكس»: أن موقعه سيكشف أمام الرأي العام العالمي خلال الأسابيع القليلة القادمة عن وثائق سرية للجيش الأميركي فى حرب العراق، ، تتحدث الوثائق عن «حمام الدم» في العراق، متجاهلا التحذيرات الأميركية، في أكبر عملية تسريب لوثائق عسكرية سرية في التاريخ.

وتكشفت الوثائق أن الائتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، الذي قام بعملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، مارس التعذيب على أسرى عراقيين وتغاضى عن إعدامات ارتكبتها القوات العراقية. كما كشفت الدور الإيراني في العراق.

.. وهو ماجعل العالم يعيش حالة من الإنتظار والترقب لما ستكشفه الوثائق

مواقع يديرها شخص واحد:

كما نشأت بعض المواقع الخبرية التى يديرها شخص واحد ويرى البعض ذلك ميزة اقتصادية أن تكون هنالك مواقع يديرها

شخص واحد، وربما ليست له علاقة بالصحافة، لكن بالتأكيد له ميول صحفية ومتابعات إخبارية وسياسية، ويقوم بنشر المقالات والكتابات والتحليلات السياسية.

بينما يرى البعض أن التحدى الأكبر لهذه المواقع الإلكترونية هو وجود شخص واحد أو أكثر بقليل على إدارة موقع إلكترونى لا يمكن أن يعمر طويلا فى ظل إغراق السوق الإلكترونية بمواقع إلكترونية أفضل؛ كما أن تواضع فريق العمل من حيثُ الكم وكفاءة الأداء لا يتناسب مع تحقيق غاية الموقع الخبرى، والتى تتمثل فى المسئولية عن تبليغ الحقيقة مجردة. كما يظل الاحتراف هو الحقيقة التى لابد من الاعتراف بها.

جرائم الانترنت :

وكما جلب الإنترنت و النشر الإلكترونى العديد من المنافع للبشرية؛ فقد أتت معها ببعض الشر متمثلاً فى الجرائم التى ترتكب من خلالهما

تعريف جرائم الإنترنت "Cyber Crimes" :

هى الجرائم التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالإنترنت ويكون هدفها اختراق الشبكات وتخريبها والتحريف

والتزوير والسرقة والاختلاس والقرصنة وسرقة حقوق الملكية الفكرية و الترويج بطريق الاحتيال لسلع وهمية و جنس الأطفال و الاتجار بالبشر والتحرش بالنساء والاعتداء على حرمة حياتهن الخاصة وابتزازهن والاحتيال علي المصارف والجرائم التي ترتكز على البريد الإلكتروني و تزوير الرسائل الإلكترونية وأشكال التجسس عبره، واختراقه و استهداف دول من خلالهِ.

وتشير التقارير إلى تزايد مستمر فى جرائم السرقات الالكترونية في العالم حيث وصلت إلى ٥٧,٦٪ من السرقات والتي كلفت الاقتصاد العالمي ما يقارب (١٢,٩٥٠) مليار دولار سنوياً .

بسبب تزايد استخدام عصابات الجريمة المنظمة لشبكة (انترنت) لزيادة أرباحها من وراء نشاطاتها الإجرامية و أن هذه العصابات لجأت إلي استغلال خبراء الانترنت وبشكل جعل الشرطة تبذل مزيداً من الجهد لمساعدة رجالها علي التصدي لهذه الجرائم .

جرائم الإنترنت
والصحافة الإلكترونية :

وإذا كانت جرائم الإنترنت قد حملت الأذى للبشرية بصفة عامة؛ فقد ألحقت ضرراً بمصداقية الصحافة الإلكترونية بصفة خاصة من

خلال :

١ – نشرالأخبار "الملونة " و توجيه الخبر إلي غير ما ترمي إليه الحقائق المعلوماتية.

٢ – نشر الصور "المفبركة " بقصد و بسوء نية .

٣ - إساءة استخدام علاقة التفاعلية الآنية بين القراء والصحيفة من خلال (تعليقات القراء) بنشر أو حجب تعليقات بغرض تعظيم آراء بعينها وتحقير أخرى؛ أو خلق رأى إيجابى تجاه حدث ورأى سلبى تجاه حدث آخر .

***

... و رغم ذلك فإن التجربة نفسها توضح المدى الذى وصل إليه النشر الإلكترونى من شهرة وتأثير وتطرح العديد من التساؤلات الملحة، ولكن قبل الإجابة عن هذه التساؤلات يجب أن نفرق بين الهواية والاحتراف وبين جهود الأفراد ومخرجات المؤسسات و تحديد تعريف علمى واضح و محدد لمفهوم «الصحافة الإلكترونية».

الفصل الثامن :

ON LINE
الإعلام البديل

ارتبط مصطلح «الصحافة الإلكترونية» فى الوطن العربى فعليا بظهور أول موقع لصحيفة عربية هى «الشرق الأوسط» على الإنترنت وذلك فى سبتمبر ١٩٩٥؛ تلتها صحيفة النهار اللبنانية فى فبراير ١٩٩٦؛ ثم صحيفة الحياة اللندنية فى يونيو ١٩٩٦؛ والسفير اللبنانية فى العام نفسه.

وهى تسمية غير دقيقة لكونها ليست « صحافة إلكترونية»، وأن واقع الأمر لا يعدو أن يكون سوى رغبة القائمين على هذه الصحف الورقية عمل امتداد لها على الإنترنت عبارة عن نسخة كربونية من الصحيفة المطبوعة.

ثم ظهر بعد ذلك عدد من المواقع الإخبارية العربية على الإنترنت.

ولما كان كلا الشكلين لا ينطبقان على مفهوم الصحافة الإلكترونية، لذا يجب أن نفرِّق بين:

١ - الموقع الإخبارى الإلكترونى :

الموقع الإخبارى الإلكترونى نشأ فى بيئته الأساسية وهى تلك البيئة الافتراضية اللا متناهية المسماة بفضاء الإنترنت، ويتسع ليشمل مكونات غرفة الأخبار بما تحويه من فريق العمل داخله

من رئيس تحرير ومحررين وصحفيين ومدققى اللغة والمعلومات ومصنفى المواد، وقسم المالتيميديا الذى يوفِّر الصور المصاحبة للمواد المنشورة، بما يجعله يتفوق على التليفزيون والإذاعة فيما يتعلق بزمن النشر قياسا إلى زمن حدوث الخبر.

بالنسبة للموقع الإخبارى الإلكترونى فهو فى صراع مع الزمن لنشر الأخبار حال حدوثها أو حال ورودها من المصادر الموثوقة بعد أن تأخذ دورة النشر الاعتيادية وقتها قبل أن تظهر لجمهور المستخدمين.

لكن فى أحيان كثيرة تتيح أنظمة النشر لتلك المواقع أن تنشر ما يسمى «الخبر العاجل» بمجرد الانتهاء من كتابته، أو بعبارة أخرى تسمح بكسر دورة إنتاج الخبر العادى ، الذى يمر تقريبا بخمس مراحل قبل أن يظهر للمستفيد النهائى on line ودون مرور على ما يطلق عليه فى الصحف بوابات الأخبار.

بمعنى أن المواقع الإخبارية ينصب اهتمامها الأساسى على الخبر دون سائر قوالب وأنماط العمل الصحفى.

٢ ـ الصحيفة الإلكترونية :

وهى تنقسم لثلاثة أنواع:

١ – صحف ورقية لها امتداد على الإنترنت مثل الأهرام والأخبار

والوفد والعالم اليوم والمصرى اليوم؛ وهى جميعها فى موقعها على الإنترنت مجرد صورة كربونية من الإصدار الورقى.

٢ ـ صحف إلكترونية ليس لها أصل ورقى مثل جريدة «المصريون»، وهى من أكثر الصحف فاعلية لتميزها بنشر العديد من الأخبار التى ينطبق عليها معيار (الخبر المبدع) وجريدة البشاير.

وتعد صحيفة «الواشنطن بوست» أول صحيفة أمريكية اتخذت شكلاً أقرب إلى شكل الصحافة الإلكترونية؛ فقد نفذت مشروعا كلف تنفيذه عشرات الملايين من الدولارات، يتضمن نشرة تعدها الصحيفة يُعاد صياغتها فى كل مرة تتغير فيها الأحداث مع مراجع وثائقية وإعلانات مبوبة، وأطلق على هذا المشروع اسم «الحبر الورقى «والذى كان فاتحة لظهور جيل جديد من الصحف هى (الصحف الإلكترونية)، التى تخلت للمرة الأولى فى تاريخها عن الورق والأحبار والنظام التقليدى للتحرير والقراءة لتستخدم جهاز الكمبيوتر وإمكانياته الواسعة فى التوزيع عبر القارات والدول بلا حواجز أو قيود، ولم يكن هذا المشروع الرائد سوى استجابة للتطورات المتسارعة فى ربط تقنية الكمبيوتر مع تقنيات المعلومات، وظهور نظم وسائط الإعلام المتعدد. (Multi media) تلتها فى ذلك صحيفتا اللوموند والليبراسيون وفى شهر إبريل عام ١٩٩٧ «تمكنت الصحيفتان من الصدور دون أن تتم عملية الطباعة الورقية بسبب إضراب عمال مطابع الصحف الباريسية؛ الصحيفتان

صدرتا على مواقعها فى الإنترنت لأول مرة ، وتصرفت إدارتا التحرير بشكل طبيعى ، وكما هو الحال اليومى للإصدار الورقي؛ كما أشارت المحطات الإذاعية لما نشرته الصحيفتان كما تفعل كل يوم؛ كما مارس الصحفيون عملهم بشكل طبيعى ؛ إلا أنهم شعروا بضرورة تقديم شيء جديد وإضافى ، وذلك لإحساسهم باختلاف العلاقة مع القارىء هذه المرة ».

٣ ـ صحف توقفت عن إصدار نسختها الورقية، وتحولت بكامل هيئة تحريرها إلى موقع على الإنترنت مثل جريدة الشعب المصرية وكريستيان ساينس مونيتور العالمية.

أما بناء المحتوى الإخبارى لصحافة الإنترنت فقد تطور عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: كانت صحيفة الإنترنت تُعيد نشر معظم أو كل أو جزء من محتوى الصحيفة المطبوعة، وهذا النوع من الصحافة مازال سائدا.

المرحلة الثانية: يقوم الصحفيون بإعادة إنتاج بعض النصوص للتواؤم مع مميزات ما ينشر فى الشبكة، وذلك بتغذية النص بالروابط والإشارات المرجعية وما إلى ذلك، وهذا يمثل درجة متقدمة عن النوع الأول.

المرحلة الثالثة: يقوم الصحفيون بإنتاج محتوى خاص بصحيفة الإنترنت يستوعبون فيه تنظيمات النشر الشبكي، ويطبقون فيه الأشكال الجديدة للتعبير عن الخبر.

الصحافة الإلكترونية :

يُشار فى الدراسات والكتابات العربية بمسميات عديدة أهمها: الصحافة الرقمية أو الصحافة الفورية أو النسخ الإلكترونى.

كما وجدت عدة تعريفات لها

فمنهم من عرّفها على: «الصحف التى تستخدم الإنترنت كقناة لانتشارها بالكلمة والصورة الحية والصوت أحيانًا وبالخبر المتغير آنيًا».

تعريف ثانٍ:

كما عرّفها البعض على أنها «تلك الصحف التى يتم إصدارها على شبكة الإنترنت وتكون كجريدة مطبوعة على شاشة الكمبيوتر، وتشمل المتن والصورة والرسوم والصوت والصورة المتحركة؛ وقد تأخذ شكلاً أو أكثر من نفس الجريدة المطبوعة أو موجزا بأهم

محتوياتها».

تعريف ثالث:

ويميل البعض إلى تعريف الصحافة الإلكترونية بأنها « تلك الصحف التى يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت سواء كانت هذه الصحف بمثابة نسخ أو إصدارات إلكترونية لصحف ورقية مطبوعة Electronic Edition أو موجز لأهم محتويات أو نسخ لأهم محتويات النسخ الورقية؛ أو كجرائد ومجلات إلكترونية ليست لها إصدارات مطبوعة on line News paper وهى تتضمن مزيجًا من الرسائل الإخبارية والقصص والمقالات والتعليقات والصور والخدمات المرجعية حيثُ يشير تعبيرJournalism on line تحديدًا فى معظم الكتابات الأجنبية إلى تلك الصحف والمجلات الإلكترونية المستقلة التى ليس لها علاقة بشكل أو بآخر بصحف ورقية مطبوعة».

تعريف رابع:

بينما يختلف البروفسور لورنس ماير رئيس قسم الصحافة الإلكترونية فى جامعة دار مشتات الألمانية فى فكرة وضع تعريف معين للصحافة الإلكترونية ، إذ يعتبرها استمرارا للصحافة التقليدية بشكل يواكب التطور الإعلامى، الذى يشهده العصر الحالى. غير

أنها تتميز عنها بنوع من المرونة على صعيد الجمع بين عدة أشكال من الإنتاج الصحفى كالنص المكتوب والمسموع والمرئي.

الصحافة الإلكترونية

أدق التعـــــــريفات :

الصحافة الإلكترونية فى أبسط وأدق تعريفاتها: « نشاط اتصالى يهدف إلى تقديم المنتج الصحفى عبر موقع بتصميم جذاب على شبكة الإنترنت كوسيط؛ وتتم استضافة هذا الموقع من خلال سيرفر مستقل (أجهزة كمبيوتر مركزية تسمى باسم أجهزة الخادم SERVER تستطيع تخزين المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامة). ويعتمد الموقع بصفة أساسية على صحفيين محترفين من كوادر العمل الصحفى (رئيس تحرير - سكرتير تحرير – مخرج فنى – محررين – مصورين؛ إضافة إلى خدمات التدقيق الإملائى والأرشيف) وباستخدام قوالب وفنون وآليات ومهارات العمل الصحفى فى الصحافة المطبوعة (الخبر –التحقيق – الحوار – الحديث – التقرير – الرأى – الصورة – الكاريكاتير) مضافًا إليها مهارات وآليات وتقنيات المعلومات التى تناسب الفضاء الإلكترونى ، مثل الوسائط المتعددة « مالتى ميديا» وإنتاج وإخراج مواد مسموعة ومرئية؛ واستخدام وسائل التفاعل الآنى وغير الآنى مع المتلقى، وتلبية الطلبات الفردية لجمهور الموقع

فى إطار الشكل العام، مثل اختيار لون وشكل الصفحة وإتاحة الفرصة للمتلقى للتعليق على الأخبار والحوار مع كتاب المقالات عبر الموقع أو الاتصال عبر E.MAIL وأن تكون للموقع سياسة تحرير محددة توضع بطريقة مدروسة بما يتفق مع الغرض وطبيعة الجمهور المستهدف والالتزام بها مع الاهتمام الدائم بتحديث الموقع والمحتوى ».

وهو أدق تعريف لمفهوم الصحافة الإلكترونية ، ويكاد يكون التعريف الجامع المانع الوحيد المطروح.

وقد بدأت هذه المواقع فى التزايد فى مصر للأسباب الآتية:

١ – صعوبة الحصول على ترخيص صحيفة مطبوعة.
٢- تكلفة موقع الصحيفة الإلكترونية أقل بكثير من الورقية.
٣ – جمهور الإنترنت الذى يتعاطى المنتج الإعلامى يزيد على عشرة أضعاف قراء الصحف الورقية.

إيجابيات وأهمية
الصحافة الإلكترونية:

١. سرعة انتشار المعلومات ووصولها إلى أكبر شريحة وفى أوسع

مجتمع محلى و دولى وفى أسرع وقت وأقل تكاليف.
٢. سرعة استجابة القارئ، وسهولة مناقشة خبر بين الكاتب والقارئ.

٣. سرعة تحديث وتعديل وتجديد الخبر الإلكترونى. بل تدع القارئ أيضا يقدم تحديثا لهذه الأخبار من خلال المساحة المسموح فيها بالتعليق.

٤. توفر الصحافة الإلكترونية مساحة أوسع للأقلام الشابة والهواة ولكافة شرائح المجتمع، وعدم اقتصار الكتابة على الكتاب المشهورين والمبدعين.

٥. استطاعت الصحافة الإلكترونية أن تتخطى الحدود المحلية والعربية والدولية وحدود القانون والرقابة.

٦. الصحافة الإلكترونية توفر الوقت والجهد والمال لمتابعها.

٧. التوفر «availability»: تتوفر الصحافة الإلكترونية فى أى وقت وفى أى مكان وعن أى موضوع حول أى قضية وفى أى دولة ومتى شاء القارئ قراءتها.

٨. تمكنت الصحافة الإلكترونية من خلق مجتمعات متجانسة محلية عربية ودولية صحفية، حول قضية ما، مثال:«منتدى الدفاع عن

حقوق الصحفى حول العالم».
٩. احتواء الصحافة الإلكترونية على استطلاعات رأى واستفتاءات تعطى مساحة كبيرة للقارئ من إبداء رأيه دون قلق لتكسر بذلك حاجز الخوف من الرقابة.

١٠. توفر الصحافة الإلكترونية أرشيفا وقاعدة معلوماتية للصحفى فى كل وقت.

١١. توفر النقد والتعليق على الخبر الإلكترونى يزيد من مستوى مشاركة الفرد فى صنع القرار.

١٢.عدم حاجة مؤسسة الصحافة الإلكترونية إلى مقر واحد ثابت يحوى كل العاملين .

١٤ .توافر حالة من الشفافية بين الموقع والمتلقى (القارئ والمعلن) بسقوط الكذبة التراثية المعروفة بـ (أوسع الصحف إنتشاراً) ؛

إذ يستطيع أية شخص بضغطة واحدة الدخول إلى موقع أليكسا ليعرف عدد زوار الموقع وعدد الصفحات المقروءة .

أليكسا (Alexa Internet) :

هو موقع وب تابع لموقع أمازون دوت كوم تأسس سنة ١٩٩٦

يقع في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، وموقع أليكسا يشتهر بتقديم معلومات عن ترتيب المواقع على شبكة الإنترنت

وهو برنامج من إنتاج شركة أليكسا ومن مميزاته :

- تعطيل الإعلانات المنبثقات (Popup).
- يقدم الترتيب العالمي بالتقريب «حسب تصنيف أليكسا» لأي موقع تزوره.
- يقدم مجموعة من المواقع المشابهة لأي موقع تزوره.
- يحتوي على محرك بحث .
- إمكانية إرسال أي موقع أو صفحة زرتها إلى صديقك

ترتيب الصحف المصرية :

.. وفى تقرير موقع اليكسا عن أكثر مائة موقع مصرى تصحفاً عن شهر أغسطس ٢٠١٠ جاء موقع صحيفة اليوم السابع youm٧.com فى الترتيب رقم ١٦ وجاء إصدار الإنترنت من المصري اليوم almasry-alyoum.com رقم ٣٤ وجاء موقع جريدة الأهرام ahram.org.eg رقم ٦٠ وجاء موقع جريدة الدستور dostor.org رقم ٦٧ وجاء موقع الجمهورية أون لاين algomhuria.net.eg رقم ٩٤ .

ولم يرد للصحف الأخرى ترتيب فى التقرير .

التصميم الأنيق والجذاب :

كما سمحت الجريدة الإلكترونية بالتخلص من عبء المساحة المحددة، وهو ما يتيح للقارئ الحصول على معلومات أكثر اكتمالا، خلافا للجريدة المطبوعة التى قد يكون دور الديسك فيها بتر المعلومات من أجل الحفاظ على المساحة المتاحة؛ إضافة إلى أن الجريدة الإلكترونية تقدم خلفيات أكثر ومعلومات قديمة عن الحدث من خلال النص الفائق «hyper text» ، كما سمحت الجريدة الإلكترونية بسهولة تصفح أرشيف الأخبار، كما تقدم الصورة أكثر وضوحا، كما أعطت المصمم مساحة واسعة لإبداع شكل أنيق وجذاب من خلال عوامل الإبهار الجرافيكية graphic art من صور وألوان والعناصر التيبوغرافية TypoGraphy من خطوط وأبناط وفونتات ولاينات .

١ - النص الفائق أو النص التشعبى (Hyper text) :
هو النص المعروض على جهاز الكمبيوتر مع وصلات إلى نص آخر تمكن القارئ من الوصول إليه على الفور، عادة عن طريق النقر بزر الماوس أو سلسلة من الضغط على المفتاح. بصرف النظر عن تشغيل النص، النص التشعبي (hypertext) قد يحتوى

على الجداول والصور وغيرها من أجهزة العرض. ومن الوسائل الأخرى للتفاعل والتى من الممكن أيضا أن تكون موجودة، فقاعة مع النص تظهر عندما تحوم الفأرة فوق منطقة معينة، أو بداية الفيديو كليب، أو نموذج للاستكمال والتقديم. والمثال الأكثر اتساعا للنص التشعبى (hyper text) .

٢ - فن الجرافيك graphic art :

فن الجرافيك فى معناه العام هو فن قطع أو حفر أو معالجة الألواح الخشبية أو المعدنية أو أى مادة أخرى بهدف تحقيق أسطح طباعية، والحصول على تأثيرات فنية تشكيلية مختلفة عن طريق طباعتها.
وفى معناه الخاص يشير المصطلح «كومبيوتر جرافيك» (أو رسوم الكومبيوتر) إلى الصور التى يتم إنتاجها باستخدام الحاسب، والتى تشمل الرسومات التوضيحية (Illustrations)ورسوم الكارتون المتحركة (Animations)، وحتى الصور الحقيقية عالية الجودة (High Resolutions Photos)، كما يستخدم نفس التعبير للإشارة إلى عملية سحب الصور وتلوينها وتظليلها ومعالجتها من خلال الكمبيوتر؛ وتساعدنا رسوم الكمبيوتر على جمع المعلومات وعرضها وفهمها بشكل سريع وفعال، بل إنه يمكنها إنتاج صور تخيلية للكائنات والعمليات التى لا سبيل لنا إلى رؤية أشكالها.

وفن الجرافيك فى أبسط تعريفاته هو فن مخاطبة الرؤية

البصرية.

٣ - فن التيبوغراف TypoGraphy :

هو فن التشكيل بواسطة الحروف ..يختصر هذا الفن فى كونه وسيلة تبين مدى رفاهية الحس الفنى لدى المصمم، ويعتمد فيه على استخدام الحروف، فى محاولة لإخراج لوحة فنية معبرة وبسيطة فى الوقت ذاته.. وحاليا يعتبر من أهم أنواع الفنون فى عالم الفوتوشوب.. وقد يكون أصعبها خاصة عند التعامل معه باحتراف؛ بدأ هذا الفن بمحاولة صنع خطوط تضيف جمالاً للتصميم. .وانتهت بثورة كبيرة فى عالم الفوتوشوب.

أخلاقيات الصورة الصحفية :
Ethics of Photojournalism

من خلال تطوير تكنولوجيات وسائط الإعلام الجديدة مثل الكاميرات الرقمية والهواتف عبر الأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر يمكن بسهولة للمصورين الصحفيين استخدام معداتهم، ليس فقط لالتقاط الصور ونقلها، ولكن التعامل مع هذه الصور لخلق التأثير المطلوب.

وقد بيّن شيريل جونستون، مؤلف كتاب **«النص الرقمى الخداع the text Digital Deception»** خطورة ذلك وحذر من الاستجابة لإغراء التكنولوجيات الجديدة للصحفيين؛ وضرب جونستون مثلاً بحالة بريان فاسكي Walski. مصور لوس انجليس تايمز أثناء تغطية الحرب على العراق فى عام ٢٠٠٣ أخذ صورتين لجندى بريطانى يقف أمام حشد من العراقيين الذين يقفون أمامه فى مهانة، وقام بمعالجتهما بالكمبيوتر وجعلهما صورة واحدة؛ ونشرت الجريدة الصورة ليكتشف القراء أن بعض وجوه الأشخاص فى الصورة مكررة فى الخلفية. وبالاتصال بالمصور لم ينكر أنه استخدم الكمبيوتر فى معالجة الصورة؛ مما أثار غضب العراقيين من هذه الصور وفى وقت لاحق ألقى القبض عليه وقتلوه.

أشهر الصور " المُوجهة " :

نشر موقع Voxfux أحد المواقع المعنية بكشف زيف الإعلام فى تقرير بعنوان :

CIA STAGES ANOTHER BOGUS PSY-OP/PHOTO-OP ABOUT FIFTY IRAQUIS SHOW UP FOR THE BIG RALLY

أن وكالة الاستخبارات المركزية نظمت فى ١٩-٤-٢٠٠٣ مسرحية إنزال تمثال صدام في ساحة «الفردوس» ببغداد.؛ والتى لم ينجح عملاؤها سوى في جلب ما يقرب من خمسين من الأطفال الفقراء

الشيعة ، وبعض المنحرفين من المدينة التى يبلغ تعداد سكانها أكثر من ٥ ملايين شخص وحشدت وسائل الإعلام الأمريكي والغربي لتصوير ونقل وتغطية إخراج «مسرحية سقوط التمثال», و التقاط صور زائفة اعتبرتها « صور لا تمحى للحظة التحرير» التى أعقبها إعلان احتلال بغداد إعلاميا .

وقد أكد ذلك بيتر جالبريث مؤلف كتاب (نهاية العراق) الذى بدأه بتصوير اللحظة التي تم فيها إسقاط تمثال صدام حسين بقوله :هناك عبارة شهيرة يرددها المسؤولون في إدارة بوش دوماً وهي :

(لكل مشكلة عندنا حل).

ولكن الذي فعلوه بالعراق يؤكد أنهم لا يجدون الحلول؛ بل يخلقون المشكلات. ويضيف جالبريث قائلاً:(منذ أن أسقط المارينز الأميركيون تمثال صدام حسين بميدان الفردوس ببغداد؛ سارت الأمور مع أمريكا من سيىء إلى أسوأ وانهارت طموحات أمريكا المعلنة لإقامة نموذج ديمقراطي يمكن تعميمه في الشرق الأوسط ؛ وهو ما أسماه جالبريث (بالجريمة الكاملة).

وذكر خليل الدليمي محامي الرئيس العراقي فى كتابه (صدام حسين من الزنـزانة الاميركية : هذا ما حدث؟) أن صدام أكد له : « عندما أسقطوا النصب في ساحة الفردوس، لم أكن بعيداً عن ذاك

المكان، ولكنني لم أكن أهتم بالأمور الشكلية بقدر ما كان يهمني وضع العراق . ومسرحية إسقاط النصب قام بها أشرار ليس فيهم دم عراقي، فهم مدربون ومعدون سلفاً لهذه المسرحية وبمساعدة المحتل. ولم أجد بينهم عراقياً واحداً إلا من استملكه الهوى وسايرهم وفق هواه. ويقيناً فإن من شاركهم من العراقيين هم من أصحاب السوابق ، لأن العراقي الشريف لا يقبل بالذي حصل . »

الصعوبات التى تواجه الصحافة الإلكترونية:

١. صعوبات الحصول على التمويل.
٢ .عدم قناعة بعض المؤسسات و الشركات بالإعلان على المواقع الإلكترونية ، و بالتالى عدم وجود دخل للموقع .

٣ . غياب التخطيط نوعا ما يتبعه من عدم وضوح الرؤية المستقبلية لها.
٤. المنافسة الشديدة على الإنترنت.

سلبيات الصحافة الإلكترونية :

١. الحاجة للسرعة فى الأخبار الإلكترونية: السرعة سلاح ذو

حدين، قد تحمل إلى النجاح الهائل، وقد تدفع إلى الخسارة الفادحة.

٢. عدم القدرة على التأكد من صحة المعلومات.

٣. كسر بعض المحرمات والقيم الاجتماعية وزيادة إمكانية التزوير.

فى إطار تحديد وتعريف مفهوم «الصحافة الإلكترونية» وتحديد إيجابياتها ورصد سلبياتها:

هل يمكن القول إن الصحافة الإلكترونية هى بديل الصحافة المطبوعة؟

أم أنها بداية النهاية للصحافة المطبوعة ودخولها المتحف؟

أم أنها مرحلة متطورة من مراحل تطور الصحافة المطبوعة على قاعدة التكامل لا على قاعدة الإلغاء؟

***

يرى الباحث الدكتور أرين تيلينج مستشار " للجمعية العالمية للصحف " WAN و" مكتب تدقيق التوزيع " ABC : " إن

اقتصار أية صحيفة على الورق فقط او الموقع الالكتروني فقط تعد مجازفة، وأن هناك أربع دعامات يجب ان تفكر فيها اية صحيفة مكتوبة، وهي موقع الكتروني جذاب، ووسائط الإعلام المتعددة (فيديو وصوت) على الموقع وطبعة ورقية تعتمد اسلوب التوزيع على المشتركين تحت عقب الباب، واشتراكات في الأخبار والتقارير المهمة عبر البريد الالكتروني".

بينما تؤكد عدة دراسات أمريكية وبريطانية أن الصحافة الورقية ستنتهى بحلول العام ٢٠١٨ ، فيما أكد الباحث الألمانى الشهير فيليب ماير من المعهد الألمانى لأبحاث الإعلام والاتصالات خلال تقريره المعنون " **الصحافة الزائلة** " بأنه يتنبأ بزوال الصحافة المكتوبة أو التقليدية بحلول العام ٢٠٤٠.واعتبر ماير أن الصحافة الورقية الحالية ليست أكثر من مرحلة انتقالية فى مستقبل الصحافة المحسوم للصحافة الإلكترونية.

وكان معرض فرانكفورت الدولى للكتاب قد سبق ماير باستطلاعاته حول مستقبل الكتاب التقليدى قبل خمس سنوات، حينما تنبأ بانقراض الكتاب الورقى حتى عام ٢٠٣٠. وكان هذا التنبؤ حصيلة استطلاع للرأى أجراه المعرض بين أكثر من ٤٠٠ رئيس مؤسسة طباعية وصحافة عالمية. وإذ يزحف الكتاب الإلكترونى ببطء منذ عام ١٩٩٠ على أجنحة معرض فرانكفورت تزحف الصحافة الإلكترونية بسرعة لتحتل العوالم الرقمية بين دهاليز متاهة

الإنترنت اللانهائية و قد ساعد فى الإسراع بذلك اختراع جهاز " كندل " Kindle و " آي باد" Ipad هو جهاز كمبيوتر صغير لوّحِى تم إصداره في أبريل ٢٠١٠ يعمل عن طريق لمس شاشته ويتيح لمستخدمه الكثير من الوظائف التي يتيحها جهاز الكمبيوتر بالإضافة إلى أن الجهاز يمكن مستخدمه من مشاهدة لقطات الفيديو والأفلام بجودة عالية، كما يمكن المستخدمين أيضا من قراءة الكتب الالكترونية واستعراض صفحاتها بسهولة .

***

تشير الدلائل كلها و أغلب الدراسات المتخصصة إلى أن الصحافة الورقية فى طريقها لتحتل مكانها فى متحف التاريخ شأن كل الأشياء الجميلة التى أسعدت البشرية، وبانتهاء دورها انسحبت فى جلال لتمنح الفرصة لوافد جديد قادر على العطاء وإسعاد الإنسان الذى استخلفه الله فى الأرض وسخر له كل شيء.

وفى الغد القريب تصبح صرخات رئيس التحرير المتشنجة مجرد نكتة للإضحاك بعد أن أصبحت غرف الأخبار فى الشارع وعلى المقهى وفى الصحراء، وبعدما أصبح الصحفى يستطيع حضور اجتماع التحرير وهو فى بيته وبملابسه المنزلية ودون حاجة للجلوس على طاولة الاجتماعات.

وتصبح الحكايات عن الورق والأحبار وضوضاء ماكينات الطباعة وفنون المخرجين لجعل المطبوعة تحفة فنية تتسابق الأيدى للحصول عليها والاحتفاظ بها من حكايات الزمن القديم.

كما تصبح نداءات باعة الصحف فلكلورا ويمسى فيلم «باب الحديد» من تراث السينما المصرية، ويبيت قطار الصحافة المسافر لهثا بجرائد ومجلات لم تجف أحبارها إلى محافظات قبلى وبحرى؛ موروثاً ثقافياً عن عصر مضى .. إنها دورة الحضارة .

مصادر الكتاب:

١. جمال الدين العطيفى – حرية الصحافة وفق تشريعات الجمهورية العربية المتحدة – القاهرة ١٩٧٠ .

٢. د . خليل صابات و د. سامى عزيز و د . يونان لبيب رزق – حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ – ١٩٢٤ –مكتبة الوعى العربى - ١٩٧٢

٣. كامل زهيرى – الصحافة بين المنح و المنع – سلسلة القضايا المعاصرة – ملحق مجلة الموقف العربى – العدد ٣٦ يوليو ١٩٨٠

٤. د . ليلى عبد المجيد – تشريعات الصحافة فى العالم العربى ؛ الواقع و آفاق المستقبل – الطبعة الثانية - العربى للنشر و التوزيع - ٢٠٠١

٥. أميرة عبد الفتاح -- حرية الصحافة في مصر - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان – ٢٠١٠

٦. د . حسن محمد هند - النظام القانونى لحرية التعبير (دراسة مقارنة) – مؤسسة الطوبجى – ٢٠٠٣

٧ . عباس محمود العقاد - رجال عرفتهم - نهضة مصر للطباعة و النشر

٨ . عبدالله البستانى - حرية الصحافة - القاهرة ١٩٥٠

٩ . د . رفعت السعيد – ثورة ١٩١٩ القوى الإجتماعية و دورها ؛ محاولة لرؤية جديدة - سلسلة العلوم الإجتماعية - مكتبة الأسرة ٢٠٠٩ .

١٠ . د. وحيد عبد المجيد - نهاية الليبرالية ؛ باراك أوياما.. وروح أمريكا - سلسلسة الفكر - مكتبة الأسرة ٢٠٠٩ .

١١ . فتحى عبد الفتاح – شيوعيون و ناصريون – مكتبة مدبولى

١٢ . حسين عبد الرازق - ورقة عمل مقدمه إلى المؤتمر العام الرابع للصحفيين(٢٣ – ٢٥ فبراير ٢٠٠٤) - الصحافة المصرية؛ القيود والتشريعات وتحديات التحديث والمنافسة.

١٣ . رضا عبد العزيز مسئول المنظمات غير الحكومية بالمجلس القومى لحقوق الإنسان – جمهورية مصر العربية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الإعلاميات السادس ٢٠٠٧ ؛ عمان – الأردن (٢٥ – ٢٩ يونية ٢٠٠٧) المعايير الدولية وتشريعات الصحافة في مصر

١٤ . تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان - حرية الرأى والتعبير فى مصر التقرير السنوى لعام ٢٠٠٧

١٥ . الدكتور عبد اللطيف حمزة - المدخل إلى فن التحرير الصحفى – الطبعة الثالثة ١٩٦٥ – دار الفكر العربى

١٦ . د. فاروق أبوزيد ود. ليلى عبد المجيد - فن التحرير الصحفى – مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح – ٢٠٠٠

١٧ . صلاح الدين حافظ – أحزان حرية الصحافة – مركز الأهرام للترجمة والنشر – ١٩٩٣

١٨ . صلاح الدين حافظ - ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العام الرابع للصحفيين(٢٣ – ٢٥ فبراير ٢٠٠٤) – حرية الصحافة والإصلاح الديمقراطى

١٩ . د. محمد السيد سعيد - ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العام الرابع للصحفيين(٢٣ – ٢٥ فبراير ٢٠٠٤) حرية الصحافة والتحول الديمقراطى

٢٠ . د. أحمد الشربينى ومهندسة شيماء بدر الدين - الإنترنت شبكة شبكات المعلومات – سلسلة العلوم والتكنولوجيا - مكتبة الأسرة ٢٠٠٩.

٢١. جمال محمد غيطاس – الديمقراطية الرقمية – سلسلة العلوم والتكنولوجيا - مكتبة الأسرة ٢٠٠٩.

٢٢. هشام جعفر - رئيس تحرير إسلام أون لاين - ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العام الرابع للصحفيين(٢٣ – ٢٥ فبراير ٢٠٠٤) الصحافة الإلكترونية فى مصر؛ الواقع والتحديات

٢٣. نبيل على – العرب وعصر المعلومات - سلسلة عالم المعرفة عدد ١٨٤ - الكويت ١٩٩٤

٢٤. خالد حامد العرفى – الصحافة الإلكترونية – سلسلة الكتب الإعلامية – مركز الصحفى العربى للنشر- الرياض ؛ المملكة العربية السعودية - الطبعة الأولى - ٢٠١٠

٢٥ . تقارير موقع المبادرة العربية لإنترنت حر openarab.net

٢٦ . مجلة «الصحفيون »– حوار : جمال زايدة – ع المصطبة - حقيقة الخسائر التى تهدد المؤسسات الصحفية د . السيد أبو النجا : الملكية الفردية للصحافة هى الحل ولكن ليس الآن – مارس ١٩٩٠

٢٧ . فعاليات منتدى جريدة الاتحاد الرابع الذي عقد في أبوظبي تحت عنوان "الصحافة العربية..الواقع والطموح" بفندق قصر الإمارات بأبو ظبي . ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩

٢٨ . د. أميرة محمد العباسى - ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العام الرابع للصحفيين(٢٣ – ٢٥ فبراير ٢٠٠٤) – مشكلات الملكية والإدارة والتمويل فى المؤسسات الصحفية القومية فى مصر وآفاق التطوير

٢٩. روز اليوسف الأسبوعية - مقال سعد هجرس - قبل أن نسير فى جنازة الصحافة التى أحببناها .- العدد ٤٢٥٤ - السبت ١٩ – ١٢ - ٢٠٠٩

٣٠ . موقع اليوم السابع الإلكترونى - حوار: أحمد مصطفى - بعنوان « حمدى رزق رئيس تحرير «المصور»: الصحف المستقلة اخترعت قضية «التوريث» وخاضت فيها.. ولو لم تجد جمال مبارك لاخترعته «- الخميس ١٦ سبتمبر ٢٠١٠ – تحديث ٢٠:٢٩

٣١ . جريدة الشروق - لندن: حسام على - الحكومة المصرية تتعاقد مع أكبر وكالة علاقات عامة فى بريطانيا لتحسين صورتها فى العالم - الجمعة ١٧ سبتمبر ٢٠١٠
٣٢. جريدة الجمهورية - الإسكندرية : كريم صلاح - شهيد البانجو توفى بسبب لفافة انحشرت فى البلعوم – بتاريخ ٢٠١٠/٠٦/١٥
٣٣. الأهرام المسائى - كتب : حسين بهجت - صفحة على الفيس بوك تتهم البرادعى وعائلته بالإلحاد - عدد رقم - ٧٠٦٨ - ٣ سبتمبر ٢٠١٠
٣٤. جريدة الجمهورية –- محاولة لإرهاب «الجمهورية » -٢٠١٠/٠٦/٣٠
٣٥. روز اليوسف اليومية - كتب عبد الله كمال –ولكن « طاجن عكاوى! » - العدد ١٥٩٠ - ١٢ سبتمبر ٢٠١٠
٣٦. جريدة الأهرام - الطريق إلى شرم الشيخ - العدد٤٥٢٠٧ ؛١٤ - ٩ – ٢٠١٠
٣٧. BBC. ARABIC صحيفة الأهرام تتلاعب بصورة ليبدو مبارك فى المقدمة - ١٥ سبتمبر ٢٠١٠
٣٨. جريدة الأهرام – مقال أسامة سرايا بعنوان «المعنى وراء الصورة التى أثارت الضجة! » - العدد ٤٥٢١٠. ١٧ -٩ – ٢٠١٠
٣٩ . CNN - ١٦ سبتمبر ٢٠١٠ - صحف العالم: صحيفة مصرية تفبرك صورة لمفاوضات السلام
٤٠ . CNN- ١٩ سبتمبر ٢٠١٠، صحيفة الأهرام: الصورة المفبركة لمبارك «تعبيرية»
٤١. جريدة الأهرام – بعنوان « توضيح من» الأهرام «حول نشر صورة تقرير الطريق إلى شرم الشيخ » - العدد ٤٥٢١٣. ٢٠ -٩ – ٢٠١٠
٤٢ .جريدة الأهرام – نقطة نور - مقال مكرم محمد أحمد بعنوان « خطأ الأهرام » - العدد ٤٥٢١٧. ٢٤ -٩ – ٢٠١٠
٤٣ . جريدة الأهرام – نقطة نور - مقال مكرم محمد أحمد بعنوان « إنصاف الوزير يوسف! » - العدد ٤٥٢٢٠. ٢٧ -٩ – ٢٠١٠
٤٤. جريدة الشرق الأوسط - مقال محمد زايد - بعنوان وكأن شيئًا لم يحدث؟. التجديد فى الصحافة القومية المصرية. بعد عام من تغيير القيادات.. لا يبدو أن «الحرس الجديد» صنع فرقًا - ٨ أكتوبر ٢٠٠٦ - العدد -١٠١٦٧
٤٥ . جريدة الجمهورية - مقال محمد أبو الحديد بعنوان «مقال تمنيت ألا أكتبه»– عدد ١٤ فبراير ٢٠٠٨
٤٦. موقع إنقاذ مصر الإلكترونى - مقال جمال عبد الرحيم بعنوان « جمال عبد الرحيم يرد على أكاذيب وافتراءات رئيس مؤسسة دار التحرير» – بتاريخ ٢ مارس ٢٠٠٨
٤٧. جريدة المصريون الإلكترونية - ١١ صحفيًا بمجلة أكتوبر يتقدمون ببلاغ للنائب العام ضد مجدى الدقاق - عدد ٨ يوليو ٢٠١٠

٤٨. موقع Sohof.com - ليلى حمدون - الصحافة المصرية.. بين عهد الانتداب البريطانى وقيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢

٤٩ . مجلة «المجلة» - محمد عبد القدوس – أحمد أبو الفتح: هكذا عرفت عبد الناصر وهكذا اختلفت معه – العدد ٢٢٢ بتاريخ ١٨ـ٥ ـ١٩٨٤

٥٠ . نصف الدنيا - حوار: محمود صالح – بعد ٨٥ عامًا من عمره أحمد أبو الفتح يتحدث: «نظام يوليو أراد أن يكيدنى بـ ٢٦ الف جنيه»– العدد٦٩٣ – ١٢ ـ٥ ـ٢٠٠٢

٥٢. جريدة الجمهورية - مقال محمد العزبى – اليوم الأخير فى حياته؛ وحياتها - عدد ١ – ٥ - ١٩٧٤

٥٣. مجلة أكتوبر - حوار: محمود فوزى – حوار فى الممنوع؛ أحمد أبو الفتح يخرج عن صمته بعد ٣٤ عامًا – هذه أسباب إغلاق جريدة المصرى!!– العدد ٥٩٦ ـ٢٧ مارس ١٩٨٨

٥٤. مجلة المصور- مقال فكرى أباظة بعنوان « الحالة ج » – العدد ١٩٢٣ – بتاريخ ١٨ – ٨ – ١٩٦١

٥٥. مجلة أكتوبر – عبد العال الحمامصى - فكرى أباظة فى كتاب جديد – راهب الصحافة ودرويش الوطنية ٢ ـ١١ـ ٨٧ ١٩

٥٦. أخبار اليوم - مقال إبراهيم سعدة – آخر عمود – شجاعة فكرى أباظة –بتاريخ ١٧ – ٢ – ١٩٧٩

٥٧. مجلة المصور – حلمى النمنم - رسائل إحسان عبد القدوس المجهولة – العدد٣٩٨٧,٩ - ٣ - ٢٠٠١

٥٨. موقع يوتيوب - تسجيل فيديو لخطاب التنحى للرئيس جمال عبد الناصر – ٩ يونيو ١٩٦٧

٥٩. جريدة الأهرام - حوار: محسن عبد العزيز – بعنوان « مكرم محمد أحمد: مصر لن تصطدم بحائط سد أبدا» – عدد٤٥١٨٥. ٢ ـ٨ – ٢٠١٠

٦٠ . جريدة الأهرام – مقال مصطفى بهجت بدوى – وجهة نظر- «حركة التصحيح المنسية!» - ١٦ مايو١٩٩٩ العدد ٤١٠٦٨

٦١. جريدة الأهرام - حوار: سهير حلمى – د. عبد العزيز حجازى: لست مسئولاً عن انفتاح « السداح مداح»!!-٢٧ – ٨ – ٢٠١٠ العدد ٤٥١٨٩

٦٢. جريدة الأهرام - مقال طارق الشيخ - فكرى أباظة (الضاحك الباكى) – عدد ١٣- ٢ - ١٩٩٩٧

٦٣. برنامج العاشرة مساء – قناة دريم - حلقة ١١ ـ١٢ ـ٢٠٠٧ لقاء مع منصور حسن؛ والتى نشرتها جريدة المصرى اليوم بتاريخ ١٣ – ١٢ – ٢٠٠٧ العدد رقم ١٢٧٨

٦٤. جريدة الشرق الأوسط – صافى ناز كاظم - اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ - العدد ٩٧٨٠ - ٧

سبتمبر ٢٠٠٥
٦٥. جريدة الشرق الأوسط - صافى ناز كاظم - شاهدة على اعتقالات الخميس ٣ سبتمبر ١٩٨١ - العدد ١٠٨٧٧ - ٨ سبتمبر ٢٠٠٨
٦٦. عرض عبد التواب عبد الحى لمشكلته أثناء لقاء صلاح جلال المرشح نقيبًا للصحفيين بصحفيى دار الهلال - فى مارس ١٩٨١ - بقاعة اجتماعات دار الهلال – (غير منشورة)
٦٧. مجلة المصور - بهجت عثمان.. نصف قرن من الفن والكاريكاتير– عدد رقم ٤٠٠٠ - ٨ يونيه ٢٠٠١
٦٨. ملحق نص الدنيا - منير عامر – الليثى ظل يرسم الأتوبيس حتى أطلقوا عليه محطة روز اليوسف–العدد٧١٧ - ٩- ١١-٢٠٠٣
٦٩. ملحق نص الدنيا - زين العابدين خيرى – أغزر فنانى الكاريكاتير إنتاجًا كان يبدو مكتئبًا دائمًا – العدد٧١٧ - ٩- ١١- ٢٠٠٣
٧٠. مجلة القضاة – عدد يناير ١٩٨١
٧١. موقع يوتيوب - تسجيل فيديو لخطاب الرئيس السادات – ٥ – ٩ – ١٩٨١
٧٢. موقع إسلام أون لاين نقلاً عن جريدة الشروق – حوار محمد سعد عبد الحفيظ بعنوان «عبد المنعم أبو الفتوح » شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية فى مصر؛ أبو الفتوح: «الإخوان كانوا على علم باعتقالات سبتمبر» – بتاريخ ٢٨-٠٧-٢٠٠٩
٧٣. روز اليوسف اليومية - بعنوان « نقيب الصحفيين يشكر رئيس التحرير؛ شكوى الزميل سراج تضمنت وقائع غير حقيقية واعتبرها لا وجود لها » - عدد ١٤٦٠ – ١٣إبريل ٢٠١٠
٧٤. جريدة العربى - مقال يحيى قلاش – بعنوان يحيى قلاش يتذكر معكم العيد الذى نسيه الجميع: ويتساءل: هل قررنا الانتحار؟! - ٢٠٠٩/٦/٢٨
٧٣. مجلة الهلال - مقال يحيى قلاش – بعنوان «نقيب النقباء » - عدد نوفمبر ٢٠٠٨
٧٥. مقال يحيى قلاش بعنوان « مرة أخرى.. حتى لا ننسى » - منشور على موقعه بالفيسبوك ٢٠١٠/٧/١٢
٧٦ . جريدة الشروق – مقال حمدى قنديل بعنوان « هوان الوطن وهوان المواطن » – ٣ مايو ٢٠١٠
٧٧ . جريدة الأهرام – ٢٦ مايو ٢٠٠٥ – تظاهرتان: مؤيدة ومعارضة للاستفتاء أمام مبنى نقابة الصحفيين وضريح سعد زغلول
٧٨. موقع إيلاف - ١١ مايو ٢٠٠٦ - نبيل شرف الدين - يحدث فى وسط القاهرة وعلى مرأى الملايين - صحفية تروى هتك عرضها
٧٩. موقع إسلام أون لاين.نت - ١٦ مايو ٢٠٠٦ - عبير تروى شهادتها حول التعدى عليها لـ«إسلام أون لاين.نت» كنت أظن ما حدث لى فى ٢٥ مايو من العام الماضى حادثا عابرا

على الرغم من بشاعته، إلا أن ما حدث لى يوم الخميس الماضى فاق ما تعرضت له المرة الماضية

٨٠. جريدة الشروق – مقال حمدى قنديل بعنوان«هذا سجلكم ياسيادة الوزير». ٢٦ – ٧ – ٢٠١٠

٨١. جريدة الجمهورية - السيد نعيم - الإصدارات القومية المتعثرة تتحول إلى إصدارات إلكترونية - ٢٠١٠/٠٦/١٢

٨٢. موقع سويس انفو - سعد محيو - بعنوان « الصحافة اللبنانية فى مهب رِيح المال » - ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ - آخر تحديث -١٠: ٨

٨٤ . مجلة روز اليوسف - ناهد عزت - وقائع موت الصحف الكبرى - العدد ٤٢٨٠ - ١٩ يونيه ٢٠١٠

٨٥. جريدة العربى – محمد على خير - احذر وقوف متكرر للصحف فى شارع صاحبة الجلالة - ١٢ أبريل ٢٠٠٩

٨٦. BBC. ARABIC - ٢٦ مارس٢٠١٠ - التايمز وصنداى تايمز على الإنترنت باشتراك مالى اعتبارا من يونيو

٨٧. موقع إيلاف الالكترونى - الصحف الورقية تبحث عن مخرج من أزمتها عبر الإنترنت – ٤ فبراير – ٢٠١٠

٨٨. جريدة الاهرام - بتاريخ ٤ – ١١ -٢٠٠٩ - الورقة المصرية المقدمة فى مؤتمر القيادات الإعلامية بقارة إفريقيا الذى عقد فى العاصمة الغانية أكرا بالمشاركة بين مركز كونراد أيدناور الألمانى وجامعة رودس بجنوب إفريقيا .

٨٩. الصحافة الإلكترونية: عبلة درويش - الحوار المتمدن - المحور: الصحافة والإعلام - العدد: ٢٠٢٢ - ٢٠٠٧ / ٨ / ٢٩

٩٠ . الصحافة الإلكترونية - فينوس فائق - الحوار المتمدن - المحور: ملف - الصحافة الإلكترونية ودورها – العدد ١٠٤٢ - ٢٠٠٤ / ١٢ / ٩

***

الفهرس :

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع بدار الكتب :

٢٠١٠ / ١٩٩٣٩

الترقيم الدولى :

٩٧٧ _ ١٧ _ ٩٩٠٦ _ ١

النسخة الرقمية من الكتاب على الرابط :

http://hekiattafihahgedan.blogspot.com



لماذا هذا الكتاب ؟

.. ولماذا في هذا الوقت بالذات ؟

الإجابة ببساطة هى :

إنها الضرورة فى زمن أصبح فيه الإدعاء سمة العصر!!، والترويج للباطل أصبح مثل نشيد الصباح في المدارس، وأغاني العشق في المذياع، والنفاق في مجالس علية القوم، وفنجان قهوة الصباح!!؛ بما يجعل من الصمت خيانة، والتواطؤ بالصمت جريمة .

***

أذكر واقعة محددة؛ عندما كنت فى جلسة صيفية مسائية بكافتيريا نقابة الصحفيين مع عدد من الأصدقاء، وعلى غير موعد انضم الينا أحد رؤساء تحرير « الغفلة» من غلمان «أمانة السياسات»، وراح يطنطن بأكاذيب عن شخصين أعرفهما جيداً؛ أحدهم رئيس تحرير من أعلام دار الهلال، والثانى رئيس تحرير وافد اليها من مؤسسة أخرى، وبلهجة متقعرة راح يبخس الأول حقة بما لا يجوز؛ ويعلي من شأن مهنية الآخر بغير استحقاق .. وتحليت بالصبر على أمل أن يكف عن ثرثرة الأكاذيب، ولكن دون جدوى أو حياء؛ مما أضطرنى الى تصويب ما قاله، وتأصيله فى إطار الظرف السياسى والمهنى المتزامن معه .

***

.. وما أن انتهيت .. حتى فوجئت بالحاح شديد من الأصدقاء لكتابة ذلك .

.. وقلت : لمّ لا ؟!، لمّ لا أكتب شهادتى عما فات وكنت شاهده ؟!!، وأكتب رؤيتى لما هو آت فى حدود تصورى؟!!، وأتركه أمانة فى عنق التاريخ؛ لأننى على يقين بأن الغد الآتى أفضل، وأن حكم التاريخ هو عنوان الحقيقة ؛ فكان هذا الكتاب .

ياسر بكر

طبع بمطابع حواس

الثمن ٢٥ جنيها